الـرّأي والتّوصيـة: الموافقـــــــة.

7. **عرض الملفّ**: محاضرة الأستاذة ويكن فازية ،بعنوان:"جيوسياسية العلاقات الدولية" ، للسنة الثالثة ليسانس ، تخصص علاقات دولية.

قرر المجلس العلمي بتاريخ 06-03-2021 تعيين الأستـاذ صافو محمد و الأستـــاذ محوز عمر كمقررين.

1) الأستـاذ صافو محمد، تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 19-05-2021.
2) الأستـــاذ محوز عمر تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 21-04-2021.

الـرّأي والتّوصيـة: الموافقـــــــة.

8. **عرض الملفّ**: محاضرة الأستاذة بشيخ خيرة ،بعنوان:"محاضرة ابستمولوجيا علم السياسة " ، للسنة الثانية ليسانس، تخصص علوم سياسية.

قرر المجلس العلمي بتاريخ 06-03-2021 تعيين الأستـاذ محوز عمرو الأستـــاذة ويكن فازية كمقررين.

1) الأستـاذ محوز عمر ، تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 21-04-2021.
2) الأستـــاذة ويكن فازية تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 29-03-2021.

الـرّأي والتّوصيـة: الموافقـــــــة.

9. **عرض الملفّ**: محاضرة الأستاذة غالي كحلة ،بعنوان:"محاضرات في قانون التأمينات" ، للسنة أولى ماستر، تخصص القانون الخاص.

قرر المجلس العلمي بتاريخ 06-03-2021 تعيين الأستـــاذة برحو وسيلة و الأستـــاذة سليماني صبرينة كمقررين.

1) الأستـــاذة برحو وسيلة، تقدمت بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 17-05-2021.
2) الأستـــاذة سليماني صبرينة، تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 20-04-2021.

الـــرّأي و التّوصيـة: الموافقـــــــة.

10. **عرض الملفّ**: محاضرة الأستاذ بودة محمد،بعنوان:"محاضرات في الإدارة الالكترونية" ، للسنة أولى ماستر، تخصص القانون الإداري.

قرر المجلس العلمي بتاريخ 06-03-2021 تعيين الأستـاذ أوسكين عبد الحفيظ، الأستـــاذ قمراوي عز الدين كمقررين.

1) الأستاذ أوسكين عبد الحفيظ، تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 24-03-2021.
2) الأستـــــاذ قمراوي عز الدين، تقدم بتقرير إيجـــابي مـؤرخ بـ 28-03-2021.

الـــرّأي و التّوصيـة: الموافقـــــــة.

11. **عرض الملفّ**: محاضرة الأستاذ بن زحاف فيصل، بعنوان:"محاضرات في قانون المجتمع الدولي" ، للسنة أولى حقوق، جدع مشترك.

جامعة وهران 2، محمد بن أحمد ★ كلية الحقوق و العلوم السياسية ★ المجلس العلمي

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

السند البيداغوجي

محاضرات الإدارة الإلكترونية

للسنة الأولى ماستر تخصص القانون الإداري

إعداد وتقديم: د/ بودا محمّد أستاذ محاضر

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد * كلية الحقوق والعلوم السياسية * المجلس العلمي

السنة الجامعية: 2020-2021

Scanné avec CamScanner

قائمة المختصرات

ج.ر.ع : جريدة رسمية عدد

ق.ع : قانون عضوي

م.ت : مرسوم تنفيذي

ق.ا.ج : قانون اجراءات جزائية

ق.ع: قانون عقوبات

د.ت : دون تاريخ

Scanné avec CamScanner

المقدمة

Scanné avec CamScanner

لا يمكن بأي حال من الأحوال الإحاطة بموضوع الإدارة الالكترونية سواء من جانب أساسياتها أو البنى القاعدية في تركيبة منظوماتها من الإحكام إلى مقومات الإدارة الحديثة، ماهيتها، قواعدها وأهدافها. بذلك فان خصوصية الإدارة كمهم للحياة العملية لا يمكن تجاهل أهميتها وأدوارها في تنظيم الحياة العامة وتلبية حاجات الجمهور. هذه الأهمية والخصوصية المقترنة بالأدوار المنوطة بها تتضح أكثر بدراسة أساسيات الإدارة الالكترونية واستطلاع بنيتها الشبكية والمهام الموكلة لها مقارنة بتلك المرتبطة بالإدارة التقليدية، إذ ضمان عملية الانتقال من المفهوم التقليدي للإدارة إلى إدارة حديثة قوامها التكنولوجيا الرقمية والذكاء الصناعي مع تأمين الحماية اللازمة، وان كانت لها تطبيقات متباينة لا تتم إلا استنادا على مبادئ ضرورية ثابتة وأخرى متغيرة. بهذا ترتكز الدراسة على إجراء مقاربة بين أساسيات الإدارة التقليدية وحاجة الإدارة الحديثة للارتكاز على تلك الأساسيات بغية تطوير أدائها بما يتفق وتطور وسائل تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي وطدت العلاقة بين مفهومي الخدمة ونوعية الأداء في الصلة التي تربط الإدارة بالجمهور. بهذا كانت عملية البحث في الموضوع بتلك الأهمية التي ترصد واقع تحول واستجابة المرافق الإدارية الحيوية لحياة المواطن لمستجدات عالم اليوم، لأن من ضمن الأهداف المتوخاة من وراء الدراسة إرساء منظومة القواعد التي تتحرك بموجبها إدارة اليوم وتحديد ضوابط أدائها للخدمات العمومية التي لم تعد تقتصر على فكرة المجانية والعمومية، بل أدخلت عليها مستجدات تستجيب لمقتضيات التنافسية التي انفتحت على القطاع الخاص بغية الارتقاء بنوعية الخدمة التي تصب في مصلحة الجمهور.

لهذا كانت الإشكالية الرئيسية لمجموعة المحاضرات تتمحور حول الآتي: ماهي الأسس التي ترتكز عليها الإدارة الالكترونية، وماهي مقوماتها والأهداف المرجوة من ورائها، وهل استطاع المشرع الجزائري ومن ورائه الإدارة الجزائرية الحد من معوقات كسب رهان تجسيد الإدارة الالكترونية على أرض الواقع ومواكبة التطور الرقمي الحاصل في الحياة العامة؟

Scanné avec CamScanner



الإجابة على إشكالية الدراسة سنأتي لاستعراضها في جملة فرضيات على النحو التالي:

-ماهي مقومات الإدارة العامة الأساسية سواء الثابتة أو المتغيرة ومتطلبات فلسفتها الحديثة؟

- ما هي آلية الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية؟

-ماهي وظائف الإدارة الحديثة الجديدة في ارتباطها بأنماط المهام العصرية المقترنة بالتخطيط والتنظيم الالكتروني في ظل التقيد بقواعد الرقابة الالكترونية؟

-ما هي أهم تطبيقات الإدارة الالكترونية في النظم القانونية المعاصرة؟

- ماهي نظم الحماية المقررة لاستعمال آمن لإدارة الكترونية معاصرة دون مخاطر على أمن المؤسسات العامة و حق الأفراد في الخصوصية؟

المقومات كما الآليات الحديثة أرست إطارا جديدا من العلاقة بين إدارة المعرفة وتكنولوجيا ثورة المعلومات، والتي كان لها بالغ الأثر في تحديث علاقة الجمهور بالخدمة الإدارية.

لهذا تطلبت الإجابة عن الإشكالية والفرضيات المطروحة التي يحتويها الموضوع التقيد بمنهج بحث وصفي وتحليلي قانوني، دون إغفال ضرورة الاستعانة بالمنهج المقارن بالاقتراب أكثر من الموضوع من خلال التطبيقات العملية للإدارة الالكترونية ضمن قواعد علم القانون الدستوري والإداري معا. وعليه سنأتي على تقسيم مواضيع المقرر الدراسي لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الكترونية بتناول منهجية البحث في بابين اثنين يتضمن فيهما الباب الأول فصل يتضمن أولا إرساء مفاهيم إدارة الشأن العام ضمن القواعد الثابتة وتلك المتغيرة التي تنبني عليها فلسفة الإدارة الحديثة وتصوراتها في تجسيد مقومات خدمة نوعية وتنافسية. ثم يلى ذلك استعراض مقومات وخصائص الإدارة الالكترونية المعاصرة وأهدافها، لنأتي في الفصل الثاني باستعراضمفهوم الإدارة الالكترونية، أسلوب نشأتها ومراحل انتشارها ومقوماتها الأساسية التقنية وبنيتها الشبكية، بينما جاء الباب الثاني ليسلط الضوء على تطبيقات الإدارة الالكترونية وواقع

Scanné avec CamScanner

تكريسها سواء في القطاع الإداري، التعليمي، الانتخابي أو التسويقي، وهذا داخل النظم القانونية المقارنة. لننتهي بخاتمة بإعطاء حوصلة الموضوع وعرض جملة نتائج وتوصيات مفادها أن المقومات كما الآليات الحديثة أرست واقع جديد بين الإدارة والمواطن، وهذا في علاقة إدارة الشأن العام بخدمة المرتفق عن طريق توظيف برمجياتي لتكنولوجيا ثورة المعلومات، والتي كان لها بالغ الأثر في تحديث تلك العلاقة، وفي تجسيد الشفافية والولوج إلى المعطيات بوتيرة تختلف عن تلك التي كانت تقوم بتأديتها الإدارة التقليدية.

Scanné avec CamScanner

الباب الأول

مفهوم الإدارة الحديثة ومقوماتها

Scanné avec CamScanner

يتناول موضوع مفهوم الإدارة الالكترونية ومقوماتها دراسة الأسس التي قامت عليها الإدارة الحديثة ضمن المبادئ التي أقامت بنيانها وحافظت على استمراريتها، هذه الاستمرارية تم استيفائها ضمن وظائف الإدارة المتعددة ووسائل مباشرة النشاط الإداري من خلال صنفين من المبادئ الثابتة والمتغيرة والتي يرتكز عليها الجهاز الإداري بهياكله وعلاقته بموظفيه وبالمرتفقين.

الإدارة التقليدية بتلك المضامين قد تشكل أرضية للانتقال نحو الإدارة الالكترونية بمختلف ايجابياتها التي أثبتتها تجارب النظم الغربية في تسيير وإدارة شؤون الأفراد والمجتمع، تجارب لقيت استجابة في نظم العالم الثالث والتي من بينها الجزائر وفق ضرورات ومصاعب تتطلب إرساء مشروع مرفوق بمجهود تقني وأخر مادي.

Scanné avec CamScanner

الفصل الأول

مفهوم الإدارة الحديثة ومبادئها

Scanné avec CamScanner

بالرغم أن المشرع في الدستور الجزائري الحالي لم يأتي على ذكر الإدارة إلا في ثلاث مناسبات، أولها في نص المادة 26 من الدستور الحالي بعد التعديل عندما ذكر بأن الإدارة ميزتها الحياد ولا يمكن لها أن تتحاز قانونا، أما في المرة الثانية فبمقتضى الفقرة السابعة من المادة 58 والمادة 77، والفقرة السابعة من المادة 112 من الدستور بربطها مباشرة بالوزير الأول، حينما أشار إلى أنه يسهر على حسن سير الإدارة العامة[1]. هذا عن الجانب الدستوري، أما عن التأسيس النظري لمكانة وأهمية السلطة الإدارية في النظام الاجتماعي والسياسي[2]، فقد طرحت عديد النظريات ضمن علم الإدارة، وقد حاولت التمييز بين وظائف الدولة وأرست نظرية الإدارة العامة مستندة على أساس الهدف الذي بمقتضاه تمارس الإدارة أنشطتها، فهي "لا تدير إلا حينما يظهر أنها تتصرف". تعريف الإدارة يستند وفق ذلك إلى معايير سواء المرتبطة بالمعيار المادي أو تلك ذات الصلة بتسيير النشاطات.

المبحث الأول: تأصيل فكرة الإدارة من الناحية الدستورية:

عملا بالنص الوارد في الفقرة السابعة من المادة 112 من الدستور الجزائري الحالي بعد تعديل الأول من نوفمبر 2020:" يسهر الوزير الأول على حسن سير الإدارة العمومية. زيادة على السلطات التي تخوّلها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور". مضمون لا يمكن لنا قراءته منفصلا عن ما ورد في المادة 125 السابقة بفقرتيها عند ممارسة الاختصاص الإداري والتنظيمي. أما التأصيل الدستوري لفكرة السلطة التنظيمية فقد نجد جذورها الأولى بما ورد في نص المادة الثالثة 03 من دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية والتي منحت هذه الوظيفة لرئيس الدولة، وظيفة ترمي بشكل عام إلى مراقبة وضمان تنفيذ التشريعات،

[1] التعديل المرقم 20-251 ، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 ج.ر. ع 54 .

[2] تعرف السلطة في معناها الواسع هي الأهلية في فرض الطاعة والاحترام. عن: أوليفيه دوهاميل، ايف موني: المعجم الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. الأولى 1996، ص 720.

Scanné avec CamScanner

وحتى في هرم الإدارة فان التصرفات التي يتم إصدارها من الهيئة المكلّفة بذلك يتوجب عليها دائما الاستناد على تشريع لتتدخل بغرض تنفيذه. ومن التنفيذ قد يستخلص حق الإدارة في اتخاذ تدابير ثانوية أو تفصيلية، بالأخص تدابير التنظيم التي تراها ملائمة حتى تتمكن من تنفيذ القواعد العامة المتصلة بالنصوص التشريعية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة العامة:

يختلف مفهوم الإدارة العامة التقليدية في مضمونها ووظيفتها عن الإدارة الخاصة في جوانب طبيعة الوظائف الموكلة إليها والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وكذا الوسائل التي يتم الاستعانة بها. يقصد بمفهوم الإدارة وسيلة تنفيذ السياسات والبرامج والقوانين والقرارات والأحكام القضائية من خلال تنظيم وتسيير المرافق العامة بانتظام والمحافظة على النظام العام بأساليب وإجراءات وقائية. إدارة يقصد بها تارة النشاط أي فعل التسيير وتأدية مهام معينة، كما يقصد بها تارة أخرى ذلك الجهاز أو الأجهزة التي تمارس نشاط مهم في تسيير الجماعة والفرد والمؤسسة لتحقيق أهدافها. ويجري جدل واسع بين رجال الفكر الإداري في كون أن الإدارة العامة بمثابة علم لكونها تعتمد على الأسلوب العلمي عند استعراض المشاكل وتحليل المسائل وعرض الحلول التي في الإمكان تعميمها، أو لكونها فن تحتاج إلى خبرة وذكاء القائمين على العمل الإداري وضرورة الاستعانة بالنظريات وأفكارها في رسم المضامين والأهداف. وقد ذكر الأستاذ فرديرك تايلور بأن فن الإدارة يقصد به المعرفة الدقيقة لما يريد أن يقوم به الأشخاص بأحسن طريقة وأقلها تكلفة.

ويقول الأستاذ هنري.فايول بأنه يقصد بالإدارة التنبؤ والتخطيط والتنظيم مع ضرورة التنسيق وإصدار الأوامر والرقابة، ويصفها أخر بأنها القوة المفكرة التي تملك وتصف وتخطط وتحفز وتقيم وتراقب الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية اللازمة لهدف محدد ومعروف.

Scanné avec CamScanner

في التعبير الشائع يقصد بالإدارة أحيانا "النشاط"، أي فعل القيام بالتسيير أو تسيير مسالة ما، وأحيانا أخرى يقصد من وراء اللفظ "الجهاز"، الممارس لهذا النشاط، من خلال مثلا الحديث عن "السير الحسن لإدارة أو مؤسسة ما"[3].

التعريف الأول يستند على معيار" مادي أو موضوعي"، أما الثاني فهو "عضوي"، واللفظ يستعمل للشئون الخاصة أو بالأحرى الفردية، كما يوظف في الشؤون العامة، لكن إذا ما بحثنا عن المعنى الضيق والدارج نجد أن الأمر يتعلق بالإدارة العمومية، وهذا عند الحديث عن الإدارة بتضخيم الأحرف, والتي يفهم من ورائها مجموع الأجهزة القائمة على تأدية وتنفيذ مجموع المهام العمومية، وفي نفس الإطار قد ينظر للإدارة في الوقت نفسه أنها أساسا جد مختلفة عن نشاط الأفراد ومتمايزة عن بعض الأنشطة العمومية الأخرى من مثل ذلك التشريع, وممارسة القضاء. انه في ظل هذا الاتجاه المزدوج الذي ينبغي فيه تحديد مفهوم الإدارة أي في علاقة عمل الإدارة بالأفراد، وفى علاقتها بباقي الأنشطة العمومية، ليتحدد مفهوم الإدارة العامة من خلال المعنى والمقاصد الوظيفية التي تؤديها في النظام القانوني، إذ يفترض في تعداد المواضيع والمهام ذات الطبيعة الاجتماعية والتنظيمية تكون مخصّصة للجهاز الإداري وعلى رأسه السلطة التنفيذية والتي تعد الإدارة جزء أساسي فيها. كما أن طرح مبدأ الوظيفة الإدارية يتضمن عند البعض فقط ضمان تنفيذ التشريعات، ومن أن هذه الوظيفة تكتفي بتكريس القواعد الصادرة سابقا عن المشرع، ولا يمكن أن تمارس إلا تبعا للتشريع وتطبيقا له، وبمقتضى الصلاحيات الممنوحة من المشرع إلى الهيئة الإدارية، إنها تقليديا "الفكرة الدستورية للإدارة".

بذلك الإدارة تعد وسيلة لتنفيذ السياسات والبرامج والقوانين والقرارات والأحكام القضائية من خلال تنظيم وتسيير المرافق العامة بانتظام والمحافظة على النظام العام بأساليب وإجراءات وقائية. إدارة يقصد بها ذلك

[3]Jean.Rivero,Jean.Waline: Droit Administratif,21 édition Dalloz, p02.

Scanné avec CamScanner

الجهاز أو الأجهزة التي تمارس نشاط مهم في تسيير الجماعة والفرد والمؤسسة لتحقيق أهدافها المشار إليها. يكفي أنه ومنذ اللفظ الذي طرحه "مونتسكيو" فإن أغلب الدساتير تشير للسلطة التنفيذية على أنها تلك القدرة التي تتناسب والوظيفة الإدارية والتي تصنف قانونا بأنها تنفيذية، بالنظر إلى أنها في القانون الوضعي لا يمكن أن تمارس إلا بمقتضى نص واستنادا على أساس من الشرعية. وفق ما ورد في فقرات المادة 91 من الدستور الحالي، بل وحتى في نصوص تنظيمية من ذلك نص المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي 88-131 المؤرخ في الرابع 04 يوليو 1988، المنظم للعلاقات بين الإدارة و المواطن، جاء فيها بوجوب امتثال عمل السلطة الإدارية للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

بهذا تسعى الإدارة للقيام بواسطة أعمال حالّة ومستمرة إلى تنظيم وسير المرافق العمومية، على نفس منوال التعريف المعروض أعلاه والمستند على الغاية، لكن التعريف الذي يستند على الهدف غير كاف لإظهار الطابع المميّز لمختلف أنشطة الدولة، كما أن الاعتبار الغائي يبقى غير ذي معنى من الناحية القانونية المحضة بسبب يعود إلى أن الطبيعة القانونية لأعمال الدولة لا يمكن أن ترتبط إلا بتماسكها وبمضمونها الأصيل وبآثارها، بما يدفع إلى البحث عن محاولة مضامين تأصيل فكرة الإدارة من الناحية القانونية .

الفرع الأول: اختلاف مواضيع التشريع عن مواضيع الإدارة:

تؤدي السلطة التنفيذية وظائف إدارية واسعة من خلال الاصطلاح نفسه والتقاليد الناشئة والسائدة تطبعها علاقة التبعية والخضوع القائمة بين التصرف الإداري والتشريع. خضوع متمادي إلى درجة أن الوظيفة الإدارية عند اتجاه فقهي قائم بذاته، لا تكمن عادة إلا في تنفيذ التشريع.

Scanné avec CamScanner

ومن هذا تنتج فكرة مفادها التقرير باختلاف مواضيع التشريع عن مواضيع الإدارة[4]، هذا الاختلاف ناتج من حيث مواضيع كليهما، أي بالنظر إلى أساس مادي وهو مذهب نشأ بألمانيا، ودافع عنه كل من الأستاذ "لاباند"و "جالنيك" فالتشريع يختص بالقواعد التي تنشئ حقا جديدا وكل قاعدة تكون كذلك إن كان من أثارها تعديل النظام القانوني السابق للأفراد، مادامت تتضمن بالنسبة إليهم إنشاء أو فرض أعباء جديدة. ليتبقى استخلاص من هذا بشكل عكسي ميدان الإدارة، فإذا ما كانت القواعد المتعلقة بالتأسيس للحقوق تشكل الميدان الخاص بالتشريع، فانه بمعنى مغاير فان كل قاعدة عامة أو قرار خاص والذي لا ينجم عنه أي تعديل للنظام القانوني للأفراد، فهو بالأحرى من اختصاص الإدارة، ويشكل بالتالي عملا ذي طبيعة إدارية.

أولا: وظائف الإدارة العامة:

يطرح تعريف الإدارة باعتبارها وظيفة اجتماعية متواصلة بحسن استغلال الموارد من خلال استعمال التخطيط والتوجيه والرقابة بقصد الوصول إلى الأهداف بفاعلية، وظيفة تتحقق بتفاعل معطيات النظام الإداري الداخلية والخارجية، بما في ذلك من موارد مادية وبشرية .

وظيفة تستوجب استمرارية الأداء لكون الإدارة ترمي إلى إشباع حاجات الأفراد المتغيرة من سلع وخدمات، لهذا فان التخطيط الذي يقصد به التنبؤ والاستعداد يتم باستمرار ولا يتوقف.

كما أنها وظيفة تتماشى وطبيعة الإدارة في ممارسة النشاط الذي يرمي إلى تحقيق المصلحة العامة وتوجيه الموارد البشرية والمالية، المادية والمعنوية لإنجاح المشروع وفق الأهداف المرسومة بما يتوافق

[4]Carre-Demalberg.R :Contribution à la théorie générale de l'état, ,de la p463 a477 ; Duffau.JM : Pouvoir réglementaire autonome et pouvoir réglementaire dérivé 99.

Scanné avec CamScanner

ورغبات الجمهور. وظائف تسعى الإدارة من خلالها إلى تنظيم مختلف الجهود الجماعية وقيادتها نحو الهدف المحدد سلفا[5]. إن الإدارة أو الوظيفة الإدارية عملية إنسانية تمارس العديد من المسؤوليات ومنها:

أ-وظيفة التخطيط: يقصد بها القيام بعملية التحديد النوعي والكمي لاحتياجات الهيئة من العمل ورأس المال وأساليب تقديم المواد والخدمات إلى الجمهور، وظيفة يمارسها المدراء بالاستعداد للمستقبل بوضع التوقعات وتوظيف الإمكانات ليتم اتخاذ القرارات اللازمة.

ب-وظيفة التنظيم: تهدف هذه الوظيفة إلى تحديد وترتيب الاختصاصات وبيان العلاقة فيما بينها وتحديد مسؤولية كل واحد بتوزيع المهام على الأعوان، في حين الرقابة : يقصد بها التأكد من ضرورة تنفيذ المشاريع والخطط المعروضة وتجنب الخروج عنها.

لنخلص أن تعريف الإدارة يكون باعتبارها وظيفة اجتماعية متواصلة بحسن استغلال الموارد باستعمال التخطيط والتوجيه والرقابة بقصد الوصول إلى الأهداف بفاعلية. هذه الأخيرة ترمي للوصول إلى أفضل نوعية من الخدمات المقدمة أو السلع المنتجة وبأقل التكاليف تتفاعل فيها معطيات النظام الإداري الداخلية والخارجية بما في ذلك من موارد مادية وبشرية.

ثانيا: وسائل النشاط الإداري العامة:

إن وسائل النشاط الإداري لا يمكن أن تنفصل في عمومها باستعمال امتيازات السلطة العامة، حيث أنه باختلاف الأهداف يتناسب اختلاف في الوسائل، العلاقات بين الأفراد تجد أساسها في المساواة القانونية، فلا وجود لإرادة فردية في أصلها أسمى على أخرى بشكل يمكنها فيه أن تفرض نفسها عليها رغما عنها، لهذا فان الطابع المميز للعلاقات الفردية يقوم على العقد أي اتفاق الإرادات. أما في علاقة الإدارة بالأفراد نكون أمام المصلحة العامة ومصلحة فردية تخص مصلحة المرتفقين، وعندما يتطلب

[5] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: الإدارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2014، ص73.

Scanné avec CamScanner

الأمر تقديم المصلحة العامة فلا نكون أمام قاعدة المساواة المذكورة أعلاه، فإذا ما احتاجت الإدارة إلى قطعة ارض بغرض بناء مستشفى أو مرفق يحقق المصلحة العامة وأخفقت في الوصول إلى حل ودي مع مالك قطعة الأرض بالتراضي فانه عندها يتوجب إعطاء الإدارة وسائل إكراهية في مواجهة الفرد حتى يذعن, في ظل تمكين المالك من الضمانات الضرورية. فالإدارة حصلت على سلطة قهر مقاومة الأفراد عن طريق بعض صلاحيات السلطة العامة أي الامتيازات المعترف لها بها لتحقيق المصلحة العامة عندما تتواجد في تعارض مع المصالح الخاصة، من مثل ذلك أن الإدارة لها امتياز القرار التنفيذي، أي سلطة اتخاذ انفراديا قرارات تفرض في مواجهة الأفراد حتى في غياب موافقتهم، لكن اللجوء إلى الآليات التحكمية أو التسلطية ليس دائما ضروريا، عندما تريد الإدارة تحقيق المصلحة العامة, فان إرادة الإدارة تصادف إرادة الأفراد، عندها بإمكانها استعمال آلية العقد، وهو الأمر الحاصل غالبا، الإدارة يتوجب عليها تقليص بالضرورة إلى حدود دنيا اللجوء إلى استعمال آليات السلطة العامة، في ظل تنامي مفهوم التوافقية في النظام الإداري عند اتخاذ القرارات وتنفيذها.

الفرع الثاني: طبيعة الإدارة العامة:

يقصد بالإدارة ممارسة النشاط الذي يرمي إلى توجيه الموارد البشرية والمالية، المادية والمعنوية بقصد تحقيق الأهداف لإنجاح المشروع وفق الأهداف المرسومة بما يتوافق ورغبات الجمهور، كما تسعى الإدارة إلى تنظيم مختلف الجهود الجماعية وقيادتها نحو الأهداف المحددة سلفا[6].

6

نفس المرجع، ص73.

Scanné avec CamScanner

أولا: أهمية الإدارة العامة:

ارتبطت فكرة الإدارة بتطور حضارة المجتمعات ونظمهم القانونية في التسيير، وقد مرت بمراحل عديدة بالنظر للحاجة إلى ضرورة تنظيم العمل بقصد تحسين الأداء، إن مسألة الإدارة والنظام ظاهرة كونية تتواجد في الإنسان والكائنات الحية كأن نجدها في خلية النحل والنمل. العمل الإداري أصبح من أبرز الأنشطة الإنسانية التي تسعى لحل المشكلات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الحديث، الإدارة نظام متكامل يتضمن مدخلات ومخرجات وهي عامل من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض ورأسمال والعمل بمختلف صوره[7].

والنظام كما جاء تعريفه فانه مجموعة عناصر ومكونات متفاعلة لها مدخلات ومخرجات ينجم عنها أداء وظائف تبادلية، ويقصد بالمدخلات كل ما يرد إلى النظام من البيئة المحيطة باعتبارها المادة الأولية التي يرغب النظام الحصول عليها وتحويلها إلى مادة نافعة تستجيب لرغبات الجمهور، أما المخرجات فإنها مجموع ما يقدمه النظام من نتائج مترتبة عن أنشطة عملية النظام لتصبح جاهزة للاستخدام.

ثانيا: مستويات الإدارة العامة:

يقصد بمستويات الإدارة تلك الحدود المرسومة بين المناصب الإدارية داخل الهيئة قربا أو بعدا عن قيادة الهيئة الواحدة التي تختلف مستوياتها بالنظر إلى حجم السلطة ومقدار العمل المبذول وعدد الوظائف الممارسة، أما عن مستويات الإدارة فإنها تنقسم إلى درجات يؤدي فيها الأفراد نشاطات متنوعة على النحو التالي:

---

[7] المرجع، ص43.

Scanné avec CamScanner

أ-**المستوى الأعلى في القمة**، ويتألف من رئيس تنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة، يتولى تحديد الأهداف واختيار الاستراتيجيات المناسبة للسوق ومن أدوار هذا المستوى: رسم الأهداف والاستراتيجيات، رسم التعليمات اللازمة لإعداد الميزانية، اختيار وتعيين الأعوان، مراقبة الأنشطة، وصيانة العلاقة مع العالم الخارجي.

ب-**المستوى الوسيط**، يؤدي دور الإشراف بحيث أنه يضم مدراء الفروع والإدارات الأساسية حفاظا على تناغم الأنشطة بأداء مهام تنظيمية وتنفيذية ورفع تقاريرها إلى إدارة القمة، كما تقوم بوضع الأهداف الزمنية لإنجاز الأعمال ووضع معايير تقييم الأداء تتولي تفسير فلسفة الاستراتيجيات والسياسات.

ج-**المستوى القاعدي**، يعد هذا المستوى الأدنى الأقرب إلى ممارسة مهام التنفيذ يضم موظفي الوحدات الثانوية، ومن أنشطته إسناد الوظائف لمختلف العاملين، تحمل مسؤولية التنفيذ وفق متطلبات الجودة والكمية، تقديم الاقتراحات والتوصيات تمهيدا للبت فيها من الهيئة الأعلى، تعزيز العلاقة مع الجمهور[8].

ثالثا: أهداف الإدارة العامة:

ترتبط أهداف النشاط الإداري أساسا بتحقيق المصلحة العامة، ذلك أن الشأن الاجتماعي يدفع بالفرد بأن لا يستطيع تحقيق رغباته الشخصية بنفسه، المبادرات الفردية الحرة تسمح له بإنجاز بعض من احتياجاته بفضل تقسيم العمل والتبادلات، لكن هنالك حاجيات أخرى والأكثر أساسية، لا يمكن استيفائها بهذا الأسلوب، وهذا لسبب يعود إلى اشتراك باقي أفراد المجتمع فيها ولسبب حجمها مثلا كمسألة الدفاع الوطني، أو حسن ادارة الأزمات الكبرى[9]، أو لسبب يعود إلى أن إشباعها هو من طبيعته خال من كل

8

نفس المرجع ، ص 78.

[9]تعني كلمة الأزمة في جذورها الأولى بمعنى القرار، ولقد اعتمدت اصطلاحا للدلالة على التطور المفاجئ والسريع للظواهر والتي تكون عواقبها وخيمة، مما تستوجب اتخاذ قرار لعلاجها، وللقرار المتخذ عند الضرورة آثر حاسم للتحكم في الأزمات.

Scanné avec CamScanner

فائدة فردية، بشكل يدفع إلى أن لا احد يبادر لضمانها. هذه الحاجيات التي لا تستجيب لها المبادرة الفردية في الوقت الذي تعد فيه جد حيوية للجماعة بأكملها، وفى أن حاجة كل فرد لها, بشكل يجعل منها الميدان المحض للإدارة لكونها تصب في فضاء المصلحة العامة.

إن المحرك الاعتيادي لنشاط الأفراد الإنساني هو إتباع فائدة شخصية بمعنى المصلحة المادية، وأحيانا أخرى يكون هناك تقاطع بين الهدف المتبع تحقيقه ومصلحة الجميع، لكن التقاطع والذي قد يرد صدفة ليس مهم على إطلاقه، ولا يمكنه إخفاء الطابع الشخصي للمؤسسة الخاصة, مثلا الخباز يضمن إشباع الحاجة بالرغيف والذي يعد مهما داخل المجتمع, لكنه ليس انشغال سد رمق المحتاجين والمعوزين هو الذي شجعه للقيام بهذه المهنة, بل هي مقاصد تحقيق الربح وكسب قوته، وان كانت هذه المقاصد في حد ذاتها جد مشروعة.

أما عن محرك النشاط الإداري هو على العكس أساسا غير مرتبط بالمصلحة الشخصية، بل إن مقاصده مرتبطة بمتابعة المصلحة العامة أو الجدوى العمومية، أو تحقيق أهداف أكبر في أفق أكثر فلسفية تتمحور حول انجاز الخير المشترك، فالمصلحة العامة ببساطة عبارة عن مجموع الضروريات الإنسانية في اتصال مباشر بالنشاط الإداري القائم على إلى إرضاء الحاجيات العامة، لكن هذه الغاية لا تستبعد البحث عن تسيير عقلاني والبحث في الوقت نفسه عن المردودية وجانب من الفوائد المادية عندما يكون ذلك ممكنا. اليوم هناك اتجاه لإدماج في مسار المصلحة العامة انشغال ذي طابع اقتصادي، والذي يدرج تقاربا مع النشاطات الفردية أو الخاصة[10].إن كل هيئة أو منظمة يتم إنشائها تستهدف السعي إلى تحقيق

عن: تيري دي مونبريال وجان كلين: موسوعة الاستراتيجية، ترجمة علي محمود مقلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط الأولى 2011، ص 43.

[10]Jean.Rivero,Jean, Waline: op.cit, p02.

Scanné avec CamScanner

عند من الأهداف التي تعد السبب الأساسي في وجودها واستمرار نشاطها ونشاط الأفراد العاملين لديها لتكريس مهام تنقسم إلى نشاطات تنفيذية تهدف تمكين الهيئة من تحقيق أهدافها من إنتاج، تصنيع، تسويق، بحوث وتطوير نشاطات إدارية تضمن انجاز المهام المذكورة أعلاه عن طريق القيام بالتخطيط التنظيم والقيادة والرقابة بغرض توحيد الطاقات وبلوغ مراتب النجاح وتحقيق احتياجات الزبائن[11]. إن من مهام المدير داخل الهيئة أو المنظمة القدرة على توجيه والتأثير في الآخرين والتفاعل معهم برسم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبناء الهيكل التنظيمي المناسب وتوظيف الأفراد الأكفاء والرقابة بقصد التأكد من أن التنفيذ حقق مقاصده وفق المعايير المعتمدة دون انحراف عن خط السير، وهذا برقابة الكلفة في السوق أو رقابة النوعية لبلوغ الجودة[12].

يمارس المدير وظائفه ضمن التفكير النسقي والذي يفرض على الفرد مسؤولية التصور وطرح الحلول المحتملة في مواجهة المشكلات التي تعترض الهيئة، ومن الأهداف التي تتوخى الإدارة تحقيقها ما يمكن إيجازه على النحو التالي:

-الحصول على أكبر قدر من المخرجات في مقابل حد أدنى من التكاليف من خلال ترشيد استثمار عناصر الإنتاج .

-زيادة كفاءة عوامل الإنتاج من خلال التوظيف الجيد لموارد الهيئة.

-تحقيق النمو للهيئة والعاملين فيها بما يترتب عنه تحسين الرواتب والحوافز.

-بناء سمعة الهيئة من خلال دورها التنافسي الأمر الذي سيزيد من حجم تأثيرها.

11

مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: نفس المرجع، ص 21.

[12]نفس المرجع، ص23.

Scanné avec CamScanner

كفاءة الإدارة تؤدي إلى إنتاج اقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، لأن الإدارة الجيدة تذلل الصعوبات وتجنب إهدار الموارد النادرة[13].

المطلب الثاني: علاقات الإدارة العامة وقيودها:

هناك تمايز اصطلاحي وفروق شاسعة بين الإدارة العامة أي الهيئة العامة المسئولة عن الوضع العام والتي تعني تحديد الاتجاهات العامة ووضع الاستراتيجيات لنقل الهيئة من وضعية إلى وضعية أخرى أفضل، ولتحقق ذلك تستعين الإدارة العامة بهيئة إدارة لتنفيذ برامجها بتوظيف المبادئ الإدارية، واصطلاح الإدارة والتي تعني إدارة الأمور وإعداد التصور والشروع في جمع عناصر التنسيق ودمج المكونات التنظيمية.

الفرع الأول: القانون الإداري والعلوم الإدارية:

يظهر القانون الإداري في المقام الأول باعتباره فرع من القانون العام, والذي ينظم سير الإدارة، ولمعرفة القصد من وراء ذلك يتطلب الأمر تعريف مضمون فكرة الإدارة والتطور الحاصل فيها، وتحليل العلاقة القائمة بين الإدارة والقانون. مبدئيا القانون ليس إلا تكريس عملي بمفهوم إجرائي للنظريات الأخلاقية، الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في مجتمع ما. وتسمى علوم إدارية الدراسات التي تخص مختلف مناهج التنظيم وتسيير الإدارة والعوامل الإنسانية والتقنية التي تحكمها. لهذا قبل الحديث عن الإدارة الالكترونية يتوجب تسليط الضوء على الإدارة الديمقراطية أو الإدارة القانونية لأجل التسيير الفعال لأجهزتها تحقيقا للمصلحة العامة.

---

[13] نفس المرجع، ص 81.

Scanné avec CamScanner

أولا: علاقة الإدارة بالمواطن:

اقتضت قواعد العدالة وضع نصوص قانونية كفيلة بحماية حقوق الأفراد وفي آن واحد عدم إغفال الآليات الإجرائية والعملية لتكريس تلك الحقوق المنصوص عليها بتسهيل تحريك الدعوى أمام جهاز قضائي مستقل، منطق يتماشى مع قواعد القضاء العادل والذي يقصد به تثبيت عدالة تنشط بشكل جيّد تكون متجانسة وفاعلة. إضافة إلى أنها عدالة السند الاجتهادي تكون متناغمة مع المجتمع ومتطلباته، ويقصد بالتجانس، الصفة الأولى لعدالة تنشط جيدا عمليا يعني هذا أن نزاعين متطابقين يحصلان على نفس الحل، وبطبيعة الحال يجب أن تكون هذه العدالة محل تطبيق دقيق وصحيح للقواعد القانونية. ضمانات التجانس أو الخطأ الصفري للنظام القانوني، قاعدة هذا الخطأ تطبق اليوم في النظم الأكثر حداثة، بمعنى بمجهود تكويني للأشخاص يضاف إلى الآلية والعقلانية القصوى للإجراءات والمنتج الذي يصدر في آخر السلسلة يكون بكامله في حالة جيّدة للاستعمال، بمعنى أوضح نظام خال من الأخطاء. وبطريقتها فان العدالة الإدارية تطبق منذ أمد بعيد، هذا المبدأ من خلال القضاء المستقل الذي يحاول جاهدا تلافي الخطأ لاستعانته بوسائل تجنبه ذلك بصرامته في دراسة الملفات[14].

ثانيا: علاقة الإدارة بالقانون:

هناك لا محالة علاقة ما بين النشاط الإداري والقانون، لكن هذه العلاقة ليست لا ضرورية ولا ثابتة، فلا بد من تحديد طبيعتها، فان كانت الإدارة مبدئيا تخضع للقانون، إلا أن هذه المسلمة لم تكن تاريخيا دائما

[14]Marion.Alain: Du mauvais fonctionnement de la juridiction administrative et de quelques moyens d'y-remédier, Pouvoirs.puf,1988n46,p21.

Scanné avec CamScanner

أولا: علاقة الإدارة بالمواطن:

اقتضت قواعد العدالة وضع نصوص قانونية كفيلة بحماية حقوق الأفراد وفي آن واحد عدم إغفال الآليات الإجرائية والعملية لتكريس تلك الحقوق المنصوص عليها بتسهيل تحريك الدعوى أمام جهاز قضائي مستقل، منطق يتماشى مع قواعد القضاء العادل والذي يقصد به تثبيت عدالة تنشط بشكل جيّد تكون متجانسة وفاعلة. إضافة إلى أنها عدالة السند الاجتهادي تكون متناغمة مع المجتمع ومتطلباته، ويقصد بالتجانس، الصفة الأولى لعدالة تنشط جيدا عمليا يعني هذا أن نزاعين متطابقين يحصلان على نفس الحل، وبطبيعة الحال يجب أن تكون هذه العدالة محل تطبيق دقيق وصحيح للقواعد القانونية. ضمانات التجانس أو الخطأ الصفري للنظام القانوني، قاعدة هذا الخطأ تطبق اليوم في النظم الأكثر حداثة، بمعنى بمجهود تكويني للأشخاص يضاف إلى الآلية والعقلانية القصوى للإجراءات والمنتج الذي يصدر في آخر السلسلة يكون بكامله في حالة جيّدة للاستعمال، بمعنى أوضح نظام خال من الأخطاء. وبطريقتها فان العدالة الإدارية تطبق منذ أمد بعيد، هذا المبدأ من خلال القضاء المستقل الذي يحاول جاهدا تلافي الخطأ لاستعانته بوسائل تجنبه ذلك بصرامته في دراسة الملفات[14].

ثانيا: علاقة الإدارة بالقانون:

هناك لا محالة علاقة ما بين النشاط الإداري والقانون، لكن هذه العلاقة ليست لا ضرورية ولا ثابتة، فلا بد من تحديد طبيعتها، فان كانت الإدارة مبدئيا تخضع للقانون، إلا أن هذه المسلمة لم تكن تاريخيا دائما

[14]Marion.Alain: Du mauvais fonctionnement de la juridiction administrative et de quelques moyens d'y-remédier, Pouvoirs.puf,1988n46,p21.

Scanné avec CamScanner

صحيحة، علاقة الإدارة بالقانون أخذت تسمية مبدأ القانونية المرتبط بشكل أساسي بمصادر تطبيق القواعد[15].

أ-مسألة الشرعية:

إن لتكريس مبدأ الشرعية أهمية في بناء بفاعلية دولة القانون ويظهر ذلك من الرقابة على الأعمال الإدارية، يساهم بذلك ليس فقط في إخضاع الإدارة للقانون، ولكن كذلك في حماية المرتفقين. فاعلية دولة القانون تمرّ حتما من الإمكانية الملموسة في أن يكون للمرتفق في إطار شفافية الإدارة حق الاتصال بالوثائق والحق في اللجوء إلى قاض وإتاحة الدفاع عن حقوقه أمامها، وأن رجل الإدارة يتوجب عليه احترامها، من مثل ذلك: قاعدة المساواة بين المواطنين أمام المرفق العام، أو مبدأ عدم رجعية الأعمال الإدارية، في المضمون هي قواعد وضعها القاضي لأسباب سامية تخص العدالة وبغرض حماية حقوق الأفراد.

ب-مسألة الانضباط بالقانون:

إن السير الديمقراطي لأجهزة الدولة ومؤسساتها يكون متطورا في الحالة التي تخضع فيها السلطات الإدارية لبعض القيود، بفعل الاحترام الإلزامي للقواعد الأعلى درجة والتي تحمي الحقوق. دولة القانون تنجز كذلك من خلال إخضاع أعمال الإدارة سواء للتشريع أو إخضاعها مباشرة للقواعد الدستورية أو على الأغلب للمبادئ العامة للقانون التي وضعها القاضي الإداري.

الفرع الثاني: قيود الإدارة العامة:

كما ذكر الأستاذ"ج. ريفيرو": فكما أن هناك إدارة قهرية لها امتيازات، فان هناك ما يسمى ب"الإدارة المقيدة"، ومن ذلك: أن الإدارة لا تستطيع أن تحقق هدف ما، إلا إذا ما كان مرتبط بالمصلحة العامة (مع

[15]Jean.Rivero,Jean. Waline: op.cit,, p231.

Scanné avec CamScanner

ضرورة التحري عن هذه المصلحة التي قد لا تكون حقيقية بالتستر خلف دواعي غير حقيقية) عكس الفرد الذي بإمكانه أن يسعى إلى تحقيق المصلحة التي يريد شرط أن تكون مشروعة. كما أن ممارسة الفرد للعمل القانوني هي عملية متحررة، بينما العمل الإداري هو إجباري مبدئيا. فضلا عن ذلك فان الأفراد يختارون بحرية مستخدميهم أو المتعاقدين معهم بينما في مجال النشاط العام فان الإدارة ملزمة بقواعد صارمة في تعيين الوكلاء في الوظيفة العمومية و تطبيق قواعد الصفقات العمومية في مواجهة المتعاملين الاقتصاديين.

المبحث الثاني: مبادئ الإدارة العامة:

يرتكز قيام الهيئة الإدارية بمهامها المنوطة بها قانونا الاستناد على العديد من المبادئ القانونية التي تعتبر جزء أساسي في تكريس مزدوج لكل من تنظيم الإدارة العامة وحقوق الأفراد، مبادئ ترجح في شقها الأول أولوية المصلحة العامة في مواجهة المصلحة الشخصية، بينما في الشق الثاني تمنح حماية قانونية لحقوق الأفراد في مواجهة صلاحيات السلطة الإدارية.

المطلب الأول: مبادئ الإدارة العامة المرتبطة بالمصلحة العامة:

لا تخلو الهيئات الإدارية سواء كانت عامة أو خاصة في تنظيمها ونشاطها من وجود مبادئ ترتبط تارة بالمصلحة العامة من قبيل مبدأ التجرد أو عدم الانحياز في تطبيق قواعد القانون، وتارة أخرى بمصالح الأفراد وحقوقهم.

الفرع الأول: مبدأ التجرد الإداري:

يقصد بمبدأ التجرد أو الامتناع عن التحيز تلافي السلطة الإدارية من الاصطفاف لصالح طرف على حساب أخر بمعنى ضرورة التقيد بمبدأ عدم الانحياز في تطبيق القانون، مبدأ قديم اعتمدته وسارت عليه السلطات القضائية ثم جرى تطبيقه على الهيئات الإدارية، لكنه لزال محل تشكيك في ظل العمل بمبادئ

Scanné avec CamScanner

خضوع الإدارة للقانون وخضوعها لرقابة القاضي الإداري في إطار دولة القانون، ذلك أن التحيز يولد التعسف في حق الأفراد، ومن ضمن التطبيقات القضائية في هذا الصدد نجد حكم مجلس الدولة في قضية تريبي نص بأن مبدأ التجرد وعدم الانحياز يندرج ضمن الاعتراف بحقوق الدفاع، لأن المعني من حقه معرفة تركيبة المحكمة حتى يتمكن من الاعتراض على نظاميتها عند اللزوم ضمانا للعدالة الحقيقية[16]، نفس المبدأ شهد تطبيقات في قطاعات أخرى[17].

الفرع الثاني: مبدأ تقسيم العمل والتخصص:

يحكم مبدأ التخصص وتقاسم المهام ممارسات الأشخاص داخل الأجهزة الإدارية، بل ويحكم هذا المبدأ نشاط الأجهزة في تحديد أو تمديد اختصاصاتها بحسب طبيعة الهدف المرتبط بإنشائها، هذا ما يترتب عنه تباين حدة الرقابة الممارسة عليها. بذلك فان ضرورات تسيير النشاط الإداري وانجاز مهامه تقتضي اللجوء إلى تقسيم المهام والتعاون عليها، وكذا وجوب توافر التخصص لدى المصالح والأعوان لتحقيق الأهداف المقررة.

الفرع الثالث: مبدأ ارتباط السلطة بالمسؤولية :

جاء مبدأ اقتران السلطة بالمسؤولية في ارتباط وطيد بمبدأ أخر في مستوى القواعد القانونية لا يقل أهمية عملا بقاعدة لا سلطة بدون مسؤولية، وبمبادئ أخرى ذات صلة منها مبدأي مركزية السلطة وإمكانية

16

برنار كيريني: الوضع الراهن للمبدأ العام للتجرد الإداري، مجلة القانون العام وعلم السياسة، ع 02، 2006، 379 وما يلها.

17 مبدأ قانوني طبقه قضاء مجلس الدولة في قضية بريشاغا05 مايو 1995 في عقوبة أعلن عنها اتحاد الكرة الفرنسيfff، إذ بعد أن ذكر المجلس بأنه ليس بسلطة قضائية وبأن المادة 06 لا تنطبق عليه ذكر بأن الاتحاد لا ينبغي أن يكون أقل تجردا، مبدأ يتوجب على كل سلطة إدارية الالتزام به.

Scanné avec CamScanner

تفويضها، والزامية الانضباط واحترام قواعد السلطة التسلسلية. هذا الأخير يترتب عنه تجنب الإخلال بأوامر هذه السلطة في حدود ما يسمح به القانون باحترام التدرج لضرورة تأمين وحدة إصدار الأوامر وتجنب تعارضها.

أولا: مبدأ مركزية السلطة وإمكانية تفويضها:

يتطلب تحقيق مبدأ المركزية للتحكم في حركية أهداف الهيئات وتوزع المهام بين الموظفين ضرورة الاستعانة بتقنية أساسية في الوظيفة الإدارية تكمن في الحاجة إلى التفويض الإداري للتخفيف عن المركز ونقل الصلاحيات إلى الأجهزة والأعوان عندما تقتضي الضرورة ذلك، سواء بإتاحة الفرصة للتفويض الجزئي أو الفرعي، وإمكانية الاستعانة أحيانا أخرى بالحلول عند غياب المرؤوس عن أداء مهامه بسبب مقتضيات محددة في القانون.

ثانيا: مبدأ الانضباط:

يعتبر مبدأ الانضباط واحترام النظام وتجنب الإخلال بأوامر السلطة التسلسلية من المبادئ الثابتة التي استقرت عليها حركية النشاط الإداري في أداء الموظفين لمهامهم بقصد تحقيق الثبات والاستقرار في الأداء في حدود القواعد المقررة قانونا.

ثالثا: مبدأ تدرج السلطة:

إن مبدأ تدرج السلطة يتماشى مع ضرورة تأمين وحدة إصدار الأوامر وتجنب تعارضهافي اتساق مع المبادئ المذكورة أعلاه لأن التدرج الإداري يتيح بشكل سلس تسلسلية نقل الأوامر وتنفيذها من الرئيس إلى المرؤوس في ظل احترام قواعد القانون المنظم للنشاط الإداري وتحمل الأعوان لمسؤولياتهم.

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: المبادئ المرتبطة بحقوق الأفراد:

إن كانت الإدارة العامة تتحرك في ممارستها لنشاطها اعتمادا على العديد من المبادئ التي تحفظ مصالحها، فإنها في المقابل ملزمة باحترام العديد من المبادئ الأخرى المتصلة بحقوق الأفراد والمرتبطة بمصالحهم تأكيدا لمبدأ أساسي يكمن في الأمان القانوني الذي يتفرع عنه العديد من المبادئ منها: الحق في الدفاع، الحق في الطعن، الحق في التواصل والحصول على الوثائق الإدارية.

تندرج عملية تكريس الأمان القانوني للأفراد ضمن عملية التقليص المدروس من تعداد النصوص والتركيز أكثر على مضمونها وتوفير حماية مؤسساتية أكبر، وتفضيل تنفيذ القواعد وتسهيل سريان مفعولها، بإعطاء الأولوية للجانب النوعي دون الكمي في إطار البحث عن الحلول الوقائية العملية التي سعت التشريعات الحديثة إلى اعتمادها. فالقواعد القانونية موجودة أساسا، لأن تثبيت مبدأ الأمان القانوني للأفراد لا يتقرر إلا بسلطة قضائية مستقلة، والأمثلة عديدة من نصوص دستورية و تشريعية، ففي المسائل الحقوقية ورد في مقدمة الدستور بأن قواعده فوق الجميع، تضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، تكفل الحماية القانونية ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ولأن المبدأ القانوني يقضي بعدم إمكان بقاء منازعات دون قضاء للفصل فيها، فان النصوص الدستورية في جوهرها لا تعترض الطعن القضائي في مواجهة الإدارة.

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: مبدأ الشرعية:

يحتل مبدأ الشرعية أهمية في تكريس بناء بفاعلية دولة القانون ويظهر ذلك من الرقابة على الأعمال الإدارية، مبدأ يساهم بذلك ليس فقط في إخضاع الإدارة للقانون، ولكن كذلك في حماية المرتفقين. فاعلية دولة القانون تعبّر حتما من الإمكانية الملموسة في أن يكون للمتضرر حق اللجوء إلى قاض وإتاحة الدفاع عن حقوقه أمامه، فالسير الديمقراطي يكون متطورا في الحالة التي تخضع فيها السلطات الإدارية والتنظيمية لبعض القيود، بفعل الاحترام الإلزامي للقواعد الأعلى درجة والتي تحمي الحقوق، من ذلك أن القاضي الإداري يلزم السلطة المذكورة بإصدار التنظيمات التطبيقية للتشريعات في الأجل المعقول تجنبا من إعاقة عمل المشرع[18]. دولة القانون تنجز كذلك من خلال إخضاع أعمال الإدارة سواء للتشريع أو إخضاعها مباشرة للقواعد الدستورية أو على الأغلب للمبادئ العامة للقانون التي وضعها القاضي الإداري.

الفرع الثاني: حق الطعن:

إن من دواعي التمكين من الطعن القضائي السعي إلى حماية المصالح العامة والفردية والتي قد تتضرر جراء تصرف تنظيمي في حال القيام بإصداره بشكل غير شرعي أو غير صحيح، فهناك قواعد قانونية تضمن حماية هذه المصالح، سواء في نص الدستور أو في باقي النصوص التشريعية، والعبئ لا يمكن أن يثقل حق ما إلا بتجاوزه لاحترام قواعد الشرعية، لهذا نتفهم وجود اختلاف في حدّة الجزاء، بحسب إن كان الأمر يمس مصلحة عامة أو مصلحة أخرى فردية.

---

[18]Pauliat.Hélene :Le rôle des juridictions administratives françaises, Colloque Justice et administration, Limoges 2003,p 414 a416.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: مبدأ الثقة المشروعة:

هنالك بعض المبادئ القانونية التي يمكن للقاضي الإداري استخلاصها من المبادئ العامة بالنظر إلى تطبيق معايير ومعيار سواء بسبب القواعد التي طرحتها تقاليد النظام الليبرالي، أو بسبب حتميات الإنصاف، ليبقى مبدأ الثقة المشروعة من المبادئ المستقاة من قواعد القانون الأوروبي في الحد من حالة التغييرات المفاجئة والمؤثرة دون التخلي عن تدابير ظرفية مناسبة[19]، وضرورة تجنب الخرق الخطير في الشعور بالعدالة، وهو التبرير الذي يجب طرحه عند التمييز بين "الوضعية العامة" و"الوضعية الفردية" بتمكين الأفراد من الامتيازات التي تم منحها في السابق والاطلاع عليها دون إمكان التراجع عنها، كما جاء به الفقيه "ديفي.ل" فان المبدأ يكمن في فعل أن الفرد الذي يتجه فقط نحو أرضية القواعد العامة والمجردة عليه أن يتحمل مخاطر ذلك، وأن لا يلجأ إلى المعنى الحقيقي للقاعدة بمقتضى تناقض أو قاعدة عكسية مفادها "لا أحد يفترض فيه أن يعرف التشريع"[20].

---

[19] Jean.Rivero,Jean.Waline: op.cit, p267.

[20] Calmes.Sylvia : Du principe de protection de la confiance légitime en droit Allemand, communautaire et Français,N.B de thèses, Dalloz 2001,p308.

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني

مفهوم الإدارة الالكترونية ومقوماتها الأساسية

Scanné avec CamScanner

إن دراسة مفهوم الإدارة الالكترونية يتحدد من معرفة المعنى الحقيقي لإدارة الشأن العام بالبحث عن المفهوم القانوني حتى نتمكن من إدراك الحاجة إلى المقومات الأساسية لقيام أي جهاز يسهر على تحمل المسؤوليات العامة، إن استعراض المفهوم يقتضي تحديد المقصود بالإدارة ثم إيجاد تمييز مزدوج بإظهار الفرق أولا بين كل من مفهوم الإدارة الالكترونية مقارنة بمفهوم الإدارة التقليدية، وثانيا: تحديد الفرق بين الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية ونشأتها في النظام القانوني:

يمكن تعريف الإدارة الالكترونية باعتبارها استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لزيادة القيمة والمنفعة نظرا لما تقوم به من مهام وأعمال، ولقد وجد مفهوم الإدارة الالكترونية رواجا واسعا في النظم القانونية للدولة الحديثة، مفهوم أصبح يشكل أكثر من ضرورة في النظام الإداري لمؤسسات اليوم بحكم تفاعل كل من الإدارة والتكنولوجيا منذ زمن بعيد وتحديدا من فترة الخمسينيات بتوظيف مراكز البحث والتطوير والاهتمام بالابتكار والإبداع بدعم كل منهما للأخر، وهذا بإدراج تقنية الاتصال والمعلومات(information and communication,ICTtechnology)، ضمن مقومات الحياة العامة التسويقية والخدماتية[21]. تقنية معلوماتية أصبحت أكثر من ضرورة في تأدية الوظائف الاجتماعية والإدارية والاقتصادية ضمن معادلة الاقتصاد في الجهد والوقت والبحث عن المردودية.

[21]مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: مرجع سابق، ص 27.

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: المقصود بالإدارة الالكترونية وضروراتها:

يقصد بالإدارة الالكترونية ذلك الأسلوب الحديث لصياغة نسق الإجراءات الإدارية والتنظيمية والخدمية وحركة البيانات والمعلومات بالمؤسسات العامة بالدولة، ويستلزم كل ذلك إدخال تغييرات بسياسات وقوانين تحكم تنظيم وسير الإدارة العامة، كما يقصد بها السعي إلى التطوير بتحويل وتغيير أسلوب الخدمات التي كانت تمارسها الإدارة التقليدية لتتم عملية تنفيذها عبر الأجهزة الالكترونية وعن طريق الاستعانة بالبرمجيات بعرض خدمات أفضل للجمهور بدلا عن الأسلوب التقليدي الورقي .

ولتقريب المقصود بالإدارة الالكترونية فقد عرفها الفرنسي ميشال بكواس كونها بمثابة النسخة الافتراضية للإدارة التقليدية تكون بياناتها موجودة ومحفوظة في خوادم مراكز حفظ البيانات لدى الشبكة العالمية للأنترنت والتي تحاكي أعمال الحكومة التقليدية المتواجدة بأجهزة الدولة،كما يعرفها البعض الأخر باعتبارها إدارة بلا أوراق ووسيلة لرفع أداء الإدارة العامة وكفاءتها بالاعتماد أساسا على الوسائل الالكترونية والتكنولوجية بتوفر عناصر السرعة والدقة والإتقان في الخدمة والجودة في الانجاز وتحسين الأداءات وتلافي الممارسات السلبية من بيروقراطية ومساوئ الفساد الإداري، وانتهى رهان الدول حديثا إلى تقديم خدمة نوعية للمواطن عن طريق عصرنة الإدارة بعرض خدمات في المستوى من خلال استئصال ظواهر الطوابير الطويلة، الحد من مشاكل وثائق الملفات البيروقراطية عند الاستعانة بتقنية الرقم الوطني، وربط المنظومة الإدارية بالطابع البيومتري والعمل بالإمضاء والتصديق الالكتروني للمستندات الإدارية والحصول عليها عن طريق البريد الالكتروني، وبالوسائل الحديثة ضمن الحقوق التي نص عليها التعديل الدستوري الأخير في المادة 51 الجديدة[22]، عصرنة تحمل أبعادا تنظيمية واقتصادية

[22] نصت المادة 51 من الدستور الحالي على ما يلي: الحصول على المعلومات والوثائق والإحصاءات ونقلها مضمون للمواطن. عن دستور 16-01 الصادر في 06 مارس 2016، ج، ر، ر14.

Scanné avec CamScanner

منها التخلص من الاستهلاك المفرط للوسائل والجهد والوقت، ذلك أن مفهوم تحديث الإدارة العامة يستجيب إلى ضرورات فرضها واقع انفتاحها على الجمهور ودفعه للتواصل معها في إطار تبسيط العلاقة مع المرتفق.

الفرع الأول: تمييز الإدارة العامة عن الإدارة الالكترونية:

بعد استظهار المقصود بالإدارة العامة نأتي إلى استعراض التمايز في المصطلحات والاختلاف القائم في المضمون من خلال تحديد المقصود باللفظ الالكتروني لغة واصطلاحا وأهمية توظيفه لتتبين لنا حدود تمايز الإدارة العامة الالكترونية عن الإدارة الخاصة لنصل إلى تبيان الفرق بين الإدارة التقليدية والحديثة التي أخذت طابعا الكترونيا.

يستمد الطابع الالكتروني من مصطلح إلكترون الذي يقصد به لغة جسيم ذري كروي الشكل تقريبا مكون للذرة ويحمل شحنة كهربائية سالبة، الإلكترون لديه كتلة تعادل تقريبا 1/1836 من كتلة البروتون، ولقد أنشأ الفيزيائي الايرلندي جورج ستوني في سنة 1894 مصطلح الإلكترون لوصف الشحنات الأولية الكهربائية، وكلمة إلكترون بالإنجليزية مركبة ومستنبطة من إلكتريك متصلة ب on والتي استخدمت للإشارة إلى الجسيمات دون الذرية مثل البروتون والنيوترون[23]. والطابع الالكتروني اصطلاحا يستخدم للإشارة إلى علم الالكترونيات وهو فرع من فروع الفيزياء، وفي مجال نظم الحاسبات الآلية لوصف أو الإشارة إلى آلات، أجهزة أو نظم أو برامج خاصة التي تؤدي وظائفها اعتمادا على مكوناتها الداخلية من

[23] https://ar.m.wikipedia.org. ، تاريخ الاطلاع 21 نوفمبر 2020 ، سا 15,00.

Scanné avec CamScanner

دوائر الكترونية وصمامات وخلافه وهي ثمار الأبحاث والدراسات[24]، وجاء في معجم المالية تبيان للوظيفة الالكترونية بتبادل المراسلات والمذكرات الكترونيا من خلال جهاز الحاسوب[25].

إن من بين التشريعات الوطنية التي وضعت تعريفا لمصطلح "الكتروني"نجد على سبيل المثال المشرع الكندي بمقتضى قانون التجارة الالكترونية الموحد سنة 1999 تعريف جاء مفاده على النحو التالي: "يقصد بمصطلح الكتروني كل عملية إنشاء أو تسجيل أو نقل أو تخزين في صيغة رقمية، أو أي صيغة أخرى ملموسة بواسطة وسائل الكترونية أو بأية وسائل أخرى مشابهة، لديها القدرة على الإنشاء أو التسجيل أو النقل أو التخزين الكترونيا[26]، كما عرفه قانون المعاملات الالكترونية الأردني رقم 85 لسنة 2001 بأنه تقنية استخدام وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها[27].نخلص بذلك إلى أن فلسفة الإدارة الحديثة المرتبطة بالطابع الالكتروني لم تعد تتحدد أهدافها العامة في ارتباط مباشر بالمصلحة العامة وبالوسائل المعتمدة في الطرق التقليدية، بل أخذت في مضمونها وأهدافها أبعادا جديدة بالنظر إلى تأثرها بالبيئة الليبرالية القائمة أساسا على الابتكارات المتزايدة والتنافسية بين انجازات أفراد وهيئات القطاع الخاص والمجهود الذي تقوم به السلطات العامة .

---

[24] محمود شريفي موسوعة الكمبيوتر حرف E ، ط 2 ، مكتبة الأكاديمية للنشر 1995 ص140.

[25] https://w.w.w.almaany.com، تاريخ الاطلاع: 27 نوفمبر 2020 ، سا 19,00.

[26] بوقرط أحمد: اتفاقية التحكيم في منازعات عقود التجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون مدني معمق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2019، ص18.

[27] هشام بشير: إبراهيم عبد ربه، التحكيم الالكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة 2012، ص 24.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: اختلاف مفهوم الإدارة الالكترونية عن باقي المفاهيم:

تختلف الإدارة الالكترونية عن الإدارة التقليدية في فلسفة كل منهما، ومن حيث الهيكل التنظيمي والوسائل المستخدمة والأهداف المراد تحقيقها. كما أن اختلاف الإدارة العامة عن الخاصة يتقرر من حيث الهدف وكذا طبيعة كل من المصلحة والتصرف المنجز والوسائل المستعملة، لأن الإدارة العامة لا تستطيع أن تحقق هدف ما إلا إذا ما كان مرتبط بالمصلحة العامة، مع ضرورة التحري عن هذه المصلحة التي قد لا تكون حقيقية، بل وهمية بالتستر خلف دواع واهية، عكس الفرد الذي بإمكانه أن يسعى إلى تحقيق المصلحة التي يريد شرط أن تكون مشروعة في وسائلها وغاياتها، اختلاف يتقرر على النحو التالي:

-ممارسة النشاط الإداري يندرج مبدئيا في إطار التصرف الإجباري، بينما قيام الفرد بالعمل القانوني لا يتقرر إلا بأسلوب حر.

-الأفراد يختارون بحرية مستخدميهم أو المتعاقدين معهم في حين أن الإدارة العامة ملزمة بقواعد صارمة في تعيين الأعوان والوكلاء في الوظيفة العمومية.

نفس مفهوم الإدارة الالكترونية أو الذكية قد يتداخل مع مفاهيم أخرى شبيهة من قبيل الحكومة الالكترونية، في كون الأولى تشكل جزء أساسي وقاعدي بطابعه التنظيمي، باعتباره نموذج الأعمال المبتكر في استناده على تقنيات الخدمة الذاتية اللاسلكية وأساليب التفاعل والشفافية والثقة المتبادلة، لقيام واستكمال المفهوم السياسي في إضفاء الطابع الالكتروني على كل مناحي الحياة العامة[28]، وكأن إدراج التكنولوجيا أعاد هندسة بنى الدولة والإدارة التقليدية قاعديا معا.

[28] أ.عزي،غ. جلطي: دور الإعلام في الوقاية من الجريمة، الحكومة الالكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد، مجلة الحكمة، دار كنوز الحكمة، ع 13، سنة 2012، ص 129.

Scanné avec CamScanner

ويوضح الجدول التالي أوجه المقارنة بين كل من الإدارة التقليدية والإدارة الالكترونية والتي تتقرر استنادا على اختلاف الدعائم والمقومات التي يتم الارتكاز عليها، وبالاستناد لطبيعة الرؤية والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها كل منهما[29]:

أوجه الاختلاف	الإدارة التقليدية	الإدارة الالكترونية
أولا:أسلوب التسيير	الإدارة تكون مركزية ومهيمنة	تشهد مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاريع الكبرى
ثانيا:الفلسفة الموجهة	النهج البيروقراطي	نهج رجال الأعمال
ثالثا:محاورالاهتمام	التركيز على الإجراءات	التركيز على الأهداف والنتائج
رابعا:مسألة التكامل الوظيفي	الفصل التام بين الهيئات الإدارية في أداء الأعمال ووجود التخصص على أساس وظيفي أو جغرافي	كسر الحواجز التنظيمية لتحقيق التكامل والترابط بين الهيئات الإدارية باستخدام الشبكات الالكترونية.
خامسا:نمطية الأعمال	أعمال روتينية متكررة تحكمها البيروقراطية	أعمال ابتكاريه متجددة
سادسا:مكانة تكنولوجيا المعلومات	دورها منفصل عن الإدارةويقتصرعلى توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرار	تضمن تكنولوجياالمعلومات في كافة وظائف الإدارة منتخطيط وتنظيم ورقابة

[29]مصدر الجدول عن إيمان عبد المحسن زكي، الحكومة الالكترونية: مدخل إداري متكامل، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية، سنة 2009، ص 27 -26 .

Scanné avec CamScanner

سابعا:أسلوب التنظيم	هرمي متعدد المستويات	التنظيمات الشبكية الواسعة
ثامنا:طبيعة اتخاذ القرارات	القرارات مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جامدة	القرارات تشاركيه بين العاملين والإدارة
تاسعا:موقف المواطن	المواطن سلبي يتلقى الخدمة ولايشارك بالرأي لأن الموظف مسؤول عن إدارة شؤون المواطن	عضو مشارك في الحصول على الخدمة ويمتلك حق تقييم الأداء الإداري
عاشرا:عامل الزمن والسرعة في انجاز التعاملات	الاستجابة البطيئة في أداء المعاملات الداخلية و الخارجية	الاستجابة الفورية للمعاملات الداخلية والخارجية وفقا لآليات السوق
الحادي عشر:نوعية الخدمات	تقدم بالطرق التقليدية ومرتبطة بمواعيد العمل المحددة	خدمات مبتكرة من خلال شبكة الانترنت ومتاحة دون قيد زمني
الثاني عشر:المصدر والموارد	تعتمد على الأصول المادية الملموسة و الوثائق والمستندات الورقية	تعتمد على رأس المال الفكري للعاملين والوثائق الرقمية
الثالث عشر:نطاق العمل	محلي داخل حدود الدولة وسيادتها	عالمي خارج الحدود الجغرافي للدولة
الرابع عشر:التعامل مع الموردين	إجراءات بطيئة معقدة وغياب الثقة في التعامل الإداري	التعامل السريع في الوقت المحدد والثقة المتبادلة في المعاملات.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: الفرق بين الحكومة التقليدية والحكومة الالكترونية:

تشير الأدبيات العلمية لغياب تعريف مشترك موحد للحكومة الالكترونية، بل هيثورة تقنية أدت إلى إحداث نقلة نوعيه في تقدم الأجهزة الحكومية وأجهزة القطاع الخاص بتغير الأداءات بكيفية تطرأ عليها كفاءة أكبر وأنجع بتسهيل الوصول الى الخدمات العامة بشكل أوسع، تكون فيها أجهزة الحكومة أكثر مسؤولية في مواجهة مواطنيها[30].

بناء على ذلك فانه قد يتقرر الفرق بين الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية من محتوى الاختلاف القائم بين طريقة إدارة أجهزة الهيئات الحكومية بالكيفية المعروضة في الجدول أعلاه، وفي تلك العلاقة التي تربط الجزء بالكل والأصل بالفرع لأن الإدارة جزء من الكل، فان كان جمع بينهما الطابع الالكتروني، إلا أن حجم كل منهما والهدف المقرر لكل طرف يختلف باعتبار أن الإدارة الالكترونية قد تمتاز بتشاركيتها أو مركزيتها في حين الحكومة تمتاز بسيادتها، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان الإدارة يسهم فيها القطاع الخاص و العام أما الحكومة فإنها تتسم بطابعها العمومي والرسمي والسيادي.

[30] ا.شاهد، ا.عرابة،ع.دفرور: تقييم تجربة الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، ع3، 2016، ص 122.

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: نشأة فكرة الإدارة الالكترونية:

عرفت فكرة الإدارة الالكترونية نشأة وتطورا متباينا من نظام قانوني إلى أخر، إذ بالرغم من إدراك الفكرة بشكل متأخر في البعض الأخر من النظم القانونية، إلا أن هذا لم يمنعها من اللحاق بالركب وتسجيل تقدم ملحوظ بتعميم الطابع الالكتروني في مختلف المجالات المتصلة بحاجة الأفراد والهيئات سواء عامة أو خاصة.

الفرع الأول: نشأة الإدارة الالكترونية في النظم الغربية:

تعد فكرة الإدارة الالكترونية غربية المنشأ نتيجة تواصل دور مصالح الدولة في تقديم الخدمات مع تنامي الطابع التقني وتطور الابتكارات المعرفية التي ساهم فيها القطاع الخاص الصناعي والتسويقي في ظل وجود طرح يحيل نشأة الفكرة وتجسيدها على أرض الواقع إلى مراكز البحوث العسكرية ثم انتقالها إلى الاستعمالات ذات الطابع المدني .

أولا: نشأة الإدارة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية:

أول ما بدأت فكرة الإدارة المرتبطة بالحكومة الالكترونية كانت من خلال إطلاق العنان لخيال علمي للكاتب الروائي جون.برنر في سبعينيات القرن الماضي، وتدور مجريات القصة في قيام حكومة الدولة الشمولية بتركيز السلطات في السيطرة على الأفراد من خلال شبكة حاسوب عملاقة تتضمن بيانات تفصيلية لكافة الأفراد، محاولة الهيمنة تلك تعرضت للتصدي دفاعا عن الحريات الفردية، كما قام الروائي بنسج قصة تلك الفيروسات أو الدودة التي تقوم باختراق الكمبيوتر لقرصنة البيانات والمسمى ببرنامج القرصنة كشكل من أشكال المقاومة الالكترونية[31]. وفي سنة 1988 قام أحد المهندسين في الحاسوب يدعى موريس.روبرت بنقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العملي، وقد تسبب ذلك في متابعته

[31] أ.عزي، غ.جلطي: مرجع سابق، ص 165.

Scanné avec CamScanner

قضائيا وإدانته جنائيا بتهمة الاحتيال، إلا أنه بعد أربع سنوات بدأت الفكرة تطرح نفسها في المجال الإداري بدء من سنة 1992 أثناء حملة الرئيس الأسبق بيل.كلنتون الانتخابية بتصريح صادر عنه مفاده أنه يسعى إلى جعل المعلوماتية حجر الزاوية في البنية الأساسية القومية بشكل شبيه بنظام الطرق السريعة كأحد المرافق العامة الضرورية ليكون لآلة الكمبيوتر الضخمة دور في إحداث التغيير[32]،فقد كانت أولى التجارب التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية ناجحة بوجود قبول اجتماعي واسع بحيث أنه ما يزيد عن 70 ٪ من الأسر في الولايات المتحدة يستخدمون الحاسب الآلي، ونسبة استخدام الانترنت تتجاوز ال60 ٪ من الأسر–لايتوقف الموضوع على المحيط المهني–، وينفق القطاع العام مبالغ ضخمة على التجهيزات التقنية والمعلوماتية ومصاريف تشغيلها تتجاوز ال45 بليون دولار، أما في كندا يبلغ الإنفاق الحكومي حوالي 10 ٪ من إجمالي الإنفاق [33]. لتنتشر فكرة الإدارة الالكترونية بعد ذلك في باقي الدول بكندا وأوروبا بدول النرويج والسويد وبريطانيا[34].

ثانيا: نشأة الإدارة الالكترونية في انكلترا:

كان البدء في العمل بالإدارة الالكترونية بعد إقدام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في سنة 2000 على تقديم إطار استراتيجي حتى 2005 لما يجب أن تكون عليه الإدارة الالكترونية في إطار الإصلاحات الحكومية لتحديث الإدارات والاقتصاد، لهذا أنشئ لدى كل إدارة حكومية مكتب للمندوب الالكتروني لتحويل وثائق الإدارات الحكومية إلى وثائق الكترونية وتعزيز جودة مصادر المعلومات وتأدية الخدمة

---

[32] داود عبد الرزاق الباز: الإدارة الالكترونية، الإسكندرية منشأة المعارف 2007 ، ص 98.

[33] بيومي عبد الفتاح حجازي: الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، طبعة 2004، ص 31.

[34] نفس المرجع 26؛ نبراس محمد جاسم الأحبابي: أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة، دار الجامعة الجديدة 2018، ص 09.

Scanné avec CamScanner

العمومية في المجال الصحي، الضريبي والخدماتي عن طريق مسلك الكتروني متمثل في بوابة الكترونية عن طريق تسهيلات الإبحار في الفضاء الالكتروني. الاهتمام بالتجارة الالكترونية كان مركز اهتمامه موجه نحو المواطن بتوفير كافة الأساليب الأكثر مرونة في ترتيب تقديم الخدمات بشكل أكثر واقعية، ومن ثم الاهتمام بمصلحة المستهلك وتقبل طلباته وملاحظاته وميوله عن طريق البريد والمواقع الالكترونية في ظل مبدأ الشفافية والكفاءة والعدالة وحرية الوصول إلى المعلومات والسرية وحماية الخصوصية[35].

ثالثا: نشأة الإدارة الالكترونية في هولندا :

أول ما بدأت بوادر الادارة الالكترونية في هولندا كانت من خلال تجربة أجريت في مدينة تسمى دلف والتي حققت هيئتها الإدارية أرباحا قدرت أنذاك ب80 مليون جلدر هولندي في شركة الطاقة المحلية بعد استعراض رأي الأهالي من خلال موقع الكتروني للمدينة لاستطلاع أوجه المصلحة العامة التي تنفق فيها تلك المبالغ باستعمال الأنترنت والحاسوب الآلي بمعرفة المرافق والشوارع، ومن أثار هذا النظام أن الموظف المكلف بالرد على تساؤلات الجمهور وطلباتهم لايقوم بالرجوع إلى مسؤوليه، بل يرد على تساؤلاتهم وانشغالاتهم فقط من خلال النظام المعلوماتي المرتبط بقواعد البيانات الخاصة بحاجات الجمهور، والتي تعد بمثابة تفويض مسبق بأن يتخذ قراراه في شأن الخدمة، زيادة على تسهيل الخدمة للمرتفق الذي لم يعد بحاجة إلى مراجعة كافة الموظفين[36]. هذا الانتشار للمعلوماتية في القطاع الإداري لم

[35] نفس المرجع ، ص 31.

[36] نفس المرجع، ص 24 .

Scanné avec CamScanner

يقتصر على الدول الغربية المتطورة، بل امتد إلى العديد من الدول التي كانت تصنف ضمن دول العالم الثالث[37].

[37] سجلت الهند خطوات متسارعة لإدخال الإدارة الالكترونية على المستوى المركزي والمحلي، والآن هي تتواجد في المرتبة السابعة7 في عدد المواقع الالكترونية الحكومية بالرغم من حالة الفقر والأمية التي كانت عليها، ويجد الهنود مبررهم في التطبيق الالكتروني والاتجاه نحو صناعة المعلومات للتخفيف من التكلفة، وجودة أداءات الخدمة والحفاظ على الموارد ومكافحة الفساد بالشفافية لأنها تضمن فرص متساوية للوصول إلى الخدمات الحكومية، وهذا ما يظهر بأن البلدان النامية بإمكانها أن تتحول إلى الإدارة الالكترونية والتي ليست حكر على العالم المتقدم، كما أنها ليست رهنا بالإمكانيات الاقتصادية.

ولقد وضعت نفس الحكومة الهندية حدود زمنية على المستوى المحلي بتقديم 25٪ من معاملاتها وخدماتها الكترونيا عن طريق تكثيف العمل بالحاسوب الآلي في عام 2000، وترقية البيئة التشريعية، وفي نفس السنة تم إصدار قانون ينظم استخدام شبكة المعلومات وتحديد الجرائم والعقوبات المتعلقة بتقنية المعلومات مثل التلاعب بالوثائق الصادرة عن الحاسب الآلي، وأعدت مشروع قانون حول المعلومات الذي يلزم السلطات الحكومية بحفظ البيانات والسجلات وتعيين موظفين عموميين لمساعدة المواطنين العاديين للوصول إلى المعلومات، كما قامت بوضع خطة سميت ب: مواثيق المواطنين، بتبني الهيئات الحكومية تحديد زمني لتوفير الخدمات. كما قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات والوظائف التقنية والنوعية تلتزم بالنهوض بأعمال الإدارة الالكترونية على النحو التالي:

-تكوين فريق من المختصين في تقنية المعلومات وتطوير البرامج،

-إنشاء لجنة لتطوير الكفاءة على مستوى الحكومة ووزاراتها، ومركز لتقنية المعلومات وتطويرها مهمتها نشر ثقافة المعلوماتية، ومعهد وطني للحكومة الذكية في مجال الإدارة الالكترونية على المستويات الإدارية لتسديد الضرائب والفواتير وإصدار الشهادات والتراخيص وإجراءات النقل، كما في قطاع التربية والتعليم ببناء علاقات فعالة بين الإدارة والمواطنين. وهناك تجربة إحدى الولايات الهندية وهي كيرالا التي تبنت مشروع اللامركزية داخل الإدارة الالكترونية بربط حكومة الولاية بمختلف مناطق الولاية من بنوك وتعاونيات إقراض، وجمعيات الرعاية الاجتماعية وقرارات المحاكم، كما أطلقت مشروع حاسوب شخصي لكل بيت من خلال مؤسسة كيرالا للإلكترونيات. تقنية أصبحت تمكن المواطنين الهنود من إرسال معلومات واقتراحات عن طريق البريد الالكتروني إلى مكاتب الوزراء حول مبادراتهم السياسية، واستطلاع الآراء حول تحركاتهم.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: انتشار الإدارة الالكترونية عربيا:

شهدت فكرة الإدارة الالكترونية انتشارا في المنطقة العربية، هذا الانتشار تميز بتباين كبير بطرح مشاريع الفكرة ورصد إمكانات مادية معتبرة بقصد تجسيدها على مراحل زمنية متفاوتة، وهو ما لم تسعى إلى انجازه نظم أخرى بوجود تأخر في مواكبة متطلبات عصرنة أداءات الإدارة الحديثة وعدم الاستجابة لمطالب المستخدمين والمرتفقين على السواء.

أولا: الإدارة الالكترونية في دول الخليج العربي:

كانت أول تجربة من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء منطقة حرة للتكنولوجيا سميت بمدينة دبي للأنترنت في أكتوبر 2001، تجربة فتحت باب التعاقد مع كبرى الشركات التقنية للمعلومات العالمية مثل مايكروسفت، سيمنس، كانون، فليبس، سوني، ا.ب.م، للاستثمار في المدينة وإيجاد فروع محلية لها اثر إعلان السلطة السياسية، ووضع خطط تحولها نحو الانتقال إلى الحكومة الالكترونية في غضون 5 سنوات، ثم انتشرت فكرة المشروع في نفس الفترة في باقي دول المنطقة منها الكويت وقطر.

إن التجربة الإماراتية في مجال ميكنة أجهزة الدولة ومصالحها بالتحول نحو الحكومة الالكترونية بأن امتدت وتعممت إلى عديد القطاعات منها المجال القضائي فقد بدأ العمل بإدخال تقنية المعلومات في محاكم دبي بدء من سنة 1993 إلى سنة 1997، لرفع أدائها بتحديد استراتيجية التحول في الجانب الإداري للقطاع المالي والتوثيقي وتشغيل الحاسوب وبدأ العمل بالقيادة ثم إشراك المعنيين بإيجاد إدارة للتغيير وإلغاء الإجراءات البيروقراطية عديمة القيمة، ثم مرحلة التحول إلى الحكومة الالكترونية بداية من

Scanné avec CamScanner

4-4-2000 ودامت 18 شهرا، إذ كان التسليم في 29-10-2001 وشملت خدمات الكترونية للأفراد، خدمات الكترونية لقطاع الأعمال، وأخرى للقطاع الحكومي[38].

ثانيا: الإدارة الالكترونية في مصر:

التجربة المصرية سعت بادئ الأمر إلى إصلاح تشريعي بالتوحيد القانوني للنصوص التي تحكم الموضوع الواحد، لهذا قامت وزارة العدل المصرية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء بحصر التشريعات الصادرة منذ العهد الملكي على الحاسوب الآلي وتحديثها، كما قامت نفس الوزارة بتشييد قاعدة معلومات لأحكام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا، وإطلاق برنامج بالتعاون مع وزارة التربية لتخريج معلمي ومهندسي الحاسوب الآلي وتطوير أساليب التدريب التكنولوجي[39].

ثالثا: ضرورة الإدارة الالكترونية في الجزائر:

أدركت السلطات السياسية صاحبة القرار بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت عاملاقويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و ذلك بفضل دورها الكبير في دعم الابتكار وخلق فرص جديدة للتنمية، لا سيما في ظل التحولات و المتغيرات التي أفرزتها العولمة. وأول بوادر انطلاقة تعميم الطابع الالكتروني ظهرت بسعي المشرع الجزائري إلى إدراج الطابع الالكتروني في الحياة القانونية بمناسبة تعديل قواعد القانون المدني 05-10 الذي اعترف بالكتابة الإلكترونية كوسيلة إثبات في المواد 323 و332 من

---

[38] أحمد بن حميدان: الميكنة والتحول إلى الإدارة الالكترونية في المجال القضائي في دبي، تقرير عن الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة ، يومي 28 و29 مارس 2005، وزارة العدل، ص 149.

[39] ع. ب. حجازي، مرجع سابق، ص 40 .

Scanné avec CamScanner

القانون المدني باعتبار الإثبات بالكتابة في الشكل الالكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها، وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها[40].

أ-مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر:

استدعت الرهانات المطروحة محليا ودوليا في ظل شيوع مفاهيم الإدارة الذكية والمواطنة الالكترونية، ووعيا من الحكومة الجزائرية أنذاك بالقضايا الكبرى قامت باتخاذ سلسلة من التدابير بإعداد برنامج شامل ومتعدد الأهداف سمي مشروع الإدارة الالكترونية وسطرت له خطوات تطبيقه على مراحل، إذ في النصف الثاني من العشرية الماضية طرحت مبادرة من وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال[41]، وهذا في مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 بتشاور مع الإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص ومراكز البحوث، بشكل ارتقب فيه استقطاب الاستثمار والسعي نحو تحفيز اندماجه لإرساء جو من الثقة، لهذا انعقدت لقاءات شهدت حضور 300 شخصية في فترة قاربت السنة والنصف، نتج عنها تحديد جملة أهداف منها:

-ضمان فعالية في تقديم الخدمات للمواطن بتبسيط الإجراءات والمراحل الإدارية عند الحصول على الوثائق والمعلومات.

-التنسيق بين مختلف الهيئات ومكافحة البيروقراطية.

-السعي إلى تقريب الإدارة من المواطن.

-حماية المجتمع ضد الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

---

[40] التعديل الصادر بقانون 05-10 بتاريخ 20 يونيو 2005، ج. ر، رقم 44 ،المعدل والمتمم للقانون المدني، عن مبروك حسين: تحرير النصوص القانونية ، الطبعة الثانية، دار هومة، ص 185.

[41] ا.شاهد، ا.عرابة، ع.دفرور: نفس المرجع، ص 130.

Scanné avec CamScanner

ثم استكمل مشروع الجزائر الالكترونية بداية من سنة 2013 بقصد تحسين مستوى الخدمات في كافة القطاعات وتبسيط مجمل الإجراءات الإدارية في إطار لامركزية القرار الإداري بالخصوص عند القيام بإصدار الوثائق وتعميم عملية استخدام الحاسوب في قطاع الإدارة العمومية لتتحول إلى إدارة الكترونية عصرية، نفس الإجراءات التي تم وضعها اندرجت ضمن استراتيجية الاقتراب من المواطن وأنسنة الأجهزة الإدارية بتقديم جودة في الخدمة العمومية[42].

ولِيتحقق المشروع كان من الضروري إرفاقه بمتطلبات تقنية وعملية والسعي إلى تجاوز عوائق عديدة التي كانت حائلا ولازالت تحول دون تحقيق فكرة الإدارة الالكترونية، ومن المتطلبات التي كان من الواجب توفيرها تحقيقا لمشروع الفكرة في الواقع العملي:

-البنية التحتية التشريعية في شكل نصوص وإمكانات مادية في شكل هيئات ومؤسسات لمواكبة تطور الاقتصاد الرقمي.

- تكوين القدرات البشرية المؤهلة وتشجيع البحث العلمي .

- تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المدارس والهيئات التعليمية والمهنية وفي الإدارات العمومية وإتاحة وسيلة الانترنيت.

-إبرام اتفاقيات مع الهيئات الدولية لتطوير أساليب التواصل ونقل التكنولوجيا، كما حصل في الشراكة التي جمعت المؤسسة الأمريكية-آوراكل-والتي تعد من رواد برمجيات المؤسسة في العالم، ومؤسسة سوناطراك والمدرسة الوطنية للبريد والاتصالات والجامعات الجزائرية بتقديم تجهيزات ودوارات تكوين. في نفس السياق تم تسهيل إطلاق المشروع من خلال برامج وطنية طموحة من مثل برنامج أسرتك، والمتمثل

[42] فرطاس فتيحة: عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 16 ،2016، ص 305.

Scanné avec CamScanner

في حاسوب لكل أسرة والذي جاء على مرحلتين لتعميم المعلوماتية، كما شمل العديد من القطاعات منها التربية الوطنية، وهذا بغرض بناء أرضية معلوماتية ولتحضير التلاميذ الذين كان يزيد عددهم عن 08 ملايين ولتتم توسيع العملية لباقي قطاعات الحالة المدنية وقطاع الضرائب والإسكان وقطاع الصحة لمتابعة العلاج وشريحة المعاقين لتسهيل منح الإعانات.

كما مست العملية إطلاق مشروع مدينة المستقبل أو حظيرة سيدي عبد الله وعرض محاور من خلالها تخص إنشاء مراكز البحث العلمي، كما أن الحظيرة السبيرية تتضمن إنشاء معهد عالي للاتصالات ومدرسة النابغين ووكالة أنترنت، ووكالة حاضنة لمؤسسات التكنولوجيا المتقدمة بوضع قطب تقني واقتصادي مستقبلي بتمويل محلي وشراكة دولية .

ب- ظاهرة الأنترنت في الجزائر:

إن ظاهرة الأنترنت في الجزائر طبعتها العديد من مميزات بطئ الحركة التي يعود سببها إلى غياب التنافسية في السنوات الأولى سواء تعلق العمل بالأنترنت الثابت أو النقال بعيدا عن أرقام تداول الهواتف، بمعنى في جانب تثاقل سرعة التدفق وعدم الانتشار بحكم ضعف طاقة الشريط العابر الدولي الذي يضمن ربط الجزائر مع بقية دول العالم بشبكة الانترنت.

كما يسجل وجود بطئ الانتقال من جيل إلى أخر المرتبط بضرورة المرور على اتصالات الجزائر لدواع أمنية، وتعد اتصالات الجزائر المؤسسة الوحيدة حسب دفتر الشروط التي تضمن مرور متعاملي الهاتف النقال إلى الشريط العابر، هذا الشريط أصبح يعاني من الاختناق لأن جميع المتعاملين يستعينون من

Scanné avec CamScanner

نفس المصدر لوجود قرار بعبور إجباري على اتصالات الجزائر ومن ورائها وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال لنفس الدواعي الأمنية المذكورة بقصد الرقابة على تداول المعلومات عبر شبكة الانترنت[43].

إن ما يميز ظاهرة الإدارة الالكترونية بالرغم من مساعي النهوض بها اصطدامها بمعوقات الولوج إلى الأنترنت وبتعقيدات موضوعية واجهت تجسيد فكرة الإدارة الالكترونية والتي منها:

-تأخر الاستثمار الأجنبي ومحدوديته.

-انعدام التوطين للشركات العالمية الخدماتية الكبرى[44].

-ضرورة هيكلة المنصات الالكترونية وإحصائها حتى يسهل إخضاعها لقواعد القانون الوطني وتجنب تجاوزات النصب والاحتيال، عملا بنص المادة 27 التي نصت في فقرتها الثانية أنه عندما يكون الدفع الكترونيا يجب أن يتم عن طريق منصات مخصصة لهذا الغرض منشأة ومخصصة حصريا من طرف

---

[43] للتخفيف من حدة الضغط تم إبرام اتفاق لربط مدينة عنابة بكابل اتصالات بحري قادم من الولايات المتحدة الأمريكية ويمتد عبر المحيط الأطلسي لتحسين سرعة التدفق بموازاة انجاز مشروع خط الكابل البحري الرابط بين وهران وفالنسيا الاسبانية، مشاريع كانت محل انتقاد على المستوى المحلي بعد الاستثمار في مشاريع الأقمار الصناعية منها ألكوم سات1، والذي أطلق من الصين، وبعد الحادثة التي تعرض فيها الكابل البحري الرابط بين عنابة ومارسيليا للقطع لسبب نسب إلى سمك القرش في 2015، بالرغم من تواجد كابل بحري أخر يربط بين العاصمة ومدينة بالما بتدفق ضعيف مخصص احتياطيا للحالات الطارئة. كل هذا دفع إلى حدوث موجة انتقادات صادرة عن هيئة الإحصاء العالمية أكاما سنة 2017 والتي صنفت الجزائر في المراتب الأخيرة في سرعة تدفق الأنترنت، والتي لا يرجعها البعض إلى مشكل في الكابلات بقدر ارتباطها بسلطة من يتحكم في التدفق الداخلي. عن موقع أصوات مغاربية، تاريخ الاطلاع 08-12-2019، ساعة 22,30.

[44] ترتبط مسألة التوطين بالعديد من التعقيدات القائمة محليا وعمليا بالنسبة للمعاملات العابرة للحدود منها مراقبة إجراءات التجارة الخارجية، تسقيف القيم المالية للتعاملات والصرف ومسألة الدفع بالعملة الصعبة، ضمانات الخدمة والسلع، وإشكالية تحويل المبالغ المقدرة بالدينار إلى العملة الأجنبية، وعدم وجود شبكة بنوك جزائرية، بالأخص خارج التراب الوطني لتسهيل تحويل مقابل المعاملات، ومن ضمن الإشارات الواردة من المشرع الجزائري في قانون التجارة الالكترونية حول مسألة التوطين ما جاء في نص المادة السابعة 07 بعبارة: تتم عملية تغطية الدفع الالكتروني بمناسبة الشراء عن طريق الحساب البنكي بالعملة الصعبة "الشخص الطبيعي" للمستهلك الالكتروني الموطن بالجزائر. بينما نصت الفقرة الأخيرة من المادة 27: يتم الدفع في المعاملات التجارية العابرة للحدود حصريا عن بعد عبر الاتصالات الالكترونية.

Scanné avec CamScanner

البنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر وبريد الجزائر وموصولة بأي نوع من أنواع الدفع الالكتروني عبر شبكة المتعامل العمومي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

-بقاء سياسة الاتكاء بفقدان شبكة تعامل محلية في التواصل الالكتروني.

-العجز في تحقيق استكمال تام في البنى التحتية بين كافة مناطق التراب الوطني بسبب التفاوت من منطقة إلى أخرى مثلا بالنسبة للهاتف النقال والأنترنت لم تتجاوز في الجزائر ال5٪ في حين تجاوزت في المغرب ال14٪ حسب نفس الاحصائيات.

-ضعف التبادل المالي الكترونيا إلى غاية اليوم وضعف استخدام التعامل بالبطاقات الممغنطة بسبب عدم التحكم في التقنية وكثرة الأخطاء.

-ثقافة المجتمع وبعض أجهزة الدولة المنغلقة والتي تأبى الانفتاح والمخاطرة، والأمثلة في هذا الإطار عديدة، ولا أدل على ذلك أن أخر عرض إعلامي لبنك الجزائر كان سنة 2014، كما أن البورصة في الجزائر لا تتداول إلا قيمة ضعيفة جدا لا تتجاوز ال2 مليون د.ج.

وتقريبا لصورة واقع الإدارة الالكترونية محليا أجرينا استجوابا في محيط كلية الحقوق والعلوم السياسية بطرح جملة أسئلة على طلبة الإدارة الالكترونية في تخصص القانون الإداري للسنة الجامعية الحالية 2019-2020 على النحو الوارد في الجدول التالي:

عدد المستجوبين: 24 حالة	**السن** يتراوح من 21 إلى 63 سنة	**العينة محل الدراسة:** 19 طالب ماستر سنة أولى قانون إداري و05 موظفين بنفس التخصص.	
أولا: هل تستخدم الإنترنيت؟	نعم :17	لا:01	أحيانا:06

Scanné avec CamScanner

ثانيا: ما مستوى الإدارة الالكترونية في المحيط؟	المحيط الإداري جيد : 04 محدود: 21	في المحيط العام جيد: 08 محدود: 16	ما هي توقعاتك : متباينة
ثالثا: ما هي مراحل تحقيق الفكرة؟	مدى قصير : 02	مدى متوسط: 08	مدى طويل: 14
رابعا: هل محيطك الجامعي أو المهني مرتبط بشبكة الكترونية؟	نعم: 03	بشكل محدود: 12	هل تستعمل موقع الكلية E نعم : 14 لا: 06
خامسا: ما هي رهانات الإدارة الالكترونية؟	مواطناتية: 13	إدارية محضة: 08	سياسية واقتصادية: 03
سادسا: ما هي معلوماتك عن موقع الكلية الالكتروني؟	جيدة: 02	محدودة: 14	هل هناك مشكلة تواصل : 08
سابعا: ماهي نوعية الخدمات المقترحة في الموقع ؟	جيدة:04	محدودة:16	لا شيئ:04
ثامنا: ما وجه الفرق بين الخدمات التقليدية وتلك الرقمية؟	فرق واسع : 16	فرق محدود:04	لا يوجد فرق: 04
تاسعا: هل تفضل نشر كشوف العلامات في الموقع؟ أم حساباتFB	نعم : 16	لا: 07	غير مهم: 01

Scanné avec CamScanner

عاشرا: ماذا تعرف عن مؤتمر wise المنعقد مؤخرا في الدوحة	نعم : لا يوجد	لا : 22	لا أدري: 02

ج-قراءة في جدول النموذج الاستبياني:

تم إجراء الاستبيان الوارد في الجدول بتاريخ 03 ديسمبر 2019 مع عينة من 24 حالة، يتراوح السن المستجوبين فيها من 21 إلى 63 سنة، جل العينة المستجوبة في الصف التدريسي تخصص إدارة الكترونية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بن أحمد وهران2، استبيان يستخلص منه الآتي:

- أغلبية الحالات المكونة من 17 طالب من أصل 24 طالب تستخدم شبكة الأنترنت بشكل دائم، مقابل 6 حالات تستعملها أحيانا.

-أغلبية المستجوبين المقدرة ب21 حالة ترى بأن مستوى استعمال الرقمنة في المحيط الإداري محدود مقابل 5 حالات ترى أنه جيد، أما في المحيط العام 16 حالة ترى أنه محدود مقابل 9 جيد. أما مستوى ارتباط المحيط الجامعي بالشبكة ذكرت 12 إجابة بأنها محدودة، مقابل 3 بشكل جيد، وأن 14 إجابة تستعمل موقع الكلية مقابل 6 حالات لا تستعين به.

أما عن رهانات الإدارة الالكترونية فهي في المقام الأول مواطناتية ب13 حالة و8 حالات متباينة بين الأغراض الإدارية، السياسية و الاقتصادية.

أما حول مشكل التواصل مع موقع الكلية الالكتروني ذكرت 8 حالات بوجود مشاكل مع الموقع، وأن 16 إجابة تجد الموقع محدود الخدمات، وبأنها غير مرضية.

Scanné avec CamScanner

أما عن تفضيل الشبكة الاجتماعية في الاطلاع على كشوف النقاط هنالك 16 بنعم مقابل 7 كانت إجابتها بلا. بينما يرى أغلب المستجوبين المقدر عددهم ب11 حالة بأن تحقيق فكرة الإدارة الالكترونية لن تتحقق إلا على المدى المتوسط، مقابل 7 على المدى الطويل و2 على المدى القصير.أما استطلاع قدرة نفس العينة في متابعة مستجدات المعلوماتية مثلا في انعقاد قمة تحديث التعليم الالكتروني والذكي العالمية wise التي عقدت في الدوحة في نفس الفترة الزمنية التي أجري فيها الاستجواب فانه لم يسمع عنها أحد من الطلبة بوجود 22 نفي و2 دون إجابة[45]. يلاحظ من إجابات المستجوبين أن بعضها كانت غائبة في بعض الأسئلة، ومتداخلة في البعض الأخر من الأسئلة الفرعية.

د-مؤشرات تحديد مناخ الأعمال في الإدارة الجزائرية:

تظهر الإحصاءات الصادرة عن الهيئات الدولية بشكل دوري بمؤشراتها نجاعة التسيير الإداري أو انسداده على مستوى بعض القطاعات الإدارية والتي منها إدارة التعليم، شفافية الإدارة العمومية، هيكلة الإدارة الضريبية تنظيميا وعلاقتها الكترونيا بالمواطن دافع الضريبة، وهذا على نحو التأثير الواسع للقطاع التنظيمي والتعليمي على كافة القطاعات الحيوية الأخرى بالكيفية التالية:

1- مستوى إدارة التعليم :

احتلت الجزائر في تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي أسفل الترتيب في جودة التعليم في المرتبة 119 من مجمل 140 دولة شملها مؤشر الجودة، وقد جاءت سنغافورة أولا وقطر رابعا بعد استثمارها في تطوير التعليم بناء على المعايير المعمول بها .

[45] تم إجراء الاستجواب في نفس فترة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم بتاريخ 20 نوفمبر 2019 ليومين في العاصمة القطرية الدوحة.

Scanné avec CamScanner

2-مسألة شفافية الإدارة العمومية:

فقدت الجزائر في نفس التقرير لسنة 2015 حوالي 7 مراتب لتتقهقر من المرتبة 147 إلى 157 عالميا، إذ أن إنشاء شركة أو مؤسسة مصغرة أضحى يتطلب فترة زمنية أطول مقدرة ب4 أشهر، و13 مرحلة متوالية، كما أن الحصول على شهادة تأهيل في مجال الأشغال العمومية يتطلب30 وثيقة(مؤخرا فقط صدرت إعفاءات للمؤسسات المدينة والتي أخلت بالتزاماتها العقدية والجبائية لتحصل على عقود وصفقات)[46].

إن تقرير منظمة شفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية صنف الجزائر بناء على المؤشرات المستند عليها في المرتبة السابعة07 من أصل 9 دول عربية في تراجع مستوى الشفافية بسبب ظاهرة الفساد الإداري[47]. انعكاس النسب المذكورة على باقي القطاعات الحيوية في الإدارة الجزائرية يظهر بشكل أوضح من خلال مؤشرات تحديد مناخ الأعمال على النحو التالي:

---

[46] يشار إلى إحصاء إنشاء حوالي 28 ألف مؤسسة سنويا يتلاشى الكثير منها، أي حوالي الربع بسبب طابعها الوهمي، ولوجود ممارسات مخالفة للقانون وسلوكيات قائمة على الرشوة والبيروقراطية الإدارية وازدياد القيود البنكية التي تعطي تسهيلات لشركات الاستيراد وتفرض تعقيدات على الشركات الإنتاجية، بما يؤثر على مناخ الاستثمار ويجعله مرهقا مقارنة بمؤشرات دول البحر المتوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنافسيا، إذ في تونس مثلا لا يستغرق جمع وثائق من سجل تجاري وبطاقة التعريف الجبائي وتسجيل الشركة وإعلان نشأتها في الجريدة الرسمية للإعلانات القانونية سوى6 أيام بوجود شباك موحد يجمع ممثلين عن جميع الإدارات ذات الصلة بملف الاستثمار، مما يجعلها وجهة استقطاب استثمارية، ويبلغ نفس الإجراء 8 مراحل بإجراءاتها التسهيلية، أما عند باقي الدول الصناعية الكبرى تخفض إلى أربعة فقط 4، أرقام تجيب عن تساؤلات نفور الأجانب من الاستثمار في مناحي الاقتصاد الوطني. أما عن الإدارة المالية فان طلب قرض لا يتطلب إلا بضع دقائق في كندا، بينما الفارق شاسع في دول العالم الثالث.

[47] يظهر انتشار تعاطي الرشوة، وتلك السلوكيات المنافية للقانون في مجال الحصول على الخدمات العمومية في قيام 14٪ بالمائة على الأقل من الجزائريين بتقديم الرشوة، و69٪ من الجزائريين لا يثقون في محاربة الحكومة لظاهرة الفساد. كما احتلت المرتبة 88 للدول الأكثر فسادا والأقل شفافية في حين احتلت الصومال متساوية مع كوريا الجنوبية المرتبة

Scanné avec CamScanner

الربط بالطاقة الكهربائية المرتبة147، تحويل الممتلكات157، الحصول على القروض البنكية 171، حماية المستثمرين 132، تسديد الضرائب والرسوم 176، التجارة عبر الحدود 131، تنفيذ العقود في المرتبة 120 عالميا.

3-علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن دافع الضريبة:

يأتي تصنيف علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن دافع الضريبة عند وجود إدارة ضريبية عصرية من خلال إنشاء مصالح يكون لها دور الاتصال الكترونيا بالمكلفين بدفع الضريبة وبإنشاء مركز الاتصالات الهاتفية لخدمة المكلفين على مدار اليوم والأسبوع، وضرورة الاستعانة بهيئات تنشئ خصيصا لغرض القيام بدور الإحصاء والاتصال قبل التحصيل، والعمل على صيانة وتحديث مواقع المؤسسات الالكتروني، وتيسير الإجراءات الضريبية من تسجيل، تحصيل، دفع، اعتراض، ورقابة، كل هذا يدعو إلى إعادة تنظيم الإدارة الضريبية وهيكلتها تنظيميا وإداريا بالنظر إلى إدخال المعلوماتية في إحصاء فئة المكلفين وضبط التزاماتهم الضريبية اتجاه الخزينة العمومية.

الفرع الثالث: مراحل الإدارة الالكترونية وخصائصها:

انجاز مشروع الإدارة الالكترونية لا يتقرر إلا من خلال استيفاء مقوماتها وشروطها الضرورية تحت إشراف هيئة وزارية عليا تشرف على مسار تطويره وفق رزنامة زمنية لا تتحقق إلا بناء على مراحل ومحطات متعاقبة للارتقاء بالعملية الإدارية في مسار إعداد القرار واتخاذه إلى المستوى المرتقب والذي تتكامل فيه مع تقنيات الرقمنة. هذه الأخيرة تعد خاصية ومركز ثقل الإدارة بالتركيز على المعلومات

167، بينما احتلت المراتب الأولى بالتوالي تلك الدول الأقل فسادا والأكثر أمنا الدنمارك، فلندا ثم السويد، نيوزلندا هولندا ثم النرويج ، سويسرا ، سنغافورا ، كندا ثم ألمانيا.

Scanné avec CamScanner

وتسهيل تناقلها في مستويات عديدة سواء بين الهيئات أو الهيئات والأفراد أو فيما بين الأفراد بشكل آني وفوري بأرقام أعمال غير مسبوقة في مجال التعاملات ذات الطابع التنظيمي، التجاري و الخدماتي .

أولا: مراحل الإدارة الالكترونية:

ترتبط مسألة تحديث النظام الإداري وعصرنته برؤية قائمة على مراحل بقصد تنظيم مهام المصالح وتقسيم أدوار الموظفين في إطار البحث عن مردودية تحسين الأداء لحل المشكلات القائمة، لهذا فان تحقيق فكرة الإدارة الالكترونية ما كان ليكون إلا من خلال العمل على تكريسها على أرض الواقع بناء على مراحل يتم فيها بداية وضع التصور الذي ترصد له الإمكانات المناسبة ليتم انجازه وفق الأهداف المسطرة.

الانتقال من مرحلة الإدارة التقليدية إلى الإدارة المعاصرة الذكية يتطلب إعداد مشروع قائم على مدى زمني محدد ومناسب يتشكل من مراحل ترتبط الواحدة بالأخرى انطلاقا من مرحلة التكوين والتثقيف إلى التكامل الكلي للإدارة والأعمال الالكترونية داخل الهيئة، دون إغفال ضرورة تهيئة شروط الكفاءة في الموارد البشرية والمادية الكافية، وما إلى ذلك من موارد مساندة التي تسهل عملية الربط بين كافة عوامل وعناصر النهضة الالكترونية تحقيقا للكفاءة العالية في الأداء والفاعلية اللازمة في إطار تنافسي.

ولقد عرف العقد الأول من بداية الألفية الثالثة ثورة معرفية في مجال التكنولوجيا الحديثة التي طورت العملية الإدارية ونظمت بشكل أحسن العلاقات بين الأفراد بواسطة اعتماد الأصول العلمية لحل المشاكل الحياتية، لهذا مرت العملية الإدارية بالمراحل التالية:

-مرحلة الصناعة اليدوية والتي كان يعتمد فيها الإنسان على المهارات اليدوية في أداء الأعمال.

-مرحلة الثورة الصناعية والتي ترتب عنها نشأة الشركات الكبرى ودور تدخلي واسع من الدولة في تنظيم المهام الصناعية والتجارية واكبها إرساء أسس علمية في مسار اتخاذ القرار .

Scanné avec CamScanner

-مرحلة الإدارة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال، والتي تتميز بالاعتماد على البيانات للحفاظ على التفاعل مع محيط الهيئات والمنظمات التي اتجهت نحو العولمة في التعامل مع أسواق جديدة ومتعددة للموارد والسلع والزبائن في ظل منافسة اقتصادية شديدة أثرت فيها الابتكارات العلمية التي تسارعت بوجود الحاسوب والتواصل عن بعد[48].

وقد عرفت الإدارة الحديثة إدراج البرمجة المعلوماتية أو الثورة التقنية بما في ذلك العقل البشري داخل نسق عمل الإدارة بتطوير وتحيين أداء خدماتها باستخدام تكنولوجيا الاتصالات للوصول إلى تحسين علاقة الهيئة الإدارية بالمواطن[49]. وقد شهد تطور ثورة ما بعد الصناعة نقل الأعمال من الاقتصاد التقليدي القائم على الحركة البطيئة إلى أعمال الحركة الفورية في كل مكان، وبأقصى سرعة بنقرة زر وباستخدام التعامل عن بعد من خلال الحاسوب في ظل بيئة تفاعلية تتاح فيها فرص تنافسية من القطاع الخاص بتشجيع من مؤسسات الدولة والقطاع العام، القطاع الأول كما الثاني سجلا حضورهما وتأثيرهما في تسهيل التحول نحو الإدارة الالكترونية، لأن أكبر الشركات العالمية في المجال التقني هي شركات قطاع خاص، ولاسيما أن التجارة الالكترونية كانت سبب بداية ظهور الإدارة الالكترونية، بل يقول البعض بأنها الذراع اليمنى للحكومة الالكترونية، أو أنها تجارة الكترونية تمارسها الحكومة، وان كانت تقوم بخدمات في فائدة الجمهور. لهذا يستوجب أن يستوعب مفهوم الإدارة الالكترونية مهام الإدارة في شكلها التقليدي، وأن تسعى بهذا المفهوم المصالح الحكومية للاستعانة بالقطاع الخاص لقضاء وظائفها في خدمة الجمهور أو في التكامل فيما بينها بطريقة الكترونية بتسخير تقنية المعلومات من ذلك استعمال البريد الالكتروني في

---

[48] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: مرجع سابق، ص17.

[49] فداء حامد: الإدارة الالكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى 2015، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع،ص 05 وما يليها.

Scanné avec CamScanner

إرسال البريد الخاص إلى أي مكان عن طريق شركات معلوماتية لها مواقع في الشبكة حلت محل خدمات هيئات البريد الحكومية والتقليدية، وكذلك بدل دفع المواطن القارئ مقابل الجريدة الورقية إلى موزع الصحف بالأكشاك فانه يقوم بدفع ذلك المقابل وتسديده باشتراكه إلى القائم على موقع الجريدة الالكترونية نظير خدمات الانترنت[50].

ثانيا: خصائص الإدارة الالكترونية:

إن من خصائص تحديث الإدارة المعلوماتية وضع التقيد بجملة الشروط الواجب توافرها ضمن الأولويات لإرساء قواعد الإدارة الالكترونية، بتغيير مفهوم المعاملات والانتقال من أعمال التبادل المادي التي تتطلب الحضور الشخصي إلى أعمال التبادل المعلوماتي والذي من خصائصه:

- حل التبادل المعلوماتي محل التبادل الاقتصادي، يمتلك فيه طرفي العلاقة القيمة وينشئانها بشكل بيني وآني.

- يمكن تحقيق التبادل في أي وقت ومكان ربحا للوقت وعدم الارتباط بمواقيت العمل التقليدية.

- سعي الإدارة الالكترونية لتسهيل وضعية المرتفق بالقضاء على البيروقراطية والانتقال من شباك إلى أخر بتسهيل وتركيز وتنسيق الإجراءات الكترونيا لمختلف المصالح والإدارات حتى يتم معالجة المشاكل المتشابهة بنفس الطريقة أي كان مصدرها.

تجب الإشارة إلى أن خصائص الإدارة الالكترونية ارتبطت بشكل أساسي بخصائص التجارة الالكترونية من لحظة نشأتها إلى تطورها المتسارع بتنامي التعاملات التجارية البينية، أي بين الهيئات فيما بينها B to2 B، وكذا التعاملات بين الهيئات والزبائن B to2 C، ثم مؤخرا بروز مظهر جديد من التعاملات القائمة بين المستهلكين أنفسهم C to C.

---

[50]ب. ع.حجازي، مرجع سابق، ص 45.

Scanné avec CamScanner

هناك اليوم تنافس بين عالمين ببعدين مختلفين، أي بين ما يطلق عليه بالعالم المادي الذي يراه ويلمسه المديرون، مقابل العالم المعلوماتي أو الالكتروني، فإذا ما كان السوق أو الفضاء التقليدي هوالمكان الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات لإنشاء القيمة المادية، فان الفضاء السوقي يعد فضاء رقميا تتحدد علاقاته وخدماته في شكل معلومات محسوبة شبكيا لطرح القيمة الرقمية على نطاق واسع من الخيارات. فهناك تطور في مسار الأعمال من الأعمال كثيفة العمل التي احتاجت إلى العاملين الذين يمارسون نشاطاتهم بأيديهم ووجها لوجه وفي مكان واحد إلى الأعمال كثيفة رأس–المال المعلوماتي والتي وظفت الآلات محل العاملين، والأعمال كثيفة المعلومات ذات الصلة بالمعرفة والاتصالات، يعد فيها الأنترنت ذروتها في الفضاء المفتوح والشبكة التفاعلية[51].

المبحث الثاني: مقومات الإدارة الالكترونية وأسس تكريسها

إن دراسة مقومات الإدارة العصرية الذكية سواء كانت عامة أو خاصة تعبر من ممر حتمي يقضي بضرورة الاستعانة بمتطلبات التكنولوجيا الحديثة بضمان الانتقال من إدارة تقليدية إلى أخرى الكترونية بتوظيفها الجيد لوسائل الاتصال الرقمية بغرض الارتقاء بنوعية الخدمة، وإيجاد أسلوب جديد من العلاقة المواطناتية التي تربطها بالجمهور في صورة المواطن المرتفق، الزبون أو المنتخب. ذلك أن أهداف تكريس الإدارة الالكترونية لا تتحقق إلا من خلال دراسة الإطار العام، الأسس، مراحل الانجاز في مسار تعميم عملية المكننة، الحوسبة، الأتمتة في قطاعات الدولة كما في القطاع الخاص مع تحديد الأهداف الملائمة لمستجدات العصرنة وإبراز أهمية الطابع الالكتروني في الحياة العامة عن طريق المقارنة بالإدارة التقليدية والتطور الحاصل في باقي النظم والانتهاء باستنتاجات وتوصيات في الموضوع.

---

[51]نجم عبود نجم: الإدارة والمعرفة الالكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 2009،ص 25.

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: مقومات الإدارة الالكترونية

يتطلب الولوج إلى عصر المعلوماتية توافر عديد المقومات الضرورية لتحقيق الانتقال من إدارة تقليدية إلى أخرى حديثة، ولعل منها الإرادة السياسية والوعي المناسب لدى الجهاز الإداري وتوافر التقنيات والمهارات الكفيلة بالتحكم فيها من قبل جهاز إداري يتبنى النمط الالكتروني يتحرك في إطار عام يتمثل في بيئة مساعدة لتطوير أعمالها ونشاطها تساعدها على تحقيق أهدافها ضمن مساعيها لتكريس تلك الظروف إسهاما منها في التنمية البشرية المستدامة للارتقاء النوعي بمستوى الخدمات العامة الموجهة للجمهور.

يقصد بمقومات الإدارة الالكترونية الأدوات التي يتم الاعتماد عليها من الإدارة الالكترونية لأداء مهامها، وهذا في ظل توافر وسائل تقنية على رأسها وسيلة شبكة الأنترنت، وأخرى مادية وقانونية وسياسية، يضاف إليها المقومات البشرية الفنية المحدودة في تعدادها[52]. تحتل مقومات الإدارة الالكترونية أهمية بالغة في الربط بين وسائل الإدارة وإمكاناتها المتمثلة في الأنترنت والويب، أي التواجد عبر الشبكة العنكبوتية في ارتباط مع المقاصد المراد تحقيقها في بيئة ملائمة.

الفرع الأول: شروط الإدارة الالكترونية وبنيتها الشبكية:

يتطلب انجاز الجهاز الإداري الالكتروني الاستجابة إلى جملة شروط وأسس تكمن الأولى في الجانب التقني الداخلي من عتاد ووسائل تكنولوجية، إما الثانية تتحقق من خلال تهيئة الأجواء المحفزة بوجود إرادة سياسية ومناخ اقتصادي داعم ومحتضن للفكرة. وليت تكريس الإدارة الالكترونية يستوجب استكمال الشروط بتوفير بنى قاعدية أساسية .

---

[52] بينما تتمثل مقومات الإدارة التقليدية في التعداد الهائل من العنصر البشري من الموظفين في الخدمة العامة في شتى التخصصات من إداريين وفنيين ومدراء وأعوان، ووسائل مادية مثل المعدات ووسائل النقل حتى تسير الأمور باضطراد وانتظام.

Scanné avec CamScanner

أولا: شروط الإدارة الالكترونية التقنية:

لقد تزامن ظهور وتداول مفهوم الإدارة الالكترونية مع توسع استخدام شبكة الأنترنت العنكبوتية التي تعتبر اليوم المجال الأكثر كفاءة في انبثاق الأعمال والشركات الجديدة الكبرى مثل جوجل، وياهو، وأمازون، هواوي...الخ، شركات شهدت صعودا غير مسبوق وقد ظهرت وكأنها صانعة الأعمال والثروة وهو ما يفسر تسابق الشركات للتحول نحو شركات الأعمال الالكترونية وتدافع المستثمرين نحو الانترنيت. كل المؤسسات العامة أو تلك الخاصة من تجار السيارات إلى تجار الجملة والتجزئة ومراكز البحث يتدافعون للاستعانة بالأنترنت باستحداث مواقع الويب لترويج خدماتها وتوزيع منتجاتها وإنشاء العلاقات إلى درجة أن أحد المجلات الإعلامية الشهيرة المهتمة بالثروة وضعت شعارا مفاده كن الكترونيا وإلا ستأكل (Be E or be eaten)[53].

تحتاج فكرة تجسيد مشروع الإدارة الكترونيا وتحديثها توافر جملة شروط تقضي بتهيئة الأرضية لنظام معلوماتي متطور تقنيا قائم على توسيع العمل بشبكة عنكبوتية آمنة تحد من السلبيات التي قد تترتب عن تجاوزات سوء استخدامها في قطاعات الحياة العامة والخاصة، ونذكر منها:

-إنشاء البنية التحتية الضرورية والمتماشية مع المعطى الجديد.

-اتساع دائرة بسط الإدارة لسيطرتها على أنشطتها ورقابتها للأعمال على وحداتها بشكل أوسع. -امتداد علاقة الإدارة بشرائح واسعة من الجمهور باستخدام الوسائط الإعلامية في توقيت زمني قياسي، والسرعة في صناعة واتخاذ القرار الإداري والمالي.

[53] نجم عبود نجم: مرجع سابق، ،ص 19.

Scanné avec CamScanner

-كما تظهر نقاط قوة الإدارة الالكترونية في القدرة على الأرشفة الالكترونية، لتحل محل النظام الورقي، بمعنى تخزين المعلومات والوثائق وفهرستها للاطلاع عليها من الموظف أو غيره إن رخص له بذلك في وقت قياسي[54].

-اهتمام كل من القطاع العام والخاص في العالم المتقدم بالجانب الحمائي عند استخدام المعلوماتية، وهذا بمسألة السرية والخصوصية في مجال تقنية المعلومات[55]، مثلا حينما يتعلق الأمر بالسر البنكي، أو عند تسديد الضرائب والرسوم والتعامل بالتجارة الالكترونية، لذلك يهتم كلا القطاعين بتقدم تقنيات التشفير حفاظا على سرية البيانات، ولا يتحقق المسعى إلا من خلال التركيز على ايجابيات الأنترنت والحد من سلبياته[56].

أ-ايجابيات الأنترنت وسلبياته:

كان لظهور تقنية الأنترنت أثره الحاسم في تغيير كلي وبشكل واضح لمعطيات الإدارة التقليدية على نحو سهل التواصل بين الهيئات والأفراد، وكذا اتساع التبادل وكثافته قياسيا في الزمان والمكان.

أ-1- ايجابيات الانترنت:

تعد الشبكة العنكبوتية العصب الرئيسي للثورة الجديدة الذي تقوم عليه الهيئات، شبكة تتضمن معطيات وبيانات ضخمة يتم تداولها في الفضاء الواسع، وكان لظهور الحاسوب حدثا منفردا في تاريخ التكنولوجيا

---

[54] بيومي حجازي،ع، نفس المرجع ، ص 84.

[55] يشار هنا إلى مواكبة المشرع الجزائري ضرورة حماية الحق في الخصوصية بإصدار قانون 18-07، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وحمايتها، كما حدد عقوبات عند المساس بها، القانون المؤرخ في 10 جوان 2018، ج. ر. ع 34.

[56] بيومي عبد الفتاح حجازي: نفس المرجع، ص 26.

Scanné avec CamScanner

جعلت العالم أمام الفضاء المفتوح من خلال الأقمار الصناعية وتقنيات التواصل الحديثة،ومن ضمن ايجابيات الانترنت:

-تنامي حجم الأعمال والتبادلات بكيفيات غير مسبوقة.

-تسارع الابتكارات والاختراعات في المجال التقني في تواصل الهيئات فيما بينها وبين الأفراد.

-رفع الحواجز عند أداء الخدمات والحد من التكلفة.

أ-2-شفافية الحياة العامة:

إن من بين ايجابيات انتشار التقنية وتعميم الأنترنت لكافة الأفراد والقطاعات إضفاء الشفافية على الحياة العامة بتسهيل تواصل المرتفقين مع المصالح الإدارية من خلال بنك المعلومات المتوافر وفكرة الشباك الموحد في الحد من العوائق البيروقراطية، ولتكريس شفافية الحياة العامة فرض التشريع إلزامية إيداع التصريح بالنشاط وبالحالة المالية المتضمنة معطيات ذات طابع شخصي المتصلة بالحياة الخاصة، كما أن نشر تلك التصريحات قد يكون فيه مساس بالحياة الخاصة. وليكون تداول البيانات والمعطيات متوافقا مع القواعد القانونية فان هذا النشر يجب أن يكون مبررا بسبب مرتبط بالمصلحة العامة وتطبيق غير مخالف لتلك القواعد وتناسبي مع هذا الهدف[57].

[57] قضى المجلس الدستوري الفرنسي في هذا الجانب بأن إلزامية إيداع تصاريح ممارسة النشاط لدى الهيئات الإدارية المستقلة بالنسبة لأعضاء البرلمان هدفه تدعيم ضمانات النزاهة لهؤلاء الأشخاص، وتجنب تضارب المصالح ومحاربتها، كما أنها إلزامية مبررة بدافع المصلحة العامة، والتصريح بالنشاط من تاريخ تعيين المعني كإلزام يرتبط حتى بشركاء الشخص أو المحيطين به سواء أصوله أو فروعه. عن:

DC:2013-675, 9 octobre 2013, JORF du 12 octobre 2013 page 16838, texte, n°7, cons. 26,28 et 29.

Scanné avec CamScanner

ب-سلبيات الانترنيت:

بحسب دراسات وتقارير صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1999 فقد استخلص تباين واسع في عالم المعلوماتية بين الأغنياء والفقراء، أي بين دول الشمال ودول الجنوب بحيث أضحى الدخول إلى شبكة الأنترنت أمر مرهق من الناحية المادية للفقراء ذلك أن امتلاك الحاسوب وحيازته قد تكون أمام محدودية الدخل جد مكلفة ماديا، من جهة.

ومن جهة ثانية وجود ارتباط العولمة المعلوماتية بنسب التعليم والتي تعد منخفضة في العالم الثالث، ولها تأثير مباشر على نسبة مستخدمي الأنترنت من حاملي الشهادات، إذ تبلغ هذه النسبة 30٪ في الهند، بينما تصل النسبة إلى 50٪ في بريطانيا و70٪ في ايرلندا، مما يربط الإدارة الالكترونية بضرورة إدراك القراءة والكتابة وتوافر الإمكانات المادية الكافية.

عدم توافر الإمكانات المادية وتفاوتها بين الشرائح الاجتماعية ظاهر بشكل واضح، إذ في الهند يوجد ثلاثة 3 حواسيب شخصية لكل 1000 شخص، بينما في أمريكا 495 حاسوب لألف شخص. وحسب برنامج الأمم المتحدة دائما هنالك 33٪ من سكان العالم بدون كهرباء و80٪ دون وسائل الاتصالات اللاسلكية[58]. أما عن استعمالات الأنترنت فانه على عكس الاعتقاد السائد بأن القيام بالبحث عبر محركات الشبكة مثل جوجل وغيره يمكن المستخدم من الوصول إلى أغلب المواقع والمعطيات، إلا أن الواقع مغاير تماما إذ يوجد عالم افتراضي شاسع مخفي لا يمكن الوصول إليه عبر أي محرك بحث لكونه غير مفهرس يعرف باسم الأنترنت العميق، عالم يسوق فيه كل أنواع التجاوزات والجرائم السبريانية التي تمس حقوق الفرد والمجتمع. سلبيات تكمن في ظهور طرح نظري يتضمن مخاوف اتساع رقعة المساس بحقوق الحياة الخصية، وتوطيد معالم ديكتاتورية ذات طبيعة رقمية بسعي الحكومات إلى تبني تقنية

[58] ع. ب . حجازي، نفس المرجع، ص 39 .

Scanné avec CamScanner

التعقب مما قد يشكل مساسا خطيرا بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية سواء عند الاعتداء عليها أو اعتراض تلك الحقوق في ممارسة سلطة الرقابة من خلال ثبوت وجود ما اصطلح عليه بمراكز التعديل ودورها غير الأخلاقي في تغيير محتويات الشبكة العنكبوتية إلى درجة أصبح القائمون على المنصات يقررون بدلا عن فئة المستخدمين في ما يشاهدونه من عدمه، كأنها سلطة قمع ووصاية مسبقة تمارس رقابة واسعة.

ثانيا: البنية الشبكية للإدارة الالكترونية:

تتسم البنية الشبكية للإدارة الحديثة بوجود هيكلية للإدارة الالكترونية وهرمية تختلف عن تلك المتواجدة في الإدارة التقليدية، إضافة على توافر القيادة الالكترونية التي تعتمد على التخطيط الالكتروني، بحيث بفضلها عرفت وسائل المعلوماتية انتشارا واسعا لدى المجتمعات الحديثة.

ويقصد بالبنية الشبكية تلك التوصيلات التعاونية لعدد من شبكات الحاسوب الآلية، كما تعنى مجموعة حواسيب مترابطة بطريقة بسيطة تبدو وكأنها قطعة واحدة أو نظام واحد، حواسيب متصلة ببعضها البعض بطريق الكابل أو الأقمار الصناعية لتقديم معلومات لم تكن لتصل بسبب عوامل جغرافية أو سياسية أو اجتماعية.

ويعد الويب أو نظام المعايير المقبولة دوليا لتخزين وتوزيع المعلومات بمثابة البيئة المتاحة عبر الأنترنت لتقاسم المعلومات بين الأفراد المنتشرين جغرافيا، ويستخدم الصلات الفائقة – hyperlinks– للإبحار بسهولة بين صفحاته، والتي تعد عنوان صفحة الويب المجسدة سواء في كلمة، عبارة أو شكل بياني عند نقره ينقل المتصفح إلى عنوان فرعي.

إن كانت الإدارة الالكترونية كما هو حال الإدارة التقليدية بحاجة كما أشير إليه أعلاه إلى إمكانات بشرية، فان حاجتها أكبر إلى العنصر البشري المدرب المشكل من الفنيين والخبراء والمبرمجين لتشغيل

Scanné avec CamScanner

الأجهزة، وإرساء الأمن المعلوماتي لتتمكن من تأدية وظائفها وتحقيق أهدافها، سواء في مؤسسات القطاع العام أو الخاص المتعلق بقطاع الأعمال الذي يعد منطلق الإدارة الالكترونية، إدارة لا تستطيع تحقيق أهدافها دون إمكانيات مادية وأخرى غير مادية ترد في صورة الحواسيب أو ما يسمى بنظام حوسبة العمل ضمن شبكة الكترونية داخلية ترتبط فيما بينها تسمى بالأنترانت، وشبكة أخرى عالمية، إلى جانب قاعدة بيانات ومعلومات مخزنة يتم الاستناد عليها حتى يتم الاستغناء عن السجلات والأرشيف الورقي، بيانات تجد طريقها في التدفق عبر مسارات محددة من الرئيس إلى المرؤوس بشكل آلي، وهو ما يطلق عليه بالتدفق الإداري للمعلومات work flow، الذي يمكن أن يعمم على كافة المصالح الحكومية وهيئات القطاع الخاص، قد يقتصر فيه الأمر على الحاسوب الآلي باتخاذ الأوامر تلقائيا دون الحاجة إلى الموظف في نظام آلي مؤتمت(Automatisé). فمن ضمن المقومات المادية للإدارة الالكترونية نجد ضرورة الاستعانة بعتاد الكتروني يتمثل في الحاسوب الذي لا يستغني عن الأنترنت عن طريق استخدام الموديم وهو جهاز الكتروني داخل أو خارج الحاسوب لإرسال البيانات عبر الهاتف أو الكابل. كما أن هنالك حاجة إلى جهاز المودام، وهذا بغرض الارتباط بالأنترنيت، إذ أنه بمثابة جهاز الكتروني داخل أو خارج الحاسوب يمكنه إرسال البيانات عبر الهاتف أو الكابل، كما لابد من مقدم خدمات الأنترنيت service provider.

Scanné avec CamScanner

أ- الحاسوب الآلي:

يقصد بالحاسوب الآلي أو الالكتروني أو الكمبيوتر ذلك الجهاز الالكتروني الذي يستطيع ترجمة الأوامر المكتوبة بتسلسل منطقي لتنفيذ محاولة إدخال بيانات أو إخراج معلومات وإصدار عمليات حسابية[59]، ولقد كتب أرثير .ميلر–Mellor.Arthur سنة 1972: "إن الكمبيوتر له قدرة فائقة لجمع المعلومات على نحو لا يمكن وضع حد لها، ويتصف بدقة وعدم نسيان لقدرته في تخزين المعلومات، لهذا فقد يخضع بسببه الأفراد لنظام رقابة صارم، كما قد تخضع معاملاتهم المالية وحياتهم الخاصة والاجتماعية لإمكانية الاطلاع عليها وكشف تفاصيلها".

وسيلة الحاسوب الآلي والبرامج الملحقة به أضحت بمثابة العمود الفقري في أداء الإدارة الالكترونية لمهامها[60]، تظهر أهمية الحاسوب الآلي في ارتباطه بشبكة التواصل الالكتروني، إذ يعتبران بعدان ضروريان معا لقيام تنظيم إداري على أساس تقني. وأول ماظهر الحاسوب كان بحجم ضخم مكلف في نقله وصيانته وبمحدودية في وظائف المعالجة والتخزين مقتصرا على القيام بالعمليات الحسابية في بداية الأربعينات من القرن الماضي، وسبق ظهوره الاعتماد على معدات مثل الآلة الراقنة، الآلة الحاسبة[61]،

---

[59] محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة الأردن 2009، ص 5.

[60] مشري راضية: الحماية الجنائية لبرامج الحاسوب في ظل قانون حق المؤلف، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 2010، ع 2،ص 265.

[61] مر الحاسوب منذ ظهوره زمنيا بأربعة أجيال:

-الجيل الأول من 1946-1954: كانت للحاسوب قدرة علاجية محدودة.

-الجيل الثاني من 1954-1964: أصبح حجم الحاسوب أقل ضخامة وامتاز بقدرة عملياتية مناسبة، ساهمت شركة IBM في تطوير برامجه.

-الجيل الثالث من 1964-1970 امتاز بسرعة أكبر إلى درجة قيامه بنصف مليون عملية في الثانية بتطبيقات معقدة.

Scanné avec CamScanner

وبالرغم التطور الحاصل على الحواسيب وأثرها في الحياة العامة، إلا أن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا دقيقا لبرامج الحاسوب باعتبارها مصنفات فكرية مشمولة بالحماية القانونية[62].

أ-1- شبكات الحاسوب الآلي:

عرفت وسائل المعلوماتية انتشارا واسعا لدى المجتمعات الحديثة بطريق استعمال الأنترنت أو الشبكة العالمية الالكترونية والتي تعني الربط بين مجموعة من الحواسيب بكيفية تتقاطع معلوماتها وبياناتها باستعمال طرق تقنية تختصر المسافات والأزمنة.

يقصد بشبكة الحاسوب الآلي مجموعة الحاسبات الصغيرة أو الكبيرة المتصلة فيما بينها، تتاح لكل منها الاستفادة من موارد البيانات والمعلومات التي توفرها الشبكة من جهاز حاسوب رئيسي يطلق عليه بالخادم أو server، شبكة تتشكل من مكونات مادية ومجموعة برمجيات قد تغطي مكان محدد مثل مبنى الإدارة أو مجموعة مبان مثلا وزارة من الوزارات، ويطلق عليها بالشبكة المحلية: Lan (local area network)، كما قد تغطي الشبكة مساحة أوسع ويطلق عليها: (Lang hall networks) .ومن ضمن المكونات المادية الأخرى للشبكات نجد الآتي:

-الجيل الرابع، سجل بداياته منذ 1971 بقيام نفس الشركة بطرح الحاسوب الشخصي micro-computer ليبدأ استخدامه على نطاق تجاري، كما شهد استعمال نظام الأقراص وبلغات متعددة. أما الجيل المستقبلي للحاسوب يعرف تطورا مذهلا ضمن ما يعرف بالذكاء الصناعي .

[62] مشري راضية: نفس المرجع، ص 265.

Scanné avec CamScanner

أ-2-جهاز الخدمة الرئيسي:

يكون جهاز الخدمة الرئيسي عبارة عن حاسوب شخصي يدير الشبكة وينظم مشاركة الأجهزة المكونة لها يحتوي على ذاكرة صلبة ولاعتبارات التأمين يتوجب توافر جهاز حاسوب آلي خادم، وأخر احتياطي يحتوي على ذات البرمجيات لضمان الاستمرار عند تعطل جهاز الخادم الرئيسي.

ب- محطات العمل:

محطات العمل عبارة عن حواسيب شخصية قد تكون متوافقة مع بعضها أو غير متوافقة لأن الإدارة الالكترونية تحتوي على دوائر وأقسام مختلفة الاختصاص إحداها للشؤون المالية، وأخرى لشؤون الموظفين، حواسيب يطلق عليها بمحطات عمل مرتبطة بخط واحد مع الجهاز الخادم الرئيسي، لكن ليس بالضرورة أن يكون لها قدرة الاتصال ببعضها البعض أو التوافق.

تضاف الحاجة إلى الحواسيب ضرورة تواجد أنظمة تشغيل البرامج والشبكات التي تقوم بتحريكها بكيفية ناجعة عند توافر قدرة تدفق كافية، أنظمة التشغيل المذكورة تعد وسيلة في إدارة موارد الشبكة البيانية والمعلوماتية وما يتصل بها من تطبيقات بغرض التحكم في عملية تدفق المعطيات عبر الشبكة العنكبوتية.

ب-1-نظام تشغيل الشبكات:

إن المكون الرئيسي الثاني للشبكات إلى جانب المكونات المادية يكون عبارة عن نظام تشغيل الشبكاتNOS: network operating Systems ، والذي يكون مسؤول عن إدارة الحاسوب الآلي وملحقاته، و عن إدارة موارد الشبكة من بيانات ومعلومات وأوامر من خلال ربط مجموعة من المستخدمين على الشبكة المعلوماتية.

Scanné avec CamScanner

يتيح هذا النظام توفير تواصل أكثر من نظام تشغيل بالحاسوب الخادم، كما يتيح نفس النظام الفرصة لواحد أو أكثر من أنظمة الإدخال والإخراج سواء لوحة المفاتيح، الفأرة، الماسح الضوئي، الطابعة والراسمات في تغيير التطبيقات المختلفة التي يجري تنفيذها من خلال الشبكة، ثم إمكانية استخدام نظام التشغيل مع أكثر من شبكة محلية، لأن من سمات الإدارة الالكترونية إمكانية تدفق البيانات بوفرة عبر الشبكة باستعمال الأنظمة المذكورة[63].

ب-2-التدفق الإداري للبيانات:

تعتمد عملية الانتقال إلى الطابع الالكتروني على مقوم تدفق البيانات الكترونيا work flow، وهذا للحد من كثرة تداول الأوراق بإدخال البيانات والمعلومات والمستندات بمسحها ضوئيا وإرسالها في ظرف قياسي. ويظهر التدفق على نحو إعلان شغور مناصب إدارية، أو تداول معلومات وملفات بشكل واسع وفي ظرف زمني وجيز. التدفق يسهل انسياب المعلومات على كافة المستويات عند اللجوء إلى تعيين موظف ليتم تعميمه على جميع المصالح المعنية ضمن شبكة الإدارة الالكترونية، تدفق يرتبط لا محالة بوجود قواعد بيانات يتم التصرف فيها الكترونيا.

ب-3- قواعد البيانات والمعلومات:

يقصد بقاعدة البيانات مجموعة الملفات التي تتضمن بيانات مثلا الموظفين وأسماء العملاء ومحل إقامتهم وأرقامهم وتلك العقود المبرمة، وقاعدة بيانات أساسية في النظام المعلوماتي وتعمل حسب نظام معالجة البيانات Data processing system، وهو النظام الذي يستقبل البيانات ويعمل على تشغيلها وتحويلها إلى معلومات حسب برامج يتم إعدادها مسبقا، نظام يتضمن العناصر التالية:

-مدخلات النظام system imput:عبارة عن بيانات متعلقة بالموظفين والوظائف وبيانات إدارية.

---

[63]بيومي حجازي،ع، نفس المرجع ، ص 57.

Scanné avec CamScanner

-مخرجات النظام system output: تعني الحصول على المعلومات بعد إجراء العمليات التحويلية عليها.

-عمليات النظامsystem opération : تتمثل العمليات في النشاطات التشغيلية التي تتم على المدخلات من تحليل وحساب وإحصاء لتحويلها إلى معطيات واضحة وسهلة[64].

-دائرة رقابة المعلومات control circuit، يعد عنصر الرقابة ضروريا، إذ بدون قاعدة بيانات قوية لا يمكن للإدارة أن تعمل بشكل جيد، ذلك لأن تشغيل البيانات والمعطيات يقتضي استعانة الإدارة الالكترونية بالمكننة العملياتية وقدرة التحكم في تسييرها ومعالجة بياناتها بحسن استعمال الوسائل الحديثة، وتبسيط الإجراءات وأتمتتها.

ج- حوسبة العمل في الإدارة الالكترونية:

ظهر مصطلح الحوسبة حديثا ويعني الاعتماد على الحاسوب الآلي وتطبيقاته في انجاز المهام بتحقيق الدقة وتوفير الوقت والجهد، مما حقق قدرة تنافسية في النشاط الإداري والصناعي والتجاري في إطار مبدأ مكاتب بلا حدود على نحو حوسبة الأماكن والأشخاص سواء تعلق الأمر بالموظفين أو المرتفقين، حوسبة تعد من بين الأدوات التي تساعد على أداء المهام بشكل متكامل وآمن:

ج-1-حوسبة الأماكن:

يقصد بحوسبة المكان الاعتماد على الحاسوب بشكل كلي ترابطي وتعاوني في اطار شبكي متطور حتى تكون مفيدة في هيئات الأعمال بعيدا عن الشرائح العازلة بين الرئيس ومرؤوسيه، وتظهر فوائد الحوسبة في ما يلي:

[64] عادل غزال: التسيير الالكتروني للوثائق، دار الألمعية للنشر والتوزيع، طبيعة الأولى 2012 ، ص 106.

Scanné avec CamScanner

-تسهيل التفاعل بين الموظفين من خلال الشبكة من جهة، ومستخدمي الحواسيب من المرتفقين والعملاء من خلال البريد الالكتروني من جهة ثانية.

-تسهيل العمل التشابكي والتعاوني الجماعي في صياغة المشاريع واتخاذ القرار وتنفيذه عندما تكون الأماكن متباعدة.

ج-2-حوسبة الأشخاص عملا بفكرة مكاتب بلا حدود:

تعتمد الإدارة الالكترونية وهيئات القطاع الخاص ذات الطابع الالكتروني على حوسبة الأشخاص عملا بفكرة مكاتب بلا حدود أو أسلوب الموظف الجوال والذي يمكنه أداء وظائفه عن طريق الحاسوب الآلي الشخصي، وبعض المعدات من كمبيوتر شخصي محمول أخف وزنا وأكثر اقتصادا للطاقة ووسائط التخزين والاتصال من خارج مكتبه سواء من المنزل أو أثناء السفر دون الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين، بل الحاجة أكبر إلى وسائل الاتصال، مثلا كانت كل إدارة تستعين بمندوب بريد الذي كان يمضي يوما كاملا للتنقل بين المصالح دون استكمال مهامه، لكن اليوم يكفي الاستعانة بموظف واحد بضغط زر ينقل البريد إلى كافة الجهات المرسل إليها بواسطة تطبيق البريد الالكتروني مع إمكانية طبع الوثائق مرفوقة بضمانات تقنية عند صدور الأمر بالطبع لتجنب النفاذ إلى الشبكة المحلية بالاختراق والعبث بمحتويات الهيئة[65].

[65] بيومي حجازي.ع، نفس المرجع ، ص 84.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: الموظف في الإدارة الالكترونية:

نظام التعامل الالكتروني يسهل إمكانية التعامل مع الموظف خارج مكان العمل وبشكل سريع يوفر الجهد لجميع الأطراف، لقد كان وصف أعوان الإدارة العامة في نطاق الإدارة التقليدية بالموظف العام بإخضاعه لنظام قانوني خاص، وقد عرفه مجلس الدولة الفرنسي: كل شخص يعهد إليه بوظيفة دائمة ضمن المرفق العام. وتكيف علاقته بالإدارة العامة حسب الفقه الإداري باختلاف السند القانوني، فقد يكون عقد من العقود الإدارية يخضع لاتفاق الطرفين بقبوله الالتحاق بالخدمة بموافقة الجهة الإدارية، أو يصنف ضمن علاقة تنظيمية تحكمها القواعد واللوائح بقرار إداري يضعه في مركز قانوني عام قابل للتغيير وغير محصن من التبديل، بينما تعريف الموظف في الإدارة الالكترونية فانه بدوره يخضع لجملة تغييرات تمس النواحي التالية:

أولا: مكانة الموظف داخل الإدارة الالكترونية:

تختلف طبيعة مكانة الموظف داخل الإدارة الالكترونية عن تلك المتعارف عليها في الإدارة التقليدية في جوانب عديدة منها شروط التحاقه بالمنصب الإداري وآليات تعيينه وأدائه لمهامه وأشكال الدوام المهني المرتبطة بشكل تام بنظام الأتمتة وحوسبة المكان والزمان والأشخاص، كما تختلف العملية في صورة إنهاء علاقته بالسلطة الإدارية التي يخضع لها.

أ-شروط تعيين الموظف الكترونيا:

لقد اعتمدت الطرق التقليدية شروط مهنية منها شرط المؤهل العلمي المناسب، حسن السيرة والسلوك، السن المحدد، وهي شروط في طريقها لإعادة النظر، لأن في الوظيفة الالكترونية يشترط في المقام الأول المؤهل الفني وخبرة التخصص العلمي في مجال إتقان مهارات التعامل في تقنية المعلومات، سواء تعلق الأمر بفئة مشغلي الحاسوب وإدخال البيانات أو فئة المبرمجين والقائمين على صيانة الشبكات الحاسوب

Scanné avec CamScanner

وتصليح الأعطاب وفئة تأمين النظام المعلوماتي من أعمال السرقة والاختراق. لهذا نجد هيئات تقنية المعلومات تستعين بالموظفين ذوي الخبرات العالية، حتى وان تعلق الأمر بالذين سبق فصلهم والمعروفون بمهاراتهم مثل الهاكرز لكونهم من النوابغ في المعلوماتية. فالاستجابة للشروط المذكورة تستتبع بإصدار الهيئة المعنية قرار بتعيين وظيفي إلى إدارة شؤون المستخدمين لإجراء مسابقة ويتم وضع الاشتراطات والإعلان عن الوظيفة الكترونيا في المواقع الالكترونية للصحف الوطنية، ويتقدم الراغبين عن طريق ملئ النماذج الالكترونية المعلن عنها في الموقع، عقب ذلك تقوم اللجنة بالاجتماع في موقع ما لدراسة الملفات وإجراء المفاضلة بين المرشحين حسب المؤهلات، ليتم إبلاغ الهيئة المعنية الكترونيا والتي تتخذ قرار التعيين الجديد وإخطار المعني بنفس الكيفية.

ب–نظام الدوام الإداري :

إن نظام الحضور والانصراف في الإدارة الالكترونية ينسجم مع الرغبة الشخصية، باعتباره يتخلص من نظام التوقيع الروتيني على سجل حضور الموظف وانصرافه من مقر العمل، لهذا فان تقنية برامج القابلة للتحديث على الدوام تسعى إلى وضع قاعدة بيانات الكترونية تحفظ فيها حركة الموظفين اليومية، طبيعة وظائفهم وتواريخ إجازاتهم.

برامج المعلوماتية المتعلقة بوسيلة جهاز القارئة لإجراء الدوام Reader تتيح قراءة بطاقة بيانات الموظف داخل الإدارة وسحبها أوتوماتكيا، بواسطة الصورة الشخصية أو بصمة الأصبع التي تخزن في قاعدة بيانات النظام. إن النظام المعلوماتي عن طريق القارئ قد يطلب من الموظف تحديد سبب الانصراف لمهمة رسمية أو إذن خاص أو لسبب مرضي.

Scanné avec CamScanner

ثانيا: استدعاء الموظف الكترونيا:

قد تقتضي طبيعة الوظيفة استدعاء الموظف بواسطة رسالة الكترونية في هاتفه المحمول، أو إرسال استدعاء لكافة الموظفين برسالة واحدة في توقيت واحد من خلال برنامج النظام بدعوتهم للحضور وإرسال جدول الأعمال لهم، أو الاتصال بنفس الكيفية مع متعاملي الهيئة بإعلامهم مثلا برصيدهم البنكي دوريا بعد القيام بأي معاملة برسائل نصية قصيرة، دون تكبد عناء التنقل، أو تحمل أعباء الضغط عند استقبال المتعاملين في أماكن العمل[66].

أ-الموظف العام والقرار الإداري:

مفهوم القرار الإداري وعناصره معروفة بوجود إرادة الجهة الإدارية وشكل إصداره ضمن قواعد الاختصاص، المحل والغاية، كلها تقتضي المراجعة مع عملية التحديث للمكانزمات الرقمية، ذلك أن داخل الإدارة الالكترونية هناك آلية النظام الآلي أو الأتوماتزم، نظام مأتمت، يقوم فيه الحاسوب بتدخل بشري محدود مقام الموظف العام في أغلب الحالات، ليتراجع التدخل الإنساني وتصبح أغلب الأعمال أعمالا إدارية من تلقاء نفسها بشكل غير مسبوق على الأقل في المسائل البسيطة التي تعيق الجهاز الإداري عن أداء مهامه، مثلا بعد ملئ استمارة الترشح لمنصب ما وإيداعها في الموقع الالكتروني للهيئة، يتلقى بموجبها المرسل رسالة استلام أوراق الملف وتقييدها، طريقة تفتح وتحتفظ بحقوق الأفراد أمام الجهة المعنية. كما أن نفس النظام الآلي والتلقائي الالكتروني المؤتمتautomatisé قد يرسل طلب إلى مؤسسة تستجيب لتوريد بضاعة إلى الهيئة الإدارية، وبالتالي تنعقد صفقة لها أثارها القانونية والمالية على طرفي العلاقة، فالحاسب الآلي أصبح شريك أساسي للموظف العام.

---

[66] بيومي حجازي.ع، نفس المرجع ، ص 98.

Scanné avec CamScanner

ب-العقد الإداري في الإدارة الالكترونية:

إن العقد الإداري في النظام التقليدي بأطرافه ومضمونه وأساليب انعقاده ونتائجه تختلف ، قواعده عن أنواع العقود والقواعد التي تحكمها في الإدارة الالكترونية والتي يتم إبرامها عن طريق الأنترنت في إطار المعاملات سواء الادارية أو التجارية الالكترونية التي تسهم في تحديد المتعاملين وتخفيض التكاليف قد يساعد على تدفق الطلبات والسلع في الزمن القياسي والتخلص الكترونيا بالبحث في الشبكة عن مشترين جدد للكميات الزائدة، وبالتالي توفير الجهد والوقت والمال. وباعتماد هذه الطريقة استطاعت بعض النظم منها حكومة السويد التي تبنت مبادرة إدارة المخزون وعمليات الشراء الحكومي الكترونيا تحقيق نتائج تمثلت في خفض حجم المخزون إلى 20٪ سنة 1999، وبالتالي تقليص الكثير من التكاليف والأعباء المالية.

الفرع الثالث: أوتوماتكية النظام الالكتروني أو نظام الأتمتة:

تتسم الإدارة الحديثة بأتمتة النظام الإداري الكترونيا ليتراجع التدخل البشري وتصبح أعمال إدارية من تلقاء نفسها بشكل غير مسبوق على الأقل في المسائل البسيطة التي تعيق الجهاز الإداري عن أداء مهامه مثلا في حالة الاستعانة بالبريد الصوتي المسجل للرد على المتسائلين بواسطة answer machine، أو يجيبك الهاتف نفسه أن الشخص المعني غير موجود. لهذا سعت الشركات الكبرى إلى تطوير أنظمة الأتمتة بتحول الإجراءات الإدارية إلى إجراءات الكترونية بحتة إلى حد انتشار جملة : دع ويندوز يقوم عنك بمهام أتمتة الأعمال المتكررة بواسطة مصنف لغة البرمجة. أما عن أولى التشريعات العربية التي طبقته كان بمناسبة قانون دبي للأنترنت سنة 2002 بنص المادة 2 التي تضمنت التأكيد على آلية الوسيط الالكتروني المؤتمت، وقد عرفته بأنه نظام الكتروني لحاسب آلي يمكن أن يتصرف، أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل كليا أو جزئيا بحسب الطلب، ودون تدخل من شخص طبيعي، والمثال الواضح

Scanné avec CamScanner

يظهر في جهاز الصرف الآلي أو الوسيط الالكتروني لدى البنوك عند استخراج النقود والحصول على كشف حساب بمجرد إظهار البطاقة والرقم السري، دون الحاجة إلى مراجعة الموظف بالبنك، كما نجد الوسيط في مواقف السيارات دون الحاجة للتفاوض على المبلغ، لأن القسيمة يظهر فيها مدة التوقف والتسعيرة الثابتة، معاملة قانونية يكون أحد أطرافها نظام مؤتمت بصدور الإيجاب والقبول رتبت عليها التشريعات كافة الآثار القانونية[67]، تبعا لما ذكرناه يشار إلى أن القانون الحالي 18-05 لم يتطرق لهذا النظام.

المطلب الثاني: أسس تكريس الإدارة الالكترونية وأهدافها:

إن نجاح فكرة الإدارة الالكترونية تتحقق بالاستناد على أسس مادية وأخرى غير مادية لها بالغ الأثر في تحقيق أهدافها وتتمثل أساسا في إقرار الحكم الراشد في ظل قيام قواعد المسائلة والشفافية للحد من سلبيات الإدارة التقليدية.

الفرع الأول: أسس تكريس الإدارة الالكترونية:

إن تكريس الإدارة الالكترونية يرتبط في أساسه، وبلا أدنى شك بإطار عام من القواعد التي تحكم المجتمع كما هيئاته والتي من ضمنها الإدارة العامة، قواعد لها أثرها البالغ في استكمال المشروع والذهاب به إلى منتهاه. أسس الإدارة الالكترونية تعد عامل يشجع المشاركة التي تستقيم بالشفافية والحكم الراشد بالكيفية الواردة في ما أشارت اليه تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية Pnud.

[67] بيومي حجازي.ع، نفس المرجع، ص 84.

Scanné avec CamScanner

أولا: الحكم الراشد:

تتدرج مقومات الحكومة الالكترونية ضمن أفق مقومات الحكم الراشد بتحسين الأداء الحكومي بجعله أكثر شفافية وكفاءة تستجيب لقواعد المسائلة ومحاربة الفساد بضمان مشاركة المجتمع المدني[68]. ولقد اعتبرت الهيئات الدولية وعلى رأسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة pnud إقامة الحكم الراشد شرطا مهما للتنمية البشرية المستدامة، وجاء تعريفه في كونه يقوم على مجموعة من المعطيات الأساسية هي:

-مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار.

-التدفق الحر للمعطيات والمعلومات في شفافية تامة، وانفتاح الهيئات على الأفراد حتى يتمكنوا من مراقبتها.

-تطبيق القانون بحيادية وعدم الانحياز.

-القدرة على مسائلة أصحاب القرار سواء كانوا في الجهاز الإداري أو الحكومي أو في القطاع الخاص.

ثانيا: المسائلة والشفافية:

يعد ظهور الحكومة الالكترونية التي تميزها الشفافية حلا في مواجهة تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي، لهذا كانت أحد العلاجات الوقائية، كما أنها تعد عاملا مهما للحد من العلاقات المشبوهة وغير الشرعية عند المسؤولين لوجود تدفق في المعلومات وعلانية التداول بين مختلف وسائل الاتصال.

ثالثا: الضوابط التقنية والأخلاقية:

تتراوح ضوابط الإدارة الالكترونية بين الطرح القانوني والأخلاقي، **إذ** قد لا تكفي الضوابط القانونية والقضائية في إضفاء الحماية اللازمة والكافية في الفضاء المعلوماتي، لهذا توجب أن تدرج ضوابط ذات بعد أخر، دعت إليها خصوصية، وضرورة تواجد الشبكة المعلوماتية دون قيود بضبط قواعد التعامل

---

[68] أ.عزي،غ.جلطي: مرجع سابق، ص 123.

Scanné avec CamScanner

وحوكمة أخلاقية في خدمة الإنصاف،وعلى رأس الداعين إلى هذه الضوابط أحد مرجعيات الأنترنيت Vinton Cerf ومؤسس مجتمع الأنترنيت l'Internet Society (ISOC)[69]. يستند ضبط الشبكة الرقمية بلا أدنى شك بالنظر إلى ارتباط المسألة بطبيعة المصادر التقنية، السياسية، والأخلاقية.

أ- الضوابط التقنية:

إن الضوابط التقنية متواجدة بشكل ملحوظ داخل الشبكة العنكبوتية، ويمكن الإشارة إلى ثلاثة هيئات رئيسية التي تعمل على تطويرها:

1- هيئة الايتاف: Internet Engineering Task Force (IETF) :

تعود نشأة هيئة الايتاف إلى سنة 1986 وتتحدد مهامها الأساسية اليوم في السعي لتوفير ترقية القواعد التي تضمن جاهزية متعددة الأوجه لشبكة الأنترنت، انها هيئة مستقلة مؤيدة من قبل هيئة .l'ISOC . هيئة تعالج مواضيع جد تقنية، وفي كل مسألة لها ارتباط بسير الأنترنت وتستوجب تعديلا، كما يخص اختصاصها البث في كل ما يتعلق بنقاشات بروتوكول الأنترنت. وتبقى الهيئة شديدة التعقيد مشكلة من حوالي 2000 شخص متكتلين في مجموعات عمل حول مواضيع تقرها لجنة إدارة تحت مسمى:(IESG)، وتعتبر الايتاف هيئة واقع ذات طبيعة مستقلة organisation de fait, indépendante ، لهذا قد يتم التساؤل عن من يقوم بتشكيلها؟ إنها هيئة دون تواجد قانوني، حتى الاتحاد الدولي للاتصالات اللاسلكية (UIT) لا يستطيع التدخل. فهيئة الايتاف تتشكل من مقدمي خدمات على الأنترنت ومن المستخدمين، ومن بائعي العتاد والبرامج، الباحثين ومتعاملي الشبكات، الشخصيات

---

[69] Jacques Berleur et Yves Poullet: Reguler internet, Tome 397,pages 463 à 475 ISSN - 11/20020014-1941 Article disponible en ligne à l'adresse ,https://www.cairn.info/revue études-,Distribution électronique Cairn.info.

Scanné avec CamScanner

الجامعية وكل شخص مهتم. هذا المجتمع الشبكي يحرك نشاطه لحد الآن بفضل منهجية القواعد التوافقية، والقائمة أحيانا ليس على الأغلبية، بل الإجماع [70]. طريقة تعامل أشارت فيها بعض الكتابات إلى ايجابية الديكتاتورية التي وضعت التوافق على حساب المسار الديمقراطي الذي كان من المفروض أن تتم فيه مناقشة الطروحات المجتمعية للجوانب التقنية، موقف ساهمت فيه كارزمتية المؤسسين الأوائل من قبل Vint Cerf et Jon Postel .

2-الهيئة الشبكية العنكبوتية التوافقية(W3C) Le World Wide Web Consortium:

نشأت هذه الهيئة بدورها من وجود شخصية كاريزماتية مثل Tim Berners Lee الذي يعتبر بمثابة الشخص الذي أنشئ أول جهاز خادم serveur ، وأول جهاز إبحار(navigateur (browser، انه الشخص الذي أنشئ سنة 1994 الشبكة العنكبوتية العالمية Www:World Wide Web.هذه الهيئة بمثابة جهاز ضبط تقني للشبكة العنكبوتية، هيئة وضعت أزيد من 20 توصية ذات طابع تقني مرتبطة بالبنية التحتية في مجال هندسة الشبكة وصيانة الملفات ووسائل التفاعل التي تطور ولوج الجميع، وتلك ذات الأثر الاجتماعي والمرتبطة بالسياسة العامة. الجميع متفق حول أن سياسة الشبكة العنكبوتية تكمن في الانفتاح واللامركزية تم إدراجها ضمن القواعد التقنية للشبكة العالمية التي تحتوي حاليا على أزيد من 500 هيئة عضو، تتضمن في صفوفها بائعي منتجات وخدمات تقنية ومزودي خدمات، مخابر بحث مؤسسات تعديل وممثلي حكومات، انه جهاز منفتح لكن حقوق الدخول السنوية مقدرة بمبالغ مالية معتبرة في ظل غياب نظام قانوني بإقامة دورية في احدى مؤسسات البحث المستضيفة l'INRIA بفرنسا، وفي معهد مساشوسيت للتكنولوجيا بأمريكا، وكذا في جامعة كيوKeio باليابان.

[70] Op.cit,11-2002,p465.

Scanné avec CamScanner

3-هيئة الايكان: l'Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN):

يوجد من بين هيئات ضبط الأنترنت ذات الطابع التقني تلك الهيئة المسماة(ICANN)، هيئة أنشئت في 1998 تعد نتاج الايديولوجية الليبرالية لتقنيي ومهندسي الأنترنت[71]، وتعد الايكان هيئة معروفة عالميا وبشكل مركزي بتسيير نظام عناوين مواقع الشبكة العنكبوتية، ويشار إلى الايكان باعتبارها نموذج حوكمة الأنترنت في إطار طابعه التقني والضبط الذاتي، ميزتها أنها هيئة خاصة غير ربحية، نشأت عقب اجتماع ستوكهولم سنة 2001 ، ولقد ظهرت بعد وجود الاختلاف وغياب الإجماع بانتقاد طريقة انتخاب أعضائها المقترحة ب9 مقاعد عن كل 400 مليون مستخدم، ليطرح التساؤل من انتخب؟ في وقت يعلم الجميع بأن الأنترنت فضاء عمومي تحركه المصالح الخاصة وممولي الإشهار. الأمر الذي دفع بوزير السويد السابق كارل بيلدت المكلف بمهمة من هيئة الايكان المرافعة باقتراح تمثيل مغاير بديل عن الديمقراطية التمثيلية، وفي 24 فبراير 2002 اقترح رئيس الهيئة ستيوارت ليين في تقريرها السنوي الأول الموازنة بين مصالح القطاعين الخاص والعام، ومساهمة أوسع للقطاع العام بسبب فشل التسيير الخاص المحض. ومن بين المسائل التي طرحت في النقاش غياب الشفافية في عرض المعلومات حول الكثير من المواضيع منها مستقبل التقنية وأثرها ودور أصحاب القرار في السياسات الداخلية والدولية، وأثر القوى الكبرى منها السياسة الأمريكية، والنفوذ الواسع لبعض الدول والأقطاب التي ترتب عنها تواجد فقط 13 خادم أنترنت في العالم serveurs de routage، منها 10 في الولايات المتحدة و2 آخران في أوروبا بلندن واستكهولم وأخر بآسيا، بما لا يوحي بوجود طابع دولي حقيقي للأنترنت، بما يدفع إلى طرح إشكالية مدى شرعية الهيئات التي منحت لنفسها حق وضع ضوابط استعماله وانتشاره خارج رقابة سلطة الدول في

[71] Op.cit,P466.

Scanné avec CamScanner

ظل الشفافية. يوجد ضمن مجموعة الهيئات المذكورة هيئة أخرى تسمى هيئة مجتمع الأنترنت l'Internet Society (ISOC).

ب-الضوابط الذاتية :

قد يأتي الحديث عن وجود نوع من الضوابط الذاتية والتي حددها Pierre Trudel باعتبارها تخص اللجوء إلى القواعد التي تم تطويرها إراديا والمقبولة من أطراف ذوي الصلة بالنشاط ، إن الوثائق الخاصة بالضبط الذاتي والتقنيات المستعملة من قبل هذه الأطراف متباينة في مضمونها وتسمياتها بين الوثيقة، إعلانات الحقوق، الوصايا، مبادئ، مدونة الأخلاق، مدونة حسن السير، كما أن الالتزامات تتباين من طرف إلى أخر قد ترد من مجرد التزامات تعاقدية بين الأطراف نتيجة الخدمات المقدمة، ويمكن تقديم في هذا الصدد نموذجين لإظهار التباين :

-هنالك اقتراحات من السلطات العمومية أو حتى هيئات القطاع الخاص تحث على تشكيل مجلس الأنترنت قد تدفع إلى تبني ميثاق قواعد للدفاع عن حقوق الأطراف .

-البحث عن ما يمكن تسميته بالقانون النموذج والذي يكون محل تفاوض الأطراف ذات الصلة سواء زبائن أو مستهلكين وممثلي المؤسسات، وحتى تتحقق الفكرة بموضوعية توجب الإجابة عن ما هي الأطراف التي تحدد، وماذا يحدد وباسم من يتم تحديد كل ذلك؟ وما هي مكانة تلك القواعد في النظام القانوني ومدى حجيتها؟ لهذا فانه في اطار البحث عن قواعد ضبط قطاع الأنترنت فان هنالك من الكتاب من استبعد المشرع العادي باعتباره أكثر بطئا، وأقل إدراكا وخبرة بطبيعة القطاع وخصوصيته، وأكثر انغلاقا على المستوى الداخلي والوطني لتأطير نشاط جد متحرك وتقني وشمولي متعلق بالفضاء السبرياني، ففي الوقت الذي تسعى المنظومة الأوروبية لتنظيم هذا القطاع بإصدار التوجيهات والقواعد أوروبيا، في مجال أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تنظيمه مثل مجال حماية المعطيات، إذ

Scanné avec CamScanner

اتجهت هيئة لجنة التجارة الفدرالية(FTC) صوب محاولة فرض تشريعات لحماية الحياة الخاصة داخل الأنترنت بناء على الثقة التي يتحلى بها المستخدمين.

يعد مجال حماية الحريات أحد اهتمامات التدخل التشريعي، والتي منها حماية حرية التعبير الالكتروني عن طريق الأنترنت، وهنالك من قال بأن الضبط الذاتي المذكور يعد بمثابة توافق للحفاظ على روح الحرية في هذا القطاع، لكن التجاوزات المرتكبة من خلال المراسلات الالكترونية والأضرار المترتبة عنها تم طرحها خارج سياق الردع الجزائي، كما تم عرض نظام إعفاء من المسؤولية عندما يتعلق بالوسطاء في رقابة المعلومات محل التواصل، وإمكان تجنب الملاحقة بالتخلص من مضمون المعطيات، إن عمومية الولوج إلى الأنترنت وسهولته أمام الطابع غير المكلف قد تتزايد معه حدة التجاوزات، هنالك من دعا من المنظمات الدولية منها اليونيسكو لتعميم التواصل الالكتروني في ظل التعددية والتنوع الثقافي، وبعدم الاكتفاء بتطبيق قواعد قانون المنافسة، لكن المجانية لا يمكن التسليم بها أمام الأرباح الطائلة التي تحققها الشركات الكبرى في مجتمع المعلوماتية. تعد مناقشة حدود الحق في حرية التعبير في الفضاء الالكتروني، و حماية المعطيات الشخصية لحد الآن مسألة خلافية بشكل جدري بين كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إذ في الوقت الذي تعد درجة حساسية مستخدمي الأنترنت في أمريكا أكثر حدة منها مقارنة بالأوروبيين، فان الدول الأوروبية تسعى إلى ضبط حتميات تنظيمية لمواجهة التحديات المطروحة من قبل التكنولوجيا الجديدة، وقد غيرت أحداث سبتمبر الكثير، كما أن التراتبية في مجالات الحماية التي يكفلها التشريع جد معبرة عن القيم التي تنادي بها المجتمعات المرتبطة بها، أمام دعوة الكثير من الكتاب الأمريكيين بعدم ضرورة التشريع لتنظيم الفضاء الشبكي فان السلطات الأمريكية

Scanné avec CamScanner

كانت من أوائل المبادرين بتنظيمه في مجال حماية الملكية الفكرية والتكنولوجيات الحديثة[72]. لا يمكن للسلطات العمومية أن تبقى صامتة ومكتوفة الأيدي أمام النقاش الثائر حول المسائل التقنية ، بحيث أن الخيارات القائمة لها أثرها على حرية المستخدمين وخصوصياتهم، لا يتعلق الأمر بترك تنظيم كافة المسائل داخل الشبكة المعلوماتية دون ضبط مما يتيح الفرصة لتقدير المؤسسات الكبرى وقوى السوق أو جماعات الضغط حتى تتحكم في مستقبل المجتمع ، كما لا يتعلق الأمر في قيام الدولة بتنظيم كافة المسائل، بل بضبط المبادئ والقيم المجتمعية بوضوح لوجوب احترامها، وهنا نكون أمام ضرورة البحث عن دور فاعل للمواطن الشبكي وضرورة أخذ رأيه في المسألة حتى لا يتم التخلي عن القيم الذاتية والمحلية للمجتمعات.

البحث عن قواعد الضبط والتي لا تنطبق بالضرورة والمهام الموكلة للقواعد القانونية القائمة أساسا على التصدي في الواقع في مواجهة وقائع تنامي التجاوزات، وحماية مصالح الأطراف والعقاب حال المخالفة، لهذا يطرح التساؤل الجدي عن مجال تدخل المشرع، والمقاصد الكامنة وراء تدخله، وهل يتعلق الأمر فقط ببناء عامل الثقة لكن بأي مضمون ولصالح من ، دراسة مضامين النصوص تكشف عن مقاصد إرادة المشرع .

[72] op.cit ,p 474.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: أهداف الإدارة الالكترونية:

إن كل هيئة أو منظمة يتم إنشائها تكمن مساعيها الرئيسية في تحقيق عدد من الأهداف التي تعد السبب الأساسي في وجودها واستمرار نشاطها ونشاط الأفراد العاملين لديها، مهام تنقسم إلى نشاطات تنفيذية ترمي إلى تمكين الهيئة من تحقيق مقاصدها من إنتاج، تصنيع، تسويق، بحوث وتطوير، وانجاز المهام المذكورة عن طريق القيام بالتخطيط، التنظيم، القيادة والرقابة بغرض توحيد الطاقات وتحقيق احتياجات سواء المرتفقين أو الزبائن[73]، إلا أن معطيات الرقمنة أضافت خصوصية في الأهداف المراد تحقيقها من الإدارة الالكترونية والتي تسعى إلى بلوغ القدرة على تبادل المعلومات بين مختلف الإدارات في توقيت قياسي حول مثلا بيانات المواطن ومعطياته بموافقته وتحت رقابته. إن أهداف الإدارة الالكترونية المتسقة مع ثورة المعلومات والاتصالات تنحصر أساسا في تقديم خدمة للجمهور على النحو التالي:

-تحسين مستوى الخدمة للجمهور، لأن تحسين الخدمة يهدف إلى تقديم عرض لائق بمواصفات تتفق والجودة والسعر معا، لهذا يسعى واضعي البرامج لمراعاة هذا العامل.

-تسهيل الحصول على الخدمات العامة، لكون القيادات الإدارية تكون أكثر استجابة لرغبات الجمهور باعتبارها أكثر عرضة للمسائلة على القرارات التي تتخذها، لهذا تتم مراعاة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي، بما أن الحاسب الآلي يعطي نتائج يقينية ويختصر الكثير من الروتين والإجراءات.

مسائلة دفعت بمساعي الإدارة الالكترونية إلى تعزيز الشفافية من خلال عرض معلومات في درجة عالية من الحقيقة والصحة والموثوقية وبثها دون عوائق أو حواجز مادية أو مالية، لأن دخول موقع الهيئة متاح لجميع الأفراد أو لكل ذي شأن، وأن لا يتم الحجب إلا لدواعي الأمن والسلامة.

---

[73] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد: مرجع سابق، ص21.

Scanné avec CamScanner

-التقليل من التعقيدات الإدارية في ظل ديناميكية تحرك المعلومات بوجود التقنية في مواجهة المشاكل القائمة برفع العوائق القائمة بين أطراف العلاقة الإدارية، واختصار مراحل انجاز المعاملات الإدارية مثلا طلب شهادة ميلاد ترد بملئ الاستمارة من موقع تواجد المعني عن طريق شبكة الإدارة الالكترونية، ويحصل الموظف على إشعار بذلك فيقوم بالبحث في قاعدة البيانات التي زود بها النظام الالكتروني المصلحة المعنية، ثم يحرر الصحيفة المطلوبة الكترونيا ليوقعها المسئول الإداري، ليحصل عليها صاحب الطلب من منزله بعد أن تصله الكترونيا، ولا يتبقى أمامه سوى طبعها، عوض الانتقال إلى المكاتب والانتظار لتقديم الطلب يدويا وورقيا.

-تخفيض التكاليف، لأن الأرشيف الورقي للهيئة الإدارية قد يتعرض للتلف أو الضياع، مما قد يفوت الكثير من المصالح على الأفراد، مساوئ يمكن تلافيها بسهولة في إطار الإدارة التفاعلية الالكترونية.

-تحقيق الفائدة إلى أقصى درجة للمتعاملين، ذلك أن العمل الإداري الالكتروني ينجز على مدار ساعات اليوم وأيام الأسبوع دون توقف، إلا عند حدوث أعطاب قد لا تستمر طويلا بسرعة التدخل[74].

وحتى تتحقق فكرة الإدارة الالكترونية لابد من التحقق من نتيجتين أساسيتين تخص من جهة الإدارة نفسها ومن جهة ثانية المواطن.

-النتيجة الأولى، تخص فاعلية الإدارة الالكترونية، والتي تستوجب وجود منتوج خدماتي جيد يقلص من مستوى الأخطاء عند تسجيل البيانات مثلا أو إعادة تحريرها عند استعمال الاستمارات، وتفعيل عملية اتخاذ القرار حال مثلا صياغة طريقة إبرام الصفقات العمومية داخل الهيئة والأسلوب الأنجع لذلك، كما يفترض فيها تقليص أجال التحقيق الإداري وتسريع الاستشارة في وقت تجري فيه حاليا معاملات عن بعد

[74] ع. ب. حجازي : نفس المرجع، ص 103.

Scanné avec CamScanner

وباستعمال وسائل الاتصال الرقمي، إلى جانب التقليص من تكلفة الإنتاج بتجنب تكلفة تكرار العمليات التي لا جدوى من ورائها إداريا واقتصاديا.

النتيجة الأساسية الثانية، تفترض في الإدارة الالكترونية وجود خدمة مرفقية جيدة للمواطن، بمعنى أن بعث الإدارة الالكترونية يترتب عنه بشكل واضح تقليص التكاليف لمستعمل المرفق والحصول على خدمة نوعية أحسن. ويمكن تصور تحقيق مقاصد تحسن نوعية الخدمة من خلال المعايير التي تبنتها الإدارة الالكترونية الحديثة في تجسيد الأسس التالية:

-البساطة.

-القدرة على الولوج إلى المرافق العامة التي تسهل حياة المواطن أمام المصالح العامة، أو عندما يخص الأمر مؤسسة سواء عند إنشائها أو توظيف أعوانها أو تغيير مقراتها، أو الحصول على مساعدات أو تسهيلات، كل هذا يفترض حدوث تحول داخلي للإدارة.

- وجود خيار لمستعمل المرفق من اللجوء إلى قنوات متعددة بكيفية تسهل عليه قضاء حوائجه.

- إنشاء مرافق إدارية جديدة واستعمال وسائل الاتصال الحديثة مثلا عند التواصل افتراضيا مباشرة بالإدارة أو استخراج الوثائق بطريق الأنترنت، وطريقة فتح العنوان الالكتروني والموقع تقتضي وجود الشفافية والربط الشبكي في عرض المعلومات دون تعقيدات من خلال النوافذ المتاحة. لهذا اندفع المدراء للاندماج مع التطور من خلال استخدام الأسس التالية:

التخطيط الاستراتيجي، تطوير نظم المعلومات، مكننة عملية صنع القرار واتخاذه، تطوير وسائل وأساليب الاتصال، كل ذلك يصب في اتجاه تطوير أداء الإدارة الالكترونية خدمة للجمهور.

على ضوء كل هذا وفي خاتمة الباب الأول من دراسة مقومات الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها في النظم القانونية، والسعي للبحث عن مدى توافر تلك المقومات بقصد تكريس مشروع هذه الإدارةفي الجزائر،

Scanné avec CamScanner

توضحت الفكرة بعد صور المقارنة التي تم إجرائها سواء بين حالة الإدارة التقليدية ومقوماتها، وبين تلك التي تتطلبها الإدارة العصرية في اعتمادها أساسا على التقنية والسرعة والشفافية في انجاز مهامها وتوفير الخدمات لعموم المرتفقين والمتعاملين والسعي إلى تقديم خدمة نوعية دون التنصل من التزاماتها القانونية، لهذا سنأتي في الباب الثاني على دراسة تطبيقات هذه الإدارة عمليا في بعض القطاعات الحيوية سواء التنظيمية أو التعليمية أو التسويقية، وهذا في فصلين اثنين حتى نتمكن من استخلاص المتطلبات القانونية في تطبيق الإدارة الالكترونية وآليات الحماية المقررة في إطار الأمن المعلوماتي، وطرق التصدي للتجاوزات قانونيا وقضائيا.

Scanné avec CamScanner

الباب الثاني

تطبيقات الإدارة الالكترونية في ظل تزايد مخاطر المعلوماتية

Scanné avec CamScanner

لقد شهدت الإدارة الالكترونية انتشارا في عالم اليوم بفضل الفوائد التي يمكن تحقيقها على كافة الأصعدة في علاقة الدولة بمؤسساتها أو بأفرادها أو في الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في تطوير أداء الهيئات وتوفير الخدمات بالمساهمة في المجهود الوطني وسعي إلى الحد من التكلفة، هذا الانتشار غير بكثير واقع وضعية الفرد في الحياة العامة، كما أظهرت التطبيقات الحديثة، وان كانت متباينة أن المفهوم الحديث للإدارة الالكترونية لا يتحقق إلا استنادا على مبادئ ضرورية ثابتة وأخرى متغيرة، وفي كنف توافر قناعة مواكبة لمتطلبات العصر والاستجابة لحتميات التطور الحاصل في شتى المجالات.

تطبيقات أكدت ديناميكية غير مألوفة في تواصل الإدارة العامة مع الجمهور وتحقيق مستويات راقية من الخدمة جراء وجود نمط جديد من أسلوب التعامل الشفاف بطرح المعطيات والاستجابة للطلبات بكيفية فورية، لكنه انتشار تزامن مع نشوء مخاطر ما يسمى بالجرائم المعلوماتية.

دراسة الموضوع تبحث عن أهم التطبيقات التي عرفتها الإدارة الالكترونية في عالم اليوم والتي استطاعت أن تستوعب التكنولوجيا الحديثة وتسخرها في خدمات استقطبت كافة شرائح المجتمع سواء خدماتيا أو تعليميا أو تسويقيا، بل أداء الإدارة العامة المتأثرة بالطابع التقني شمل كافة مناحي الحياة الحيوية، بل امتد حتى إلى الحياة السياسية من خلال البحث عن تطبيق للفكرة بشكل أشمل ضمن الحكومة الالكترونية، ونقل التجارب الناجحة في الممارسة السياسية أثناء الاستحقاقات الانتخابية لما في ذلك من عموم الفائدة. على هذا النحو كانت الإشكالية الرئيسية تتلخص في التساؤل عن أهم مجالات الحياة العامة التي أمكن فيها تطبيق تجربة الإدارة الالكترونية الناجحة حتى تتاح الفرصة أمام باقي القطاعات الأخرى، وما هي المخاطر التي قد تصادفها؟ لهذا نأتي إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

Scanné avec CamScanner

-ماهي أهم تطبيقات التي شهدتها النظم القانونية المقارنة في تعميم أسلوب الإدارة الالكترونية وتجسيدها على أرض الواقع لمواكبة التطور الرقمي الحاصل في الحياة العامة؟

-ماهي المخاطر التي تحول دون نجاح فكرة الإدارة الالكترونية، وما يترتب عنها من أبعاد على كافة الأصعدة؟ وماهي استراتيجيات التصدي لمخاطر المعلوماتية، التي تزامنت مع ظهور وانتشار الإدارة الالكترونية في عالم اليوم؟

تماشيا مع أهمية الموضوع وللإجابة عن التساؤلات المطروحة توجب الاستعانة بمنهج دراسة تحليلي ومقارن يتقصى التجارب التي عرفتها النظم القانونية الرائدة أو تلك النظم التي سارت على نهجها واختارت الاحتكام لنفس أدوات العمل لإنجاح التجربة وتحقيق نتائج ملموسة.

والماما بفكرة البحث سعينا إلى معالجة الموضوع بعرضه ضمن خطة مزدوجة تناولنا في المبحث الأول أهم القطاعات الحيوية المتصلة بحاجات المواطن والمجتمع والتي تم فيها تطبيق فكرة الإدارة الالكترونية بإدراج الطابع التقني لتحسين نوعية الخدمة العمومية.

بذلك فان تعقب أهم تطبيقات الإدارة الالكترونية من خلال الفصل الأول جاء في قطاعات استراتيجية تخص المجال التنظيمي، التعليمي، التسويقي، كما مست الحياة السياسية بالانفتاح تقنيا على العمليات الانتخابية، أي بتعميم آلية الأتمتة على عموم الحياة العامة، وفوائد كل ذلك في الارتقاء بحقوق المواطن خدماتيا.ثم تلى ذلك فصل ثاني حاولنا أن نرصد فيه أهم المخاطر التي ترتبت عن استعمال التكنولوجيا جراء التطبيقات الرائجة في الشبكة العنكبوتية، والحلول التي أوردها التشريعات سواء الدولية أو الوطنية في جانب إصدار نصوص قانونية أو إنشاء مؤسسات تتصدى لمساوئ المعلوماتية بقصد الحد من أثارها على الدول، الهيئات والأفراد.

Scanné avec CamScanner

الفصل الأول

تطبيقات الإدارة الالكترونية

Scanné avec CamScanner

لما كان لكل زمان أدواته وتقنياته ومدرائه، لهذا فان النظم تتسابق مع الزمن لتواكب التطور الذي تحققت بموجبه انجازات للمنظمات والشركات على مستوى سرعة الانجاز وخفض التكاليف وارتفاع كفاءة الأداء في تنفيذ المهام. تطبيقات تباينت من نظام قانوني إلى أخر، ظهرت بداية باستعمال وسيلة الأنترنت بتمويل حكومي في قطاعات عسكرية حيوية، لم يتوانى فيها القطاع الخاص في الإسهام بمجهود أساسي بواسطة المبادرات الفردية والابتكارات في شتى المجالات بالنظر للجوانب الربحية الموجودة، والتي استطاعت بفضلها إنشاء شركات أصبح لها صدى عالمي بأرقامها الفلكية في القطاعات التجارية والخدماتية أين نجد بطاقات عبور الطرق السريعة وبطاقات الائتمان التجاري والبنكي أو ما يسمى بالبطاقات الذكية[75].

انتشار الوسائل الالكترونية أدى إلى إنشاء أقطاب المدن التكنولوجية على نمط تجربة وادي السليكون في كاليفورنيا في غرب أمريكا حيث تم الاستفادة من الطاقة البشرية عالية الكفاءة والمتمثلة في خريجي جامعة ستانفورد والذين انتقلوا عن طريق الهجرة إلى أقصى الشرق الأمريكي حيث فرص العمل المتميزة، وبدأ استقطابهم للعمل، ويظل العاملين في هذا القطب العلمي عالي التقنية من وافدي العالم الثالث. وأيضا من التجارب الناجحة ما حدث في بانجالور في الهند كما سيأتي الحديث عنها عندما بدأت إحدى جامعتها في تقديم خريجيها للعمل في قطاعات تكنولوجيا المعلومات الواعدة، مما حقق أفضل استخدام لطاقات الهند البشرية وتقلصت تبعيتها خصوصا في المجالات التكنولوجية، كما تراجعت معدلات الهجرة للعمل خارج الهند بشكل ملحوظ.

[75] بيومي حجازي.ع، نفس المرجع ، ص 27.

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: واقع الإدارة الالكتروني تنظيميا وتعليميا:

لايمكن الجزم بنجاح مشروع الإدارة الالكترونية دون الاعتماد على قاعدة الإعداد الصلبة في التكوين لها تنظيميا وتعليميا، لهذا عملت أغلب النظم على تبني استراتيجية بعيدة المدى في إعداد وتكوين الخبرات من الموظفين والمتعلمين لتأهيل الكفاءات تدريجيا للنهوض بإدارة مستقبلية في كافة القطاعات الحيوية للحياة العامة سواء إداريا، تعليميا، ثم تمديد التجربة إلى باقي القطاعات الأخرى سواء في الجانب السياسي أو التسويقي تحقيقا لمتطلبات الإدارة الإلكترونية ومقاصدها[76].

المطلب الأول: علاقة الإدارة الالكترونية بالمجال التنظيمي

يبدأ تنظيم الإدارة الكترونيا بالقدرة على التخلص من الطرائق التقليدية في اتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة، والخاصة وفي التعامل مع الأفراد والتأسيس لنظام معلوماتي بيومتري يبدأ بتكريس الهوية البيومترية في المنظومة الإدارية تنظيميا، وهذا عن طريق التأسيس لمصدر معلوماتي أمن وموحد من خلال الرقم الوطني الالكتروني القائم على قاعدة الهوية الالكترونية التي تفتح الطريق أولا لضرورة إدراج الطابع الالكتروني في الحياة الإدارية، حتى تسهل عملية تعميم التجربة لكافة القطاعات الأخرى.

[76] مصطفى يوسف كافي: الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، دار مؤسسة أرسلان، دمشق 2010، ص 99 ؛ نبراس محمد جاسم الاحبابي: مرجع سبق ذكره، ص 48.

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: إقرار قاعدة الهوية الالكترونية:

تعرف الهوية البيومترية باعتبارها طريقة تصف معطيات جسمانية فسيولوجية لا تتغير في حياة الشخص، اذ يمكن تمييزها بصورة رقمية لتشخيص الإنسان بشكل قطعي، وهي العلم الذي يسمح باستخدام التحليل الإحصائي لإثبات هوية الأشخاص باستعمال صفاتهم الفريدة، وبالتالي لا يمكن لهذه الصفات نقلها أو سرقتها مما جعل بعض الباحثين يعرف صفات الإنسان أنها كلمة سر password على الرغم من عدم دقة التحليل الإحصائي في بعض الحالات.

كما يمكن تعريف الهوية البيومترية بأنها منحى أو اتجاه أو سمة فسيولوجية أو سلوكية موجودة في الإنسان يمكن قياسها والتعرف عليها، نظرا لكونه يتميز عن غيره في جميع الصفات الفسيولوجية والسلوكية، فالقياسات الحيوية كبصمة الأصابع، اليد، القدم، الوجه، حدقة العين، الصوت، الرائحة، أما القياسات السلوكية كطريقة المشي، والتوقيع، وبالتالي فإن هوية الشخص الالكترونية تعرف استنادا على خاصية بدنية لجسم الإنسان، تسجل رقميا تحت شكل نموذجي يخزن في بنك معلوماتي، حيث تتم عملية التعرف بمقارنة أوتوماتيكية ما بين النموذج المخزن وعضو الإنسان انطلاقا من نهائي التقاط المعلومات. والهوية كلمة مترجمة من Identity في الانجليزية وIdentité في الفرنسية وIdentitas في اللاتينية، اشتقها المترجمون للدلالة على كون الشيء هو نفسه بمعنى "مطابق"، ومع ذلك فرضت نفسها مقابل كلمة الماهية[77]. ونجد ابرز مثال للهوية الالكترونية في مجال إعداد الرقم الوطني للفرد وفي مجال

77

لقد جاء تعريف الهوية لغة في معجم الفلاسفة إن مصطلح الهوية ليس عربيا في أصله، وإنما اضطر إليه بعض المترجمين، فاشتق اسم الهوية من حرف الرابط ألا وهو حرف "هو"، هناك ما يميز بين الهوية بفتح الهاء والهوية بضم الهاء فالهوية بفتح الهاء على الصعيد المعجمي العربي، وكما جاء في لسان العرب إنها: "البئر بعيدة المهواة "، والهوية بضم الهاء هي :"البئر أو الحفرة بعيدة القعر . عن: جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري: لسان

Scanné avec CamScanner

التسويق الالكتروني، حيث نجد أن الهوية الالكترونية تستخدم بشكل واسع لتوسيع الانتشار التسويقي مع ضمان توحيد الهوية والرسالة لتحقيق معدلات تسويق الكتروني عالية[78]. لقد تم الاعتراف برسمية الكتابة والتوقيع الالكتروني من خلال الاعتراف بهوية الأطراف وتصرفاتهم ومراسلاتهم وضمان السرية بين أطراف العلاقة الالكترونية.

الفرع الثاني: ضرورة إدراج الطابع الالكتروني في الحياة الإدارية:

توسيع العمل بقاعدة البيانات الوطنية في طابعها الرقمي تم من خلال اعتماد مبدأين هما الهوية الالكترونية والرقم الوطني، ولقد تم بداية توظيف المعلومات البيومترية في جوانب تخص الحالة المدنية، بطاقة التعريف وجواز السفر تماشيا مع التزامات الجزائر الدولية في حماية المعطيات وتأمين تنقل الأشخاص في الموانئ والمطارات الدولية، كما أن أهمية الرقمنة في حماية صحة المواطن في الاطلاع مباشرة على شؤون الفرد في علاقته بكافة مصالح الدولة الإدارية، التعليمية، الاقتصادية والصحية مثلا رقمنة عمليات التطعيم الصحي ضد الأمراض ومعرفته حالته أولا بأول.

أولا: رقمنة سجلات الحالة المدنية:

شكل تعديل قانون الحالة المدنية 70-20 بالقانون رقم 14-18 دفعة قوية نحو ارساء قواعد إعطاء بعد الكتروني للحياة الإدارية لمصالح الدولة، ولقد نصت المادة 25 مكرر من هذا القانون على إنشاء

العرب، مرجع سابق ،ج 15، ص.ص 116-117؛ جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، ص 530.

[78] تقدم شركة يوريسبيكر في منطقة الشرق الأوسط خدمات تطوير وإدارة الهوية الالكترونية للشركات والهيئات والمؤسسات والشخصيات العامة والأفراد عبر تطوير وإنشاء الهوية الالكترونية بما يتناسب مع الهوية التقليدية ومتطلبات العميل، وتقوم الشركة المذكورة ببناء استراتيجيات إدارة الهوية الالكترونية بالترابط مع استراتيجيات التسويق الالكتروني في تطوير خطط ثابتة لتحقيق أهداف محددة والتوسع والانتشار الالكتروني وثبات الهوية الالكترونية للأشخاص والأطراف المتعاملة معها. عن : إدارة الهوية الالكترونية 2019،بوريسبيكر: https://urispeaker.com/ar/our-services/digital-identity

Scanné avec CamScanner

السجل الوطني الآلي للحالة المدنية لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية، وكذا البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية، سجل مرتبط بالمصالح المركزية لوزارة العدل. كما نصت المادة 25 مكرر 1: يمركز السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية كافة عقود الميلاد، الزواج، والوفاة، وكذا التعديلات والتصحيحات والاغفالات التي تطرأ عليها[79]. في نفس إطار الشروع في العمل بالسجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية أصدر وزير الداخلية والجماعات المحلية تعليمة بتاريخ 15-02-2014 حدد فيها آلية الشروع في تسليم شهادات الميلاد بالاعتماد فقط على هذا السجل، ذلك بإنشاء قاعدة معطيات مركزية ووطنية تسمح بتجسيد متطلبات الإدارة الالكترونية، وتقديم خدمات معلوماتية للمواطن للحد من أعباء التنقل إلى بلديات المولد لاستخراج وثائق الحالة المدنية.

ثانيا: رقمنة بطاقة التعريف الوطنية:

استكمالا للخطوات الإدارية المذكورة آنفا، صدر المرسوم الرئاسي رقم 17-143، يحدد شروط الاستفادة من بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، والتي تعد وثيقة فردية تثبت هوية صاحبها وتسلم لكل مواطن جزائري، وتحدد مدة صلاحيتها ابتداء من تاريخ إعدادها ب 10 سنوات للأشخاص البالغين سن ال19 سنة فأكثر.

ثالثا: رقمنة وثيقة جواز السفر:

استجابة للمقتضيات المحلية والدولية في تأمين تنقل الأشخاص في المطارات والموانئ الدولية اعتبر مشروع جواز السفر البيومتري أحد المشاريع الرائدة لانطلاق فكرة إعطاء الطابع الالكتروني للوثائق الرسمية، ووثائق إثبات الهوية ومكافحة الجريمة الماسة بها، لهذا جرى تطبيق نفس الفكرة على جواز

[79] قانون الحالة المدنية المعدل المؤرخ في 09 أوت 2014،ج.ر. ع 49، ص 3.

Scanné avec CamScanner

السفر الرقمي باعتباره يحتوي على شريحة الكترونية تتضمن معلومات الحالة المدنية لصاحب الطلب ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشخصية وتوقيعه وبصماته[80].

المطلب الثاني: علاقة الإدارة الالكترونية بالنظام التعليمي

تندرج ضرورة التعليم الالكتروني في إطار فلسفة التعليم المفتوح وغير المحدود بالزمان والمكان، وهذا في المدارس والهيئات التعليمية بلا أبواب مقفلة بفضل الأنترنت بأن يتم إجراء تجارب في مختبرات افتراضية، لتتم عملية محاكاة التجربة المخبرية الحقيقية ومشاهدتها مباشرة مثلا وضع خرائط في دراسة الجغرافيا أو محاكاة إجراء عملية جراحية باستعمال التقنية المعلوماتية المتطورة .

الفرع الأول: الحق في إدارة تعليمية الكترونية:

ألقت مفاهيم المكننة والأتمتة ظلالها على الكثير من المواضيع في زمن يطلق عليه بالمواطنة الالكترونية منها والتعليم الالكتروني والتصويت الالكتروني، ذلك أن الانتقال إلى هذا المفهوم يتحقق بتعليم وتكوين لهذا المواطن على الوسائل الالكترونية وإدراك مخاطرها حتى يحسن استعمال الوسائل الحديثة، إذ حتى عبارة التعليم جاءت من التعبير اللاتيني أنسينيوم: enseignement: in signum laisser un أي، signe, imprimer une trace, par contre éduquer c'est ex du-cere faire sortir ترك علامة أو طبع أثر لدى شخص ما، وتعني نقل المعرفة من المرسل الطرف الايجابي إلى المتلقي السلبي، أما التربية تعني إخراج ومرافقة وتوجيه يكون المتلقي ايجابي، وتتم مساعدته بمجرد مرافقة نحو انفتاحه على المعارف، أما في لسان العرب وردت عبارة التعليم من علم، والعلم من صفات الله عز وجل يقول تعالى : وهو الخلاق العليم، وقال تعالى: إنما يخشى الله من عباده العلماء. فالعلم ليس بكثرته إنما بوجود الخشية والعمل به، وأعلم الشيء بمعنى أعرفه وأدركه، والعلم المنار، والعلامة ما يفصل بين شيئين

[80] قرار يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري ،ج.ر.ع01 المؤرخ في 14 يناير 2012،ص53.

Scanné avec CamScanner

وما يهتدى به، [81] أما التربية من ربى يقال ربيت تربية بمعنى نشأت، وربيت فلانا، ربى ويربو، أي ينمو بمعنى أربيته تربية، أي كل ماينمو كالولد والزرع[82].

بهذا فان التعليم لا يكفي لوحده، بل لابد كذلك من التربية لتكوين الفرد على اتجاه الكتروني نقدي، لأن التكنولوجية لها فوائدها الكبيرة على طرق التعامل وتسيير الحياة العامة.ولقدجرت التطبيقات على تمكين الأفراد من حقهم في التعليم بفضل المعلوماتية والتواصل بالوسائل الحديثة، لكن نفس التشريعات وضعت محاذير من سوء استعمال تلك الوسائل والتي قد تكون سببا في المساس بباقي الحقوق المقررة.

أولا: ضرورة التعليم الالكتروني:

لقد حل الكمبيوتر المحمول في بعض الدول محل الكتب المدرسية وأصبح المدرس لا يقف على المنصة ليشرح الدرس، بل يباشر العملية من مكتبه عبر الحاسب الآلي في إطار الدراسة عن بعد، عملية تعليمية تفاعلية شهدت تطورا في علاقة الطالب بالمدرسة عن طريق الحضور والتواصل الورقي أولا ، ثم المراسلة الصوتية عن طريق استخدام الأشرطة السمعية، ثم تطورت إلى المراسلة المرئية بواسطة الأنترنت، وتسعى الحكومات إلى إقامة شبكة اتصال بين الإدارات التعليمية حتى تصبح المعلومة سهلة ومتاحة للجميع من خلال فكرة "بينية التعاون المدرسي": intra-scool collaboration، كما تسعى الشركات الكبرى إلى توظيف التقنية بتقديم العون وتطوير أنظمة التدريس، إذن تعليميا كان لاستخدام الأنترنت دور في تغيير العالم[83].

---

[81] العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ب ت،القاهرة ،ج ج 4، ص 3082 .

[82] نفس المرجع، ص ج3 ، 1574.

[83] حجازي عبد الفتاح بيومي: مرجع سبق ذكره، ص 105.

Scanné avec CamScanner

ثانيا: أهمية وسائل التواصل المعلوماتية:

بمعزل عن الدوام المدرسي[84]، فان تعميم استعمال الوسيلة المعلوماتية بايجابياتها وسلبياتها على عموم شرائح المجتمع لا يمكن أن يتم دون ضوابط تحكم عملية الاستخدام العقلاني المدروس، وصلة المتواصل بالمعلوماتية تجعل منه قارئا أو زبونا الكترونيا أو مستهلكا، وقد عرفت المادة السادسة 6 من قانون التجارة الالكترونية هذا الأخير باعتباره كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي، نفس المادة عرفت التجارة الالكترونية باعتباره النشاط الذي يقوم بموجبه المورد الالكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلعة أو خدمة عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق وسيلة الكترونية، ونفس المادة عرفت العقد الالكتروني بكونه مطابق للتعريف الوارد في شأن العقد التجاري بحسب قانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسة التجارية 04-02، ويتم ابرامه عن بعد، دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لوسائل الاتصال الالكتروني[85]، طرح تتداخل فيها التعاملات ذات الطابع التعليمي والتربوي والفني بالتجاري، لهذا فان لم يتدخل القانون فيمكن أن يكون الأفراد سواء مستخدمين أو زبائن ضحية معاملة الكترونية محظورة قانونا.

---

[84] نفس المرجع، ص 130.

[85] قانون 18-05 الصادر في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر ع 28.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: تجارب التعليم الالكتروني لدى الدول الحديثة:

أثبتت التجربة أن الأولياء يجدون صعوبة في دفع المتمدرس على مسك كتاب والقيام بعملية القراءة، إلا أنهما يجدان صعوبة أكبر في ثنيه من الابتعاد عن شاشة الهاتف أو ألعاب الفيديو، كما أن التجربة أثبتت بأن التعليم الالكتروني أفيد عمليا لأن الطفل له قدرة فائقة على استيعاب التعليم بالصور على نحو أسهل من القراءة والتخيل، وقد توصلت دراسات في الدول المتقدمة حول ارتفاع مستوى التحصيل باستخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية ومن أن المجموعات التي استعانت بالتقنية تفوقت على تلك التي اكتفت بالطرق التقليدية.

لهذا تسعى كبرى الشركات في عالم المعلوماتية إلى الاستثمار في هذا القطاع بتوظيف قدراتها في مجال مناهج التعليم والتدريب، مما زاد من الفرص التعليمية للطلاب في بيئة تتقبل المعطيات الجديدة[86]، ولقد انتبهت الدول الصناعية الكبرى مبكرا إلى ضرورة بناء المجتمع المعلوماتي الذي لا يتحقق إلا بطريق تكوين الفكر المعلوماتي. ولقد وصلت حدة التأثير إلى عولمة التعليم ورقمنته، وهي وسيلة دعم وليست بديل ببلوغ مرحلة أن تكون الفصول دون جدران[87]. أما عن الدول التي سبقت في استخدام الكمبيوتر وتوسعت في استخدام تطبيقات شبكة الانترنت في المنظومة التعليمية نجد الأتي:

أولا: إدارة التعليم الالكتروني في النظم الغربية :

عرفت وسيلة الانترنيت تطورا من الاستخدامات المحدودة إلى الواسعة والمفتوحة، بدأت أولا بمشروع يتضمن النصوص والصور والصوت والفيديوهات التي يمكن إرسالها عبر شبكة الويب التي تعد البيئة المتاحة لتقاسم المعلومات بين أفراد منتشرين جغرافيا.

---

[86] حجازي عبد الفتاح بيومي، مرجع سابق، ص 111 .

[87] نفس المرجع السابق، ص 130.

Scanné avec CamScanner

ففي كندا كانت بداية التعليم الالكتروني سنة 1993 بإنشاء أحد الطلاب مشروع school net عن طريق تجميع وترتيب بعض المصادر التعليمية على الشبكة ثم طوره بالتعاون مع القطاعات الخاصة والعامة، ليلتحق القطاع الصناعي في 1995 برعاية نفس المشروع وتدريب المدرسين، وقد رصدت الحكومة حينها مبلغ 30 مليون دولار للتوسع في المشروع، مقابل ذلك انتبهت كندا كغيرها من الدول الكبرى مبكرا إلى مخاطر استعمال الحاسوب والأنترنت بظهور نمط جديد من الجرائم المعلوماتية تحتاج إلى تكوين قضاء ومحققين ورجال ضبط وإجراء دورات متخصصة لشرطة تعتمد الجانب الفني والقانوني والمركزية في عملية التحري لتعقب المجرمين عبر الشبكة.

ثانيا: التعليم الالكتروني في شرق أسيا:

نفس التطور الذي شهدته الدول الغربية سارت حدوه بوتيرة متسارعة دول شرق أسيا على نحو النماذج الناجحة التالية :

أ-التعليم الالكتروني في اليابان:

بدأ معهد تطوير استخدامات الحاسوب في اليابان سنة 1971 بإنجاز دراسة حول طبيعة المجتمع الياباني بعد 30 سنة، أي بحلول سنة 2000، فأوضحت النتائج أن الاقتصاد سيعتمد عندها على المنتجات المعلوماتية دون الصناعات التقليدية، ولقد انتهى اليابان إلى تحقيق تقدم صناعي بسبب خطة محكمة للتعليم تم تطبيقها بربط التعليم المدرسي بنظام التدريب في مواقع العمل، مما أنتج صناعة واقتصاد تنافسيا قويا.

Scanné avec CamScanner

ب-التعليم الالكتروني في سنغافورة:

تبنت هيئة التعليم السنغافورية بداية من 1993 بالتعاون مع مجلس الحاسوب الوطني مشروع بدأ بـ6 مدارس لينتهي بربط كافة المدارس بشبكة الأنترنت، وفي سنة 1997 تم تخصيص مبلغ مليار دولار لإنشاء مدارس ذكية إلى غاية 2001 من خلال الأتي:

-إقامة بنية تحتية تقنية بتجهيز المدارس بالحواسيب والتدريب عليها.

-استخدام تقنية المعلومات لفترة تعادل 30٪ من مدة المنهج والمقرر الدراسي.

وقد ظهرت نتائج ذلك بعقد مؤتمر قمة تقنية المعلومات في ديسمبر 1997، واستجاب خبراء التربية إلى ضرورة أن تأخذ المؤسسات قراراتها في شأن الاستثمارات في مجال التقنية، وضرورة التخطيط في الوقت الذي تتغير فيه التقنيات بسرعة فائقة من مرحلة إلى أخرى.

ج-التعليم الالكتروني في كوريا الجنوبية:

أول ما بدأ التدريس الالكتروني كان بإعلان مشروع kid net، أو ما أصطلح عليه بالطفل المعلوماتي وليس العنكبوتي، وهذا في نهاية الستينات بغرض إدخال الأنترنت في المدارس الابتدائية ليشمل باقي المؤسسات بالتعاون مع شبكة الشباب العالمية من أجل السلام التي نشأت بولاية ميشيغان الأمريكية وفتح الباب أمام وزارة الاتصالات والتعليم إلى جانب إتاحة الفرصة لتمويل حكومي ومدني، ولمن يرغب من الأولياء، وقد مر المشروع على مراحل وبإجراء التجربة على مجموعة مدارس لتعمم العملية لاحقا في الفترة التي انطلقت بدءا من سنة 2005، وتحقيق الهدف بتوفير خدمة الأنترنت في كل المدارس.

يشار إلى اهتمام الكثير من النظم القانونية، ومنها العربية تسعى إلى الاستفادة من تجارب نظم أخرى في تعميم التعليم الالكتروني، والعمل على بناء الحضارة الجديدة في إطار البحث عن دور فاعل للمواطن الشبكي، هذه النظم تستهدف تطوير موضوع التعليم والاستفادة من الخبرات الأجنبية بعقد المؤتمرات

Scanné avec CamScanner

الدولية، من ذلك انعقاد مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم في الدوحة بتاريخ 20 نوفمبر 2019، ليومين متواصلين، ولقد تم ربط نقاشات المؤتمر في علاقته بالذكاء الاصطناعي ومخاوفه، وأهمية القيم الاجتماعية في مواجهة الروبوت المتحرك، والدرونز، كما طرحت أسئلة منها ما معنى أن تكون إنسانا؟ والحاجة إلى التدريب والمهارات في بعض المهن التي تحتاج إلى التقنية، مؤتمر شهد مشاركة ألفي خبير من 100 دولة ووزراء تعليم كل من فرنسا، ماليزيا[88].

أما الجزائر حسب نفس التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لسنة 2017 صنفها في المرتبة 11 عربيا لكل من المستوى الابتدائي و119 عالميا، أما جودة التعليم الجامعي صنفت 11 عربيا و113 عالميا من أصل 139 دولة. كما صنفت في المراتب الأخيرة، أي في المرتبة 189 حسب المركز الدولي للتعليم اليونيفيك التابع لليونسكو في تقريره السنوي الخاص بجودة التعليم، وفي المرتبة 22 عربيا بعد الصومال[89].

---

[88] صرح وزير التعليم الماليزي السيد مازلي مليك بأن خمس ميزانية ماليزيا موجهة للتعليم بنسبة 22٪، وليس لشراء الأسلحة وتغذية الصراعات. مساعي تحديث التعليم هو ما جعل دولة قطر تحتل المرتبة الأولى عربيا والرابعة عالميا في جودة التعليم العالمي الصادر عن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس لكونها تخصص 3,2٪ من الناتج القومي، و12٪ من الإنفاق الحكومي للإنفاق على التعليم لتصل نحو 6 مليار دولار سنويا خلف سنغافورة ثم سويسرا ثم فلندا من أصل 139 دولة، بينما ظلت الكثير من الدول خارج التصنيف لأنها لا توفر أبسط معايير الجودة في التعليم سواء ما تعلق بنوعية ما يدرس والمناهج ونجاعتها، والجاهزية التكنولوجية وتطوير الأعمال والابتكار. عن: موقع النهار أولاين تاريخ 03 مايو 2018 ، تاريخ الاطلاع 27 نوفمبر 2019، سا: 08,30 .

[89] موقع الجزائر 24 بتاريخ 03 مايو 2018 النهار أولاين، تم الاطلاع يوم 27 نوفمبر 2019، سا: 08,30 .

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الالكترونية انتخابيا وتسويقيا:

إن دراسة التطبيقات تقتضي الاقتراب أكثر من ميادين تكريس تقنيات الإدارة الالكترونية في الحياة العامة والتي منها الميدان التجاري الذي كان سباقا في استيعاب التقنيات الحديثة إلى أن وصل التأثير إلى الحياة السياسية بإدراج التقنية المعلوماتية في العملية السياسية وبالأخص منها الحزبية والانتخابية، لهذا لم يتوقف تأثير المنظومة المعلوماتية على قطاعات بعينها، بل بلغ بها التأثير حدود الحياة السياسية بتوظيف المعلوماتية لتسهيل انجاز العملية الانتخابية وإضفاء الشفافية عليها.

وتظهر علاقة الإدارة الالكترونية بالقطاع التسويقي والتجاري في إسهام الوسائل الالكترونية الحديثة على تطوير أساليب تجارة إبرام العقود والصفقات التجارية[90]، وتسويق المنتوجات لدى الحكومات وشركات القطاع العام والخاص من خلال شبكة الانترنت والحاسوب الآلي وملحقاته وتبسيط الإجراءات وأتمتتها، لهذا تنبه المشرع إلى أهمية هذه الطريقة ومخاطرها في آن واحد بوضع قواعد منظمة وأخرى حمائية، قواعد تحدد كيفية التعاقد، وتحدد طرق إثباتها وتحفظ حقوق المتعاقدين مدنيا وجزائيا، من ذلك قيام المشرع الجزائري بشكل جد متأخر بإصدار قانون 18-05[91]، لكن الواقع أثبت أن انتشار هذه الطريقة لا يتم إلا بواسطة تطور التقنية وتحقيق ثقة المستهلك في هذا النوع من التجارة لتجنب صور التزوير

---

[90] جاء في نص المادة 203 من المرسوم الرئاسي المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في الفصل السادس تحت عنوان الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية بضرورة تأسيس بوابة الكترونية للصفقات العمومية، لكن يتوقف ذلك على قرار الوزير المكلف بالمالية بإنشائها وتحديد محتوى وطريقة تسييرها، كما أن تبادل الوثائق بين المصالح المتعاقدة يتم حسب جدول زمني تحدده نفس الجهة دون تواريخ معينة. عن م.ر المؤرخ في 20سبتمبر 2015، ج ر رقم 50،ص46.

[91] الصادر في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر.ع 28. يلاحظ أنه صدر قانون شبيه له منظم للقطاع في العديد من الدول منها تونس سنة 2000.

Scanné avec CamScanner

والاختلاس الكترونيا عن طريق تأمين أساليب التعامل بالتشفير واستعمال التوقيع الالكتروني حماية للبيانات والأموال[92].

المطلب الأول: علاقة الإدارة الالكترونية بالنظام الانتخابي

إن علاقة الإدارة الالكترونية بالنظام الانتخابي قد تنعكس إيجابا على العملية السياسية بكافة محطاتها، بالأخص أثناء العمليات الانتخابية بالعمل على إعداد قوائم انتخابية سليمة وتطهيرها بانتظام والتفكير في نظام يسمح بالتصويت الالكتروني[93]، وهذا من خلال انجاز نظام انتخابي الكتروني بالنظر إلى مزاياه على فترات أو تجريب فاعليته تدريجيا في الانتخابات المحلية أو التمثيلية على مستوى المؤسسات أو التمثيليات الدبلوماسية في الخارج إلى حين تعميمه وطنيا للحد من الأخطاء والتجاوزات التي تخص الاطلاع السلس على القوائم الانتخابية، والحد من ظاهرة العزوف عن الالتحاق بمكاتب التصويت بالسماح لكل الفئات من المساهمة في العملية بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والحد من التدخل البشري في تغيير مجريات العملية ونتائجها أو الحد من عدد المكاتب المتنقلة والتحايل الانتخابي بوجود التصويت المتكرر والتقليص من الكلفة بالحد من عدد الأعوان والمصاريف من صناديق وأوراق وتنقل وحراسة..الخ. نظام الكتروني يسهم في التشجيع على المشاركة بتعزيز الشفافية والحكم الراشد la bonne gouvernance والمسائلة على نحو ما أطلقه برنامج الأمم المتحدة للتنميةpnud، مقترحات ماجاء البرنامج من صيغ وأهداف كان بالإمكان إدراجها في القانون الانتخابي الأخير 16- 10 الصادر في : 25أوت 2016، أو الحالي محل الاعداد.

---

[92] بيومي حجازي.ع، نفس المرجع ، ص 241.

[93] تقرير الأمم المتحدة في المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والتجارب الدولية، القاهرة بتاريخ 5 و6 يونيو 2011، ص 16.

Scanné avec CamScanner

إجرائيا تتم عملية أتمتة الحياة السياسية عن طريق إعداد قوائم انتخابية وتطهيرها الكترونيا لإحصاء المسجلين الحقيقيين واستبعاد الوهميين بغرض إدارة جيدة للعملية الانتخابية ثم تمكين الناخب من بطاقة ذكية ممغنطة تبين اسمه ورقمه الوطني والدائرة المسجل لديها واسم مركز الاقتراع وإجراء بصمة أصابع اليد للناخبين قبل العملية؛ كما قد تتم بالنظر إلى الطريق الأقل كلفة أو ملائمة سواء بنبرة الصوت أو حدقة العين؛ ثم توفير العتاد الرقمي اللازم من أجهزة التسجيل الالكتروني المباشر system direct recording electronic DRE، والأنظمة الملحقة بها في الاقتراع والفرز واستخراج النتائج لنقلها من مركز الاقتراع وربطها بوحدة البيانات المركزية وشاشة عرض النتائج الكلية.

نظام انتخابي الكتروني جرى العمل به في أكثر من ثلاثين دولة في العالم منها الولايات المتحدة الأمريكية التي طبق فيها التصويت الالكتروني، وهذا بحيازة وسيلة التصويت le terminal électronique dans la main، يكفي فيه الناخب باختيار ممثله بالضغط على زر الدخول، وإدخال كلمة السر من 4 أرقام ضمانا للحماية، وبعد أن يتحقق جيدا من الخيار يضغط على الزر لإنهاء العملية[94].

توفر شروط الإدارة الالكترونية أدى إلى انتشار التقنية وتعميمها في قطاع حيوي لزال يثير الكثير من المخاوف، مع ذلك تعميم العمل بالتقنية امتد حتى على مستوى الأحزاب السياسية في هيكلتها وصياغة أهدافها، نفس الأحزاب أصبحت تركز على موضوعات التجارة الالكترونية وحماية المستهلك، وحماية الملكية الفكرية على شبكة الأنترنت، وقواعد التنافس في قطاع تقنية المعلومات ومراقبة المواقع المحظورة على صفحات الويب، وسعيها في الجانب الاقتصادي إلى متابعة الضرائب على التجارة الالكترونية، ومن ثم كان استعمال هذا القطاع سبيلا للترويج لمرشحي الأحزاب على مستوى المجالس المحلية والوطنية في

---

94 .عن:

Reberto di cosmo:E.duquons l'e-citoyen!,http.www.dicosmo.org,le 05 décembre 2018.

Scanné avec CamScanner

الاتصال بالناخبين والمؤيدين، إلى حد اعتماد التصويت الالكتروني بالاقتراع المباشر عن طريق الحاسب الآلي في أولى تجارب الحزب الديمقراطي في ولاية أريزونا سنة 2000، وقد حققت نجاحات بسبب القدرة التقنية على كفالة سرية التصويت والحساب الدقيق للأصوات والحد من المخالفات التي زادت حجم المخاوف بعد حادثة انتخاب بوش الابن، وإقصاء المرشحة هيلاري كلنتون. في هذه الفترة بالذات شهدت وسائل التواصل باستخدام الأنترنت توظيفا واسعا في المجال السياسي إلى حد صنف فيها الرئيس الأمريكي الحالي د. ترامب ضمن أكثر مستعملي تويتر بأزيد من 16 ألف تويتة منذ توليه منصب الرئاسة[95]،لهذا قد تطرح تساؤلات عن حدود تأثير رؤية الشركات الرقمية الكبرى في مضامين المنشورات وتأثيرها على المجتمعات[96]، وهذا ما يتضح عند الاستعانة بوسائل الإدارة الالكترونية في التعبير عن المواقف الرافضة وللتعبير عن أساليب الاحتجاج كما حدث في اعتراض سبيل مؤتمر دافوس الاقتصادي بعد منع المعارضين من دخول المؤتمر قامت الأطراف الرافضة باستخدام الأنترنت وإرسال أزيد من 4000 ألاف رسالة احتجاج ضد أشغال المؤتمر في كندا في أبريل 2001.يشار أنه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة التي أسفرت عن فوز المرشح الديمقراطي ج.بايدن أثار الرئيس المنتهية ولايته د.ترامب اتهاما بتزوير العملية الانتخابية والتشكيك في مصداقية الانتخاب الالكتروني والانتخاب عن بعد وبالبريد الالكتروني، لكن بعد القيام بالمراجعات والفصل في الطعون قضائيا تبين عدم صحة تلك الادعاءات.

---

[95]ارم نيوز، تاريخ النشر 31ماي 2020 19، تاريخ الاطلاع يوم 01 جوان 2020، سا:13.00، desk@eremnews.com

[96]ريبورتاج إعلامي قامت به الشبكة الألمانية الناطقة باللغة العربية DW.com, deutsche welle .

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: إدارة النشاط التسويقي الكترونيا

أحدثت الوسائل الالكترونية الحديثة طفرة نوعية في تطوير أساليب تجارة السلع وتقديم الخدمات التسويقية وإبرام العقود بواسطة الشبكة العنكبوتية وأتمتة العمليات التجارية في كافة مراحلها، لهذا تنبه المشرع إلى أهمية هذه الطريقة ومخاطرها في آن واحد بوضع قواعد منظمة وأخرى حمائية، قواعد تحدد كيفية التعاقد وتحفظ حقوق المتعاقدين مدنيا وجزائيا وتحدد طرق إثباتها، من ذلك قيام المشرع الجزائري بإصدار قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، في حين صدر القانون النموذجي للتجارة الالكترونية عن هيئة الأمم المتحدة سنة1996[97]، وصدور القانون المنظم للتجارة الالكترونية في تونس سنة 2000. يعود انتشار أسلوب التجارة الالكترونية إلى تطور التقنية والتمكن من تحقيق ثقة المستهلك في هذا النوع من التجارة في مجال الحد من صور التزوير والاختلاس الكترونيا عن طريق تأمين أساليب التعامل بالتشفير واستعمال التوقيع الالكتروني حماية للبيانات والأموال، هذا التوقيع تم تعريفه باعتباره مجموعة من الإجراءات التقنية التي تؤمن المعاملة، وتسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع من أجله.

لكن نجاح التعاملات التسويقية بأسلوبي الالكتروني لا تحقق نتائجها دون إعطاء أهمية لتفعيل آلية الفوترة الالكترونية بقصد حماية الاقتصاد من الفساد اعملا لنظام الدفع الالكتروني بإلغاء التداول اليدوي ، لابد من إصدار قانون في هذا الشأن وفرض ضريبة على المواقع الالكترونية في ظل تزايد نصيبها من حركة التجارة الالكترونية المحلية والعالمية، عملية لابد أن تشهد مشاركة الجميع لإنجاحها غي سلسلة العملية

[97]القانون النموذجي الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسيترال uncitral 1996 بشأن التجارة الالكترونية يحدد المفهوم ونطاق التطبيق والحجية ومكان وزمان استلام الرسائل واتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الالكترونية في العقود الدولية بنويورك 2005 ، والذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2013.

Scanné avec CamScanner

الالكترونية ، كما أن الفوترة تقتضي من الجميع احترام الدورة الكاملة للفوترة الالكترونية التي تضم ميكانزمات أساسية على النحو التالي:

- تحويل المستند الورقي إلى نسخة الكترونية.
- احترام مراحل الفوترة الالكترونية من الانشاء الى التحويل الى عملية استقبالها الكترونيا.
- الدخول الآلي إلى النظام المحاسبي، التحقق من الدخول الى النظام المحاسبي، اختيار أسلوب الدفع.
- إدارة النزاع، الموافقة النهائية على السداد[98].

[98] الفاتورة الالكترونية هي نسخة من الفاتورة الورقية التقليدية لكن يتم انشائها وارسالها وتلقيها بشكل الكتروني بواسطة برنامج فواتير ، تعتبر حل منخفض التكاليف وأكثر فاعلية في معالجة البيانات والمحافظة على السجلات ، وقد عرفها المبدأ التوجيهي رقم 114-2001 الصادر عن المجلس الأوروبي: الفوترة إرسال الفواتير عبر الرسائل الالكترونية ، أي نقلها الى المتلقي باستخدام معدات الكترونية لمعالجة وتخزين البيانات.

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني

مخاطر المعلوماتية وطرق التصدي لها

Scanné avec CamScanner

أحدثت ظاهرة الأنترنت ثورة في عالم الاتصالات لأنها تمنح فرص أكبر للهيئات، وتتيح لكل مواطن ممارسة بشكل كامل ودائم حرية التعبير عن أرائه بدون حواجز جغرافية على مستوى واسع دون المرور على الطرق التقليدية سواء صحافة أو إذاعة أو تلفزيون، لكنها في المقابل تعد وسيلة خطيرة ولابد من تأطيرها بالنظر إلى سهولة استعمالها وسرعة التواصل قد تفتح الباب إلى التعدي وارتكاب تصرفات تنتهك القانون والحقوق. ولقد أوجدت النظم القانونية قواعد حماية فاعلة لتجنب مخاطر ومعاقبة فئة جديدة من التجاوزات المرتبطة بالأنترنت والمسماة بالجرم السبرياني la cybercriminalité، أو الجرم المرتبط بالفضاء الكتروني والذي يمس بالحقوق المحمية قانونا، وبحرمة الأشخاص سواء المرتبطة بالكرامة أو الحياة الخاصة. تدابير الحماية تتطلب التوفيق بين الحق في الحماية من سوء المعاملة ضد كل أنواع العنف والاستغلال من جهة، ومن جهة ثانية التمتع بحق الإعلام وحرية التعبير والتواصل، والحق في حياة خاصة والتي أصبحت مهددة بسبب التباطئ في إصدار التشريعات في جانبها التشريعي، التنظيمي، والإجرائي وأثر ذلك على استفحال مخاطر التكنولوجيات الحديثة في حق الجميع بتهديد مصالح المؤسسات العامة، والمصالح الخاصة [99].

[99] فطوم بن قبي: مخاطر وتأثيرات الإعلام الجديد الاجتماعية، مجلة معارف، ع 22، يونيو 2017، ص193.

Scanné avec CamScanner

المبحث الأول: مخاطر المعلوماتية:

واقع الحال يكشف سيطرة الشركات الكبرى الممثلة للقطاع الخاص وامتلاكها لنشاط الأنترنت، لأجل ذلك اتجهت مساعي البرامج الأممية في اتجاه وضع استراتيجية لدفع هذا القطاع إلى احترام التزاماته المتزامنة مع احترام قواعد حقوق الإنسان باحترام مرجعية قائمة على ثلاثية: الحماية، الاحترام، الإصلاح. بمعنى حماة الحقوق، واحترام القواعد، ثم جبر وإصلاح الأضرار التي قد تتسبب فيها التجاوزات المرتكبة, مرجعية قد تكون سبيلا للدفاع عن بعض الفئات المستهدفة أو الأكثر عرضة لمخاطر الناتجة عن سوء استعمال الشبكة العنكبوتية مثل الدفاع عن فئات اجتماعية كحقوق الأطفال وسوء معاملتهم، وتمكين الأولياء من شتى صور رقابة سوء استعمال الأنترنت، مكافحة العنصرية، أو كافة أشكال التمييز العنصري، تجارة الممنوعات، حماية الحياة الخاصة، حماية الحقوق، حق التأليف، المساس بالأمن الداخلي، لأنه في الوقت الذي قامت فيه التكنولوجيا على سبيل المثال بتقريب المسافات بين الشعوب، أفرزت العديد من السلبيات لعل أهمها صعوبة تحقيق أمن المعلومات، ليجد المستخدم نفسه في مواجهة جرائم انتهاك الخصوصية والسرقة وانتحال الهوية الشخصية[100]. لقد ارتفعت في السنوات الأخيرة مخاطر الاستعمال السيئ للمعلوماتية إلى درجة ارتكاب جرائم القتل والتحريض على الانتحار[101].

---

[100] مسعودة طلحة: الهوية الرقمية مأزق الاستخدام والخصوصية، مداخلة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي الظاهرة الإعلامية والاتصالات في ظل البيئة الرقمية، المحور الثالث، جامعة محمد خير بسكرة، ص2018، ص 08 .

[101]إن عملية رصد الواقع الاجتماعي تبين أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات طالت جميع نواحي الحياة الايجابي منها والسلبي وعن هذا الأخير يمكن الإشارة إلى حوادث جرت في اليابان عبر شبكة الأنترنت بتوفير خدمة تسهيل عملية قتل النفس بالانتحار لكل من يرغب في ذلك يكون نظير دفع المقابل المادي، ومن الأمثلة القيام بإرسال سبعة طرود بريدية من أقراص سيانيد البوتاسيوم القاتلة إلى سبعة أشخاص طلبوها عن طريق الأنترنت، وقد اكتشفت الشرطة اليابانية الموقع في 15 ديسمبر 1998 وأن الشخص الذي يديره صيدلي يمتلك ترخيصا بمزاولة المهنة. عن: جعفر حسن جاسم الطائي: جرائم تكنولوجيا المعلومات، رؤية جديدة للجريمة الحديثة، دار البداية ، الطبعة الأولى 2007 ، ص 202.

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الالكترونية وخصائصها:

يتقرر تحديد مفهوم الجريمة الالكترونية واستعراض خصائصها بالاستناد إلى التطور التشريعي في الإحاطة بمظاهر الجريمة المتصلة بوسائل الاتصال والتي تأخذ بتزايد الابتكارات صورا أكثر تعقيدا من الناحية التقنية والفنية بدء بالانتهاكات الماسة بالحقوق الشخصية، والحقوق المرتبطة بالهوية الرقمية وقرصنة ملفات البريد الالكتروني عبر الانترنت من خلال ارتكاب جرائم الاعتداء على الحق في الخصوصية.

الفرع الأول: تعريف الجريمة الالكترونية:

تعد الجريمة المعلوماتية صنف جديد من الجرائم لارتباطها بالتكنولوجيا الحديثة واختلف الفقه في إيجاد تعريف جامع مانع لها[102]، ليذهب البعض بالقول أنها فعل غير مشروع بقصد إحداث الضرر يرتبط بالحاسوب الآلي كأداة رئيسية. وعرفها مكتب تقييم التقنية بالولايات المتحدة بأنها تلك الجرائم التي تلعب فيها البيانات الكمبيوترية والبرامج المعلوماتية دورا رئيسيا[103].

جرائم ترتكب عن طريق الولوج غير المصرح به لحاسوب المجني عليه أو بياناته، كما تمتد لتشمل الاعتداءات المادية سواء على بطاقات الائتمان وانتهاك أو تزييف مكونات الحاسوب المادية والمعنوية أو تحويل الحسابات المالية بطرق الكترونية[104].

---

[102] محمود إبراهيم غازي: الحماية الجنائية للخصوصية والتجارة الالكترونية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى 2014، ص 116.

[103] عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: الجرائم الالكترونية، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى 2012،المركز القومي للإصدارات القانونية، ص 40.

[104] نفس المرجع، ص 42.

Scanné avec CamScanner

لما كان هذا النوع من الجرائم يتصل بالمعلوماتية فمن الضروري التوضيح بأن المعلومة أصبحت سلعة تباع وتشترى ومصدر قوة لارتباطها بمختلف مجالات النشاط الإنساني والاجتماعي، معلومة عرفها المشرع الأمريكي في قانون المعاملات التجارية الالكتروني سنة 1999 في الفقرة 10 من المادة الثانية 2 بأنها: البيانات والكلمات والصور والأصوات والوسائل وبرامج الكمبيوتر والبرامج المضغوطة والموضوعة في الأقراص المرنة وقواعد البيانات، وما شابه ذلك سواء من خلال الشبكة العنكبوتية أو وسائل التواصل الاجتماعي[105].

أما المشرع الفرنسي بحسب قانون 82-652 المؤرخ في 26-07-1982 عرف المعلومة بأنها صورة أو مستندات أو معطيات أو خطابات أيا كانت طبيعتها[106].

وقد ذهب البعض إلى التفريق بين المعلومة والبيانات لأن البيانات مجموعة من الأرقام والرموز قد لا تكون العلاقة بينها قائمة، أما المعلومة فهي المعنى الذي يستخلص من هذه البيانات. والمعلومة تنقسم بدورها إلى معلومات اسمية، والتي بدورها تنقسم إلى ما يلي:

---

[105] أثارت الصحف الوطنية مؤخرا بعض صور الجرائم الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تمت فيها متابعة شخص نشر عبر موقعه خبر مفاده فرار أشخاص عن طريق معارفهم من موقع الحجر الصحي بمركب الأندلسيات دون دليل، وهو ما تسبب في إجراء تحريات ومتابعته ثم إيداعه الحبس المؤقت عن جنحة عرض منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية لأنظار الجمهور بغرض الدعاية، استنادا على نص المادة 11-3 من ق.ا.ج، نفس الاتهام تكرر على نفس السياق بمتابعة فتاة بقيت في حالة إفراج بسبب نشرها مقطع فيديو حول نفس الموضوع. عن: جريدة الخبر 19 أبريل 2020، عن وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ الاطلاع 21 أبريل 2020، سا: 09.00.

[106] عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل : مرجع سابق، ص 43.

Scanné avec CamScanner

أ-معلومات شخصية مرتبطة بشخص المخاطب بها تتضمن اسمه وموطنه وحالته الاجتماعية لا يجوز الاطلاع عليها إلا بموافقته.

ب-معلومات ذات طبيعة موضوعية تتصل بمقالاته أو ملفاته الإدارية، وأخرى متعلقة بالمصنفات الفكرية وهي محمية بموجب قوانين الملكية الفكرية والابتكارات والمؤلفات الأدبية.

ج-أما الطائفة الثالثة فإنها تتضمن المعلومات المباحة متاحة للجميع لأنها بدون مالك مثل تقارير البورصة والنشرات، وحتى تتحقق الحماية القانونية في المعلومة توجب أن يتحقق فيها شرطان هما:

-أن يتوافر فيها التحديد والابتكار.

-أن يتوافر فيها السرية والاستئثار مثل الرقم السري[107].

الفرع الثاني: خصائص الجرائم الالكترونية:

أهمية الجرائم الالكترونية والآثار المترتبة عنها جعلت منها جرائم متميزة بخصائص متفردة عن باقي الجرائم التي تحكمها القواعد العامة، ومن بين المميزات الخاصة نجد الآتي:

-**سرعة التنفيذ**، لأنه يكفي فيها فقط الضغط على زر لوحة المفاتيح في جرائم السرقة الالكترونية ليتم تحويل الأموال من مكان إلى أخر، لهذا فهي من الجرائم الناعمة قد لا تستعمل العنف كما في باقي جرائم السطو والعنف.

-**التنفيذ عن بعد**، قد لا يتطلب الجرم الالكتروني تواجد الفاعل في مسرح الجريمة، بل يمكن تنفيذه من بلد أخر، إلا إذا ما تعلق الأمر بسرقة معدات الكمبيوتر، فهي في الغالب لا تترك أثرا لها بعد ارتكابها، إذ ليس هنالك أموال أو مجوهرات مفقودة، إنما هي أرقام تتغير في السجلات.

[107] نفس المرجع، ص 43.

Scanné avec CamScanner

-**الجاذبية**، تعد الجرائم الالكترونية أكثر جاذبية للجرائم المنظمة المتعلقة خصوصا باستثمار الأموال وغسلها وتوظيفها في تطوير تقنيات القرصنة وسرقة المعلومات، يغلب عليها الطابع الفني ويصعب إقامة الدليل عليها.

-**عابرة للحدود**، تعد جرائم المعلوماتية عابرة للدول والحدود، ولا تعترف بالمكان والزمان لارتباط العالم بالشبكة العنكبوتية، وهو ما جعل تشريعاتها دولية في مجال مكافحتها، أمام ذلك تبقى أغلب جرائم الأنترنيت طي الكتمان لعدم اكتشاف الضحية لها أو خشية التبليغ عنها خوفا من التشهير أو الوصم الاجتماعي.

-**صعوبة الإثبات**، تبعا للميزات المذكورة فان جرائم الانترنيت تتميز بصعوبة الإثبات بسبب غياب أثار الجريمة التقليدية والدليل المادي، ونقص خبرة هيئات التحقيق والتقصير التشريعي، الأمر الذي يثير التساؤل حول تحديد القانون الواجب التطبيق[108].

المطلب الثاني: صور الجرائم الالكترونية وأنماط مجرمي المعلوماتية

شهدت المجتمعات الحديثة تنامي صور جديدة من الجرائم تعرف بالجرائم الالكترونية أو السيبريانية التي اجتذبت فئة جديدة من المجرمين التي استعانت بالتقنيات الحديثة للإيقاع بضحاياها من خلال القرصنة والاعتداء على حقوق الأفراد في الخصوصية المحمية قانونا.

الفرع الأول: صور الجرائم الالكترونية:

تعددت في الفترة الأخيرة صور الجرائم الالكترونية استدعت معها الضرورة مسايرة التشريعات لها للحد من استفحالها، جرائم تراوحت بين المساس بحقوق الأفراد والشركات والدول من خلال الهجمات الالكترونية بقرصنة ملفات البريد الالكتروني عبر الانترنت،سرقة البيانات والمعطيات الاعتداء على الحق في

[108] نفس المرجع، ص 59.

Scanné avec CamScanner

الخصوصية، لكن التجريم قد يتخذ ذريعة للتضييق على حرية الأفراد في الحركة وممارسة حقوقهم القانونية[109]، ومن صور الجرائم التعرض إلى الهجمات الالكترونية وتقويض أسلوب الحياة التي أصبحت قائمة على الأرقام والرموز والبرمجيات التي تقوم عليها شبكات الجيل الخامس لوجود إمكانيات الوصول والإغلاق وتعطيل للمصالح والبنيات التحتية ومركبات التزويد بالمياه ووسائل الاتصال.

أولا: الاعتداء على الهوية الرقمية:

تعد جرائم الاعتداء على الهوية الرقمية وتوابعها من الجرائم المستحدثة والتي تتطلب إعداد ترسانة تشريعية متطورة في التحري والتصدي لهذا النوع الجديد من الجرائم، التي تستهدف الاستيلاء على بيانات المستخدمين الشخصية من خلال الهوية الرقمية l'identité numérique، واستعمالها لأغراض منافية للقانون، وبالتجسس عليها واستخدامها دون إذن أصحابها في مجالات شتى بغرض السرقة، الاحتيال، أو الابتزاز، إذ بعد الحصول على بعض البيانات يقوم المعتدي بمخاطبة بنك المستخدم بطريق المعلومات التي تحصل عليها للوصول إلى معلومات شخصية إضافية متعلقة بالحساب البنكي الخاص بالضحية وسرقة حسابه، وقد تأتي الرسائل في شكل نموذج مصرفي متضمنة رابط صفحة البنك المزورة للخداع حتى يدخل المستخدم بياناته الشخصية بواسطة كلمة السر الشخصية الخاصة بحسابه البنكي ليسهل

---

[109] تجريم بعض الأفعال بحجة ارتكاب الجرم الالكتروني قد يتخذ ذريعة للتضييق على بعض الفئات من ذلك قرار مجلس الدولة بتاريخ 31 يناير 2018 رفض إلغاء قرار 11 ديسمبر 2017 الصادر عن محافظ الشرطة بمدينة مرسيليا القاضي بإقفال مصلى السنة لمدة 6 أشهر المتواجد بشارع الوطن بدعوى نشاطات إرهابية ، فقامت الجمعية الدينية المسيرة للمسجد برفع طعن للقاضي الاستعجال-الحرية الواردة في المادة 521 -2 من قانون العدالة الإدارية ليتحرك القاضي خلال ال48 ساعة بداع العجلة للمطالبة بوقف القرار تم رفض طعنها لتطعن مجددا أمام مجلس الدولة فقام قاضي الاستعجال بمجلس الدولة برفض الطعن مجددا بسبب أن المحافظ أصدر القرار بالنظر إلى العبارات أو الأفكار والطروحات المتناولة أو النشاطات داخل المسجد قد تثير العنف أو الكراهية أو التمييز. وقد ذكرت الجمعية أن في الغلق المؤقت مساس بحرية الممارسة الدينية، وذكر مجلس الدولة أن في خطب الإمام عبارات الذي هو نفسه رئيس الجمعية والذي نشر بعض تلك الخطب في موقعه الالكتروني بالانترنيت دعوات للعنف ضد المسحيين واليهود والشيعة وممارسي الدعارة بعبارات صريحة.

Scanné avec CamScanner

سرقته، إمكانية التجسس قد تتم بوسائل أخرى منها إرسال رسائل نصية من مزود الخدمة، رسائل تقوم بتثبيت برامج تجسس خفية بدون علم المستخدم تحت إغراء مثلا العروض من شبكة الاتصالات.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد بأن الحصول على هوية الشخص واسمه وعنوانه يدخل في إطار الحياة الخاصة للشخص وأن الاعتداء عليها يشكل انتهاكا للمادة التاسعة 09 من القانون المدني[110]. تزايد هذا النوع من الاعتداءات أدى إلى الحديث عن حرب معلوماتية رقمية[111]، والقرصنة تجاوزت في مخاطرها الأفراد وأخذت أبعاد سياسية شهدتها المنظمات والدول[112].

---

[110] حكم محكمة النقض الفرنسية، الغرفة المدنية 7 مايو 2008 .

[111] تعد شركة هواوي الصينية أحد أربع شركات كبرى مزودة لتكنولوجيا الجيل الخامس في عالم جديد من الأجسام المتصلة ومن سرعة الاتصال، شركة ذكر العلماء قدرتها التي تتجاوز بسنتين من التكنولوجيا في مواجهة منافسيها، إذ بدأت الاستثمار في الجيل الخامس بداية 2009، بعدما طور الأمريكيون الجيل الثالث والرابع، ثم توقفوا عن الاستثمار، الشركة تعتبر من أعظم علامات النجاح في القرن الواحد والعشرين وأصبحت رمز لنجاح اقتصادي ورمز أخر لمخاوف العالم من الجوسسة، وبالتالي عدت جزء من الحرب التجارية الدولية، بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول استعمال الجيل الخامس للأنترنت وجميع التطبيقات المرافقة ومخاوف في القرصنة والمساس بالسيادة الداخلية وقطاعات حساسة بالأخص عند الاستثمار في إمكانات وعتاد وسائل الاتصال الرقمية، وأجهزة جمع المعطيات والمعلومات.

كما كانت نفس الشركة عرضة لحرب باعتقال مديرة أعمالها ابنة مدير الشركة بكندا في ديسمبر 2018 بعد صدور مذكرة اعتقال من الولايات المتحدة الأمريكية جراء اتهامات بالجوسسة الاقتصادية وسرقة تكنولوجيا من الشركات الأمريكية بحجة سرقة ذراع ربوت اختباري يدعى تيمو، وسرقة صور أثناء زيارة رسمية، ثم أعيدت بعد تفكيكها والاطلاع على مكوناتها ليلا، لوجود نظام مكافأة تعمل به الشركة في حالة الحصول على براءات اختراع الشركات المنافسة في السوق، ليتم رفع الدعوى القضائية من قبل الولايات المتحدة ضد الشركة في يناير 2019.

المثال الأخر لنشاط الشركة في الجوسسة يتضح في هيئة مقر الاتحاد الإفريقي الذي قامت بإنشائه الحكومة الصينية بالكامل وتسليم صلاحية تجهيزها تقنيا لشركة هواوي بالكامل، وبعد تشغيل المقر بخمسة أعوام تبين حدوث تسريب البيانات والمعلومات بشكل منتظم ونقل مضامين الخوادم التي تتضمن الاجتماعات بالصوت والصورة إلى الحكومة الصينية .

Scanné avec CamScanner

ثانيا: قرصنة ملفات البريد الالكتروني عبر الانترنت:

يعد البريد الالكتروني من أهم تطبيقات الأنترنت له مزايا في توفير المسافات واختصار الوقت والتقليل من النفقات، إلا أنه أصبح يشكل مصدر قلق للأفراد وحرياتهم من خلال الاعتداء على نظم المعلومات وسرية البيانات الشخصية واستخدامه في الإعلان والتسويق للمنتجات والخدمات، الأمر الذي اقتضى إصدار نصوص لمواجهة الإعلان الدعائي المزعج ذائع الانتشار داخل شبكة الأنترنت أو القوائم البريدية أو مواقع الويب[113]. بريد يرسل دون موافقة الفرد، ودون علم منه من أطراف لا تربطهم علاقة به ولايحقق أي فائدة للمستلم، ويحرص مرسل الرسالة البريدية على إخفاء مصدر الرسالة لتجنب الملاحقات القانونية. بالرغم من أن التكنولوجيا في مجال المعلوماتية حققت العديد من الفوائد كتقريب المسافات بين المتعاملين، لكنها أصبحت فضاء خصب يرتع فيه المجرمين من محترفي النصب والتجسس المعلوماتي[114].

تعرض الشركة لضربات اقتصادية من السلطات السياسية الأمريكية لاعتقادها أن نشاط الشركات يتجاوز الإطار الاقتصادي وتشكل تهديدا على القطاع الأمني والعسكري، والخوف أن تستعمل كحصان طروادة للمساس بالأمن القومي الداخلي، كلها أسباب دفعت إلى قيام الرئيس ترامب بالتوقيع على أمر تنفيذي بحضر أجهزة الاتصال الأجنبية وخدماتها.

[112]شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر سنة 2020 هجمة الكترونية واسعة النطاق على مؤسساتها الحكومية وجهت فيها أصابع الاتهام إلى أطراف روسية وصينية، كما تعد حادثة ميركل مع أوباما عندما واجهته إن كان يريد معلومات تخصها ما عليه إلا أن يطلبها منها دون الحاجة إلى القرصنة فرد بأن القانون الأمريكي لا يمنع أجهزة المخابرات من الاطلاع على سرية المعلومات.

[113]الزوي ماشاء الله: المواجهة الجنائية للبريد الالكتروني الدعائي المزعج والمضلل، المؤتمر الدولي الرابع عشر، الجرائم الالكترونية،24 مارس 2017 ، مركز الجيل للبحث العلمي لبنان ، ص 7.

[114]يتمثل أسلوب التجسس المعلوماتي في قرصنة الملفات شبكيا عن طريق الأنترنيت باستخدام البرامج التي تتيح للمعتدي الاطلاع على البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد، المؤسسات أو الشركات التجارية، والحكومات، ويتم التقاط المعلومات بفعل القرصنة عن طريق التعقب أو التسلل إلى البرامج، وسرقة ملفات الكترونية باعتراض بريد الكتروني يتضمن بيانات متعلقة بأرقام الحسابات وبطاقات الائتمان ليتمكن المعتدي من التلاعب بالمعطيات والبيانات للانتفاع بها كإجراء تحويلات الكترونية بحساب المعني وإدخالها إلى حساب الجاني أو لأشخاص آخرين. أسلوب حديث من التجسس الالكتروني عبارة

Scanné avec CamScanner

وسائل التجسس تمتلكها كبرى الحكومات سواء الولايات المتحدة الأمريكية التي تشرف فيها وكالة الأمن القومي الأمريكي على شبكة للتجسس الالكتروني من أجل التصنت ورصد المكالمات والرسائل والفاكسات التي تتم عبر العالم كما يتم التعرف على النظام المراقب ونقاط ضعفه للتمكن من التوغل في عمقه ومعرفة رموز التشفير التي تغلقه وقد يصل إلى استغلال معلومات الأنظمة الطبية لمعرفة صحة المريض والأمراض التي يعاني منها لاستغلالها بصورة غير مشروعة. نفس الممارسات تقوم بها دولة الاحتلال الإسرائيلي التي نشرت العديد من الحسابات البريدية الوهمية على صفحات الفايسبوك للتجسس على

عن أسلوب شائع وإن كان ليس بالأمر السهل، ويتلخص هذا الأسلوب في إخفاء المعلومات الحساسة بما فيها المعلومات المالية داخل معلومات أخرى في الحاسب الآلي، ومن تم يجد وسيلة ما لتهريب المعلومات وتحويلها إلى حسابه.

يمكن لمجرمي الانترنيت استغلال الثغرات الأمنية في الأجهزة المحمولة بسهولة للتجسس على البيانات الشخصية، وتتولد هذه الثغرات أحيانا من التطبيقات التي يستخدمها الشخص فيقع ضحية البرامج الضارة التي تسجل دخولها من خلال الضغط على لوحة المفاتيح، أو الكشف عن معلومات حساسة ككلمة المرور وأرقام الضمان الاجتماعي، وهذا ما يطلق عليه بالتصيد الاحتيالي، وأبرز مثال عن هذا التصيد عندما لوحظ بحلول نهاية الربع الأول من عام 2020 وقوع عشرات الآلاف من هجمات التصيد الاحتيالي المتعلقة بانتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم، ذلك أن خوف الأفراد وقلقهم تجاه هذا الفيروس قد تسبب في حدوث تصرفات متهورة وغير عقلانية، دفعت مجرمي الأنترنت للاستناد على مبادئ نفسية أساسية لإغراء ضحاياهم، وعندما يشعر الأفراد بالقلق، فإنهم يبحثون عن مصادر جديدة للمعلومات لمتابعة الأخبار المهمة، فيشعرون بالدافعية لفتح رسالة البريد الالكتروني، أو رابط التصيد الذي يبدو وثيقة الصلة بالقصة الإخبارية، وغالبا ما تكون دوافع التصيد الاحتيالي مالية في المقام الأول، وكذا انتحال الهوية الالكترونية وسرقتها، ونجد من بين العناوين التي ترسل عبر البريد الالكتروني مثلا: توجيه دعوة لإجراء فحص معتمد لفيروس كورونا (كوفيد-19)، أو "ثبوت إصابة الرئيس د.ترامب بفيروس كورونا المستجد"، مما يدفع الأفراد إلى اتخاذ الإجراءات الفورية.عن: مشاعل الصباح: الجريمة الالكترونية تشكل تهديدا في ظل انتشار فيروس كورونا، معهد قطر لبحوث الحوسبة التابع لجامعة حمد بن خليفة https://www.dise.events في 09-06-2020 سا 21:57.

Scanné avec CamScanner

حسابات الفلسطينيين البريدية للحصول على معلومات حيث بلغت الحسابات الوهمية التي تشرف عليها فرقة خاصة تابعة للجيش الإسرائيلي 40 ألف حساب[115].

ثالثا: جريمة الاعتداء على الحق في الخصوصية:

إن تطور وسائل المعلوماتية جعل الحق في الخصوصية الذي يندرج ضمن مبادئ حقوق الإنسان المكفول حمايتها في المواثيق الدولية والقوانين الداخلية، لأنه حق أساسي يصون حيز من السرية[116]. نفس الحق لزال يتعرض للانتهاك، بالأخص في مجال الحسابات الالكترونية والبريد الالكتروني وفي فضاءات ووسائط التواصل بواسطة القرصنة والمساس بمجال الحياة الخاصة[117]،لهذا نصت الدساتير على حماية حقوق أساسية ذات طبيعة دستورية بأن يكون لكل شخص دون تمييز عرقي أو ديني أو عقائدي الحق في الحصول على حقوق ثابتة ومقدسة، والحق في أن يكون للشخص حرمة ضد كل أشكال الاستعباد والتمييز بوجوب التصدي للتجاوزات والحد من برمجيات التتبع[118]، والالتقاط وهي وسيلة لتجميع أكبر قدر

---

[115] إحصائيات موقع الجزيرة ، تم الاطلاع بتاريخ 10-10-2015، www.aljazeera.net

[116] الحق في الخصوصية قد يتم تجاوزه ويتعرض لاستثناءات بموجب قواعد القانون الداخلي أو اتفاقيات دولية مثل تلك المبرمة بين الجزائر وفرنسا. ج، ر، ع، رقم 13 لسنة 2018.

[117] شريفي الشريف: مدى احترام الحق في الخصوصية في الحسابات الالكترونية على الانترنيت ،مجلة القانون و المجتمع، ع 07،جامعة أدرار، جوان 2016،ص 114.

[118] ثار جدل مؤخرا في النظم الغربية حول انسياق بعض الأجهزة في المطالبة بتقليد نظام التتبع Traçage، الذي استعملته الصين في ترصد الأشخاص في تنقلاتهم عبر الهواتف الذكية للحد من عدوى فيروس كرونا في المحيط الاجتماعي، وتساؤل الكثير من الحقوقيون حول مدى مشروعية التصرف، وان جرى تحت مبرر حماية الصحة العامة، باعتباره ذريعة للمساس بحقوق الأشخاص وحرية تنقلاتهم.

Scanné avec CamScanner

من المعلومات الشخصية والسرية[119]، كما والحد من مخاطر سجلات الخوادم والكوكيز، باعتبارها وسائل تحتفظ بها مواقع الويب لتسهيل التصفح وحفظ المعلومات الشخصية[120].

ولقد نصت المادة 47 من الدستور الحالي بعد تعديل2020 أن لكل شخص الحق في حماية حرمة حياته الخاصة وشرفه، كما نصت نفس المادة على أن سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة، وأنه لا يجوز بأي شكل المساس بهذه الحقوق دون أمر معلل من السلطة القضائية. ويعاقب القانون على انتهاك هذا الحكم، وأضافت بأن حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه.

وللحد من مساوئ الاستخدام في الشبكة المعلوماتية لأشكال الاعتداء على الحق في الخصوصية ألزمت التشريعات الحديثة المورد الالكتروني بالامتناع عن طلب وجمع البيانات ذات الطابع الشخصي من الزبائن، وبأن لا يجمع إلا البيانات الضرورية وضمان سريتها[121].

---

[119] بارق منتظر عبد الوهاب لامي: جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الالكترونية في التشريع الالكتروني، رسالة ماجستير 2017 ، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط ، ص 21.

[120] الاعتداء على الخصوصية قد يصدر عن ما يسمى بالكوكيز والتي تأتي في شكل رسالة نصية في شكل ملفات تحوي معلومات مخزنة تخص المستخدمين في الشبكة العنكبوتية فيها شيء من الابتزاز التسويقي بفرض عرض الإشهار على نحو: إذا ما قبلت تصفح في الموقع فانك تقبل وضع واستعمال الكوكيز وبتقديم خدمات مكيفة لمصالحك، دون تمكينك من القراءة بحجب النص وإلزامك بالقبول.

[121] الحمادة حمزة ضاحي: الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية 2016،ص 111.

Scanné avec CamScanner

أ- قواعد حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وحمايتها:

أصدر المشرع الجزائري قواعد حمائية تخص المعطيات ذات الطابع الشخصي بإصدار قانون 18-07 لمواكبة ضرورة حماية الحق في الخصوصية، نص قانون يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وحمايتها، كما حدد عقوبات عند المساس بها[122].

قانون عرف في نص المادة الثانية 02 منه بأن معالجة المعطيات الخاصة بالأشخاص في إطار احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة، وألا تمس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم. ويقصد بالمعطيات ذات الطابع الشخصي كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه باعتباره الشخص المعني بصفة مباشرة أو غير مباشرة لاسيما بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر متعلقة بهويته البدنية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. أما معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي فهي التي تتم بطريق عملية أو مجموعة عمليات منجزة بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي مثل الجمع أو التنظيم أو التسجيل أو الحفظ أو الملائمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل أخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني، وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف. ويقصد بالموافقة الشخصية في النص المذكور كل تعبير عن الإرادة المميزة يقبل بموجبه الشخص المعني أو ممثله الشرعي معالجة المعطيات الشخصية المتعلقة به بطريق يدوي أو الكتروني.

---

[122] قانون 18- 07 المؤرخ في 10 جوان 2018، ج.ر.ع 34.

Scanné avec CamScanner

كما يقصد في نفس النص بالمعطيات الحساسة بحسب نفس المادة تلك المعطيات ذات الطابع الشخصي، والتي تبين الأصل العرقي أو الاثني أو الآراء السياسية أو القناعات الدينية أو الفلسفية أو الانتماء النقابي للشخص المعني أو تكون متعلقة بصحته بما فيها معطياته الجينية. أما الاتصال الالكتروني يقصد به في نص القانون بحسب نفس المادة كل إرسال أو تراسل أو استقبال إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو بيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو بطريقة كهرومغناطسية. ولقد ذكر نص المادة 04 يطبق هذا القانون على معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تقوم بها الهيئات العمومية والخواص، عندما تتم من طرف شخص طبيعي أو معنوي يكون المسؤول عنها مقيما فوق التراب الوطني أو فوق تراب دولة لها تشريع معادل للتشريع الوطني في مجال المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، بينما ذكرت المادة 07: لا يمكن معالجة المعطيات الشخصية إلا بالموافقة الصريحة من للشخصي المعني.

على نفس المنوال وفي نفس توقيت إصدار هذا النص جاءت المادة 26 من قانون التجارة الالكترونية بجوانب مهمة في حماية بيانات الزبائن وتأمين التعامل بها تجاريا بالنص على بعض الالتزامات القانونية منها وجوب ألا يقوم المورد الالكتروني بجمع إلا البيانات الضرورية عند قيامه بجمع المعطيات ذات الطابع الشخصي ويشكل ملفات الزبائن والزبائن المحتملين، كما ينبغي علية الحصول على موافقة المستهلكين الالكترونيين قبل جمع البيانات، ضمان أمن نظم المعلومات وسرية البيانات، الالتزام بالأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال، وأن يتم تحديد تخزين المعطيات ذات الطابع الشخصي وتأمينها وفق الكيفيات المعمول بها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

Scanné avec CamScanner

ب-جزاءات المساس بالمعطيات الشخصية:

تعديل قانون العقوبات واكبه اصدار تدابير عقابية في القانون 20-06 بتعديل نص المادة 253-7 على النحو التالي: تكون العقوبة الحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات والغرامة من 500.000 إلى 1.000.000 دج إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في المادة 253 في فقرتها السادسة عند المساس بنزاهة الامتحانات والمسابقات باستعمال منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات، وباستعمال وسائط الاتصال عن بعد. كما يحكم بحسب الفقرة 11 من نفس المادة بمصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة في ارتكاب الجرائم، والأموال المتحصل عليها وغلق الموقع أو الحساب الالكتروني الذي ارتكبت بواسطته الجريمة أو إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة ارتكبت بعلم مالكه ، دون الإخلال بحقوق الغير حسن النية[123].

تصاعدت عملية إصدار التشريعات بقصد تكريس الحماية الجزائية لحق الخصوصية في الأنظمة المعلوماتية من الاعتداء، ويعد فيها خرق النظم المعلوماتية بمثابة الركن المادي للجريمة. جرائم تعد أفعالها عمدية يتخذ فيها الركن المعنوي صورة القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة، ويتجلى هذا الركن الأخير في توافر نية الغش.

في نفس إطار تكريس حماية الخصوصية جاء في نص المادة 22 -3 من المرسوم التنفيذي 20-63 النص على سرية المكالمات بإلزام المستفيد من الرخصة لإقامة واستغلال شبكة الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور عبر الساتل باتخاذ التدابير التي من شأنها أن تضمن سرية المعلومات التي يحوزها من مشتركيه، وكذا سرية مكالماتهم، وألا يسمح بوضع أي ترتيبات من شأنها اعتراض الاتصالات أو مراقبة

[123] قانون 20-06 المؤرخ في 29 أبريل 2020 ج.ر. ع: 25، ص 12.

Scanné avec CamScanner

المكالمات الهاتفية والوصلات والمحادثات والمبادلات الالكترونية دون إذن مسبق من السلطة القضائية وفق التشريع المعمول به.

على صاحب الرخصة أن يطلع أعوانه على الالتزامات التي يخضعون لها، والعقوبات التي يتعرضون لها في حالة عدم احترام سرية المكالمات الصوتية والمعطيات[124].

نفس المرسوم نص في المادة 22-4 على ضرورة تحلي المستفيد من الرخصة وضمان الحيادية بشأن محتوى المعلومات المرسلة على شبكته، كما يلزم نفسه على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لضمان حياد مستخدميه إزاء محتوى الرسائل المرسلة على شبكته، ويقدم لهذه الغاية الخدمات دون تمييز مهما كانت طبيعة الرسائل المرسلة، ويتخذ الترتيبات الناجعة ليضمن لها السلامة[125]. احترام مسألة الخصوصية لا يتوقف عند حدود حق الأفراد، بل يتجاوزه إلى حقوق الدول والحكومات في الحفاظ على أمنها القومي بتفضيل المتعامل الوطني عن الأجنبي في منح رخص استغلال شبكة الأنترنت بالنظر إلى حساسية القطاع الذي أصبحت فيه المعلومة سلاح للضغط على قرارات الدول والمساس بسيادتها الوطنية، وبقصد احترام قواعد الدفاع والأمن العمومي جاء في نص المادة 24 من المرسوم المذكور أعلاه 20-63 النص على التعليمات الواجب احترامها من المستفيد من الرخصة بأن يتوجب عليه أن يلتزم بقواعد التشريع المعمول به ويستجيب لأوامر السلطات المختصة في أقرب الآجال من احترام التعليمات التي يفرضها الدفاع الوطني والأمن العمومي، وصلاحيات السلطة القضائية باستخدام الوسائل الضرورية خاصة فيما يتعلق بما يأتي:

-إنشاء وصلات للاتصالات الالكترونية في مناطق العمليات أو في المناطق المنكوبة.

---

[124] م.ت 20-63، الصادر في 15 مارس 2020، ج.ر. ع 18، ص05 و18.

[125] نفس المرجع .

Scanné avec CamScanner

-احترام الأولويات في شأن استعمال الشبكات في حال نزاع أو في حالات الطوارئ.

- التوصيل البيني مع الشبكات الخاصة بالمصالح المكلفة بالدفاع الوطني والأمن العمومي.

-تسخير المنشآت الأساسية لحاجات الأمن الداخلي بناء على ترخيص مسبق مكتوب صادر عن السلطة القضائية.

-تقديم عونه، بناء على ترخيص مسبق مكتوب صادر عن السلطة القضائية، للهيئات المهتمة على الصعيد الوطني بمساوئ حماية وأمن منظومات الاتصالات الالكترونية بالسماح بالتوصيل البيني والنفاذ إلى تجهيزاته، وبالنفاذ إلى البطاقيات والمعلومات الأخرى الموجودة لدى صاحب الرخصة، مع وجوب احترام هذه الهيئات للسر المهني.

-الانقطاع الجزئي أو الكلي للخدمة أو انقطاع الارسالات اللاسلكية الكهربائية شريطة دفع تعويض يتلائم وخسارة رقم الأعمال الناجمة عن هذا الانقطاع.

يعوض صاحب الرخصة عن مساهمته في الأعمال الواردة أعلاه، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به. كما يلزم صاحب الرخصة بإقامة سجل الأحداث المتعلقة بالنفاذ إلى الخدمات المقدمة إلى مشتركيه في إطار الرخصة، ويدون في هذا السجل تاريخ النفاذ بطريقة تضمن تتبعها خلال فترة سنة، ويحدد لهذا الغرض كل المعلومات المتصلة بها مثل تعريف المشترك، وتاريخ وساعة النفاذ، ولا يمكن الاطلاع على هذه المعلومات إلا من طرف مصالح الأمن المخولة قانونا بناء على إذن من السلطات القضائية المختصة وفقا للتشريع المعمول به[126].

[126] مرسوم تنفيذي 20-63 ، ص 18.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: أنماط مجرمي المعلوماتية:

تتزايد مخاوفها مخاطر الجرائم المعلوماتية بالنظر إلى خطورة القائمين بها وخطورة الأفعال العابرة للدول بسبب انتشارهم عبر الشبكة العنكبوتية في رقعة واسعة، لهذا يتسم المجرم الالكتروني بسمات وميزات نجدها في الجرم الالكتروني تدفع إلى تمييزه عن المجرم التقليدي والعادي، ويعد الأستاذ Parker أحد الذين اعتنوا بدراسة المجرم الالكتروني ومواصفاته والتي تأخذ المواصفات التالية:

-يتصف المجرم المعلوماتي باعتباره شخص متخصص ومحترف وبقدر واسع من الثقافة، قد لا تكون له بحسب القضايا التي عالجتها المحاكم سوابق بالجرائم التقليدية، بل تثبت سوابقه أنه مجرم عائد للإجرام في نفس التخصص، ويتميز بالقدرة على التكيف الاجتماعي.

-مجرم غير عنيف لانتمائه إلى إجرام الحيلة والبحث عن الثغرات في الأنظمة المعلوماتية[127].

بالنظر إلى السمات المذكورة فانه يقسم مجرم المعلوماتية cyber-criminals إلى أصناف بحسب خطورة سلوكياتهم:

-صنف صغار مجرمي المعلوماتية أو البرانكسترز **Pranksters** يرتكب الجرم بقصد التسلية والمزاح دون نية إحداث الضرر بالضحية.

-صنف الهاكرز **Hackers** يسعى إلى المساس بأنظمة الحواسيب غير المرخص لهم بكسر الحواجز بهدف اكتساب الخبرة و بدافع الفضول .

-صنف الهاكرز اللئيم **Malicious hackers** يسعى إلىإلحاق الضرر دون البحث عن مكاسب مالية، يكون هذا الصنف من القائمين على توزيع ونشر فيروسات الحواسيب، يكون فيها الفيروس عبارة عن

[127] عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: مرجع سابق، ص 58.

Scanné avec CamScanner

برنامج يتم زرعه بهدف التخريب بإعطائه القدرة على الارتباط بالبرامج الأخرى، فيظل خاملا لفترة محدودة ينشط بعدها ويتكاثر لينتشر داخل النظام ليدمر البرامج والبيانات في ذاكرة الحاسب الآلي.

-صنف الباحث عن حل لمشاكله المادية بارتكاب جرائم معلوماتية**solvers**، مشاكل لايستطيع حلها بالطرق العادية.

-صنف الباحث عن المجد في المعلوماتية **career criminals** .

ولقد أثبتت البحوث أن جل مجرمي المعلوماتية تنحدر من فئتين اثنتين في الجانب الاجتماعي والمهني تتضمن كل من مدمني الحاسوب الشخصي، والموظفون الناقمون على مؤسساتهم[128].

[128] عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: مرجع سابق، ص 61 .

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: الحلول المقررة لمواجهة مخاطر المعلوماتية:

تتقرر الحلول الواجب طرحها للقضاء على الجرائم الالكترونية، والحد من تبعاتها في مجابهة الظاهرة بوضع حلول قانونية بعرض تشريعات موحدة لعمليات رقمنة الحياة العامة الإدارية مواكبة للتطور، لأنه كلما انتشرت المعلومة تناقصت المخاوف على الفرد من الاعتداءات، دون إغفال ضرورة القيام برقابة التصرفات المنافية للقواعد، وهذا إقرارا لمسؤولية الأطراف [129].

المطلب الأول: الحلول التقنية في مواجهة الجرائم الالكترونية

تعتبر الحلول التقنية من بين أولويات النظم القانونية في التصدي للجرائم الالكترونية ومواجهة مخاطر المعلوماتية، لهذا تم التركيز على أهمية التشفير بمختلف أنواعه في حماية البيانات والمعطيات سواء المتعلقة بحقوق الأشخاص أو الشركات من خلال نظام معلوماتي آمن الذي يحتوي على الآليات الأمنية والمبادئ التوجيهية وطرق تسيير المخاطر والأعمال والتكوين والممارسات الجيدة والضمانات والتكنولوجيات والتي يمكن استخدامها في حماية الاتصالات الالكترونية ضد أي حدث من شأنه المساس بتوفير وسلامة وسرية البيانات المخزنة أو المعالجة أو المرسلة[130].

---

[129] نشير في هذا الصدد إلى الضجة الإعلامية التي أحدثها تصريح هدى فرعون وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتي نتج عنها ردود فعل مستهجنة من الصحافة الوطنية في منتدى المجاهد في شهر أكتوبر 2015 بعد تلقيها شكاوي من مواطنين ونشطاء على صفحتها ضد تلك المواقع الالكترونية المنافية للقانون والآداب العامة بقولها أن مصالحها لا يمكنها، بل وغير مخولة حجب ومراقبة المواقع الإباحية، أو تلك التي تشيد بالإرهاب، لأن ذلك يتنافى مع حرية التعبير.

[130] قانون 2018-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، الصادر في 10 ميو 2018، ص 07.

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول: مفهوم الحماية بالتشفير وأنواعه:

تعد الحماية بواسطة تقنية التشفير أحد ركائز مواجهة الجرائم الالكترونية المستحدثة التي ترصد لها النظم الحمائية اهتماما واسعا للحد من مخاطر الاعتداء التي تشهد انتشارا واسعا في الشبكة العنكبوتية، وتتمثل التقنية في التشفير المتماثل، والتشفير غير المتماثل.

أولا: مفهوم الحماية بالتشفير:

التشفير عبارة عن تقنية تتسم بكونها تنطوي على عملية سرية يتم فيها تحويل معلومات أو إشارات مفهومة إلى أخرى غير مفهومة باستخدام برامج مخصصة لذلك. التشفير يلعب دور هام في حماية الخصوصية وسلامة البيانات الخاصة من السرقة والاختراق والابتزاز، كما تلعب دور في مجال توثيق المعلومات الالكترونية عند حصول خلاف حولها.

ثانيا: أنواع التشفير:

يشكل التشفير بأنواعه عائقا تقنيا في مواجهة محاولات بعض مستخدمي الأنترنت في استعمال قدراتهم لاختراق مواقع محمية بقصد سرقة بيانات أو معطيات سرية عن طريق الاختراق غير المشروع والمعاقب عليه قانونا.

أ-التشفير المتماثل:

يستعمل في التشفير المتماثل كل من المرسل والمستقبل رمزا سريا لتشفير الرسالة، وفك شفرتها بالاتفاق على تحويل عبارة المرور في التشفير إلى عدد ثنائي ويتم زيادة رموز أخرى لزيادة طولها حتى يتم تأمين المسألة من محاولات الاختراق أو القرصنة المعلوماتية.

Scanné avec CamScanner

ب-التشفير غير المتماثل:

لتثبيت تأمين البيانات والمعطيات فانه يتم الاستعانة في التشفير غير المتماثل بمفتحين أحدهما خاص ويتكون من مجموعة من الرموز والأرقام التي يمكن تخزينها على بطاقة الكترونية، ويكون الرقم معروف لطرف واحد فقط، والأخر عام يتكون بدوره من رموز يتم إبلاغها للمرسل إليه ليفتح بها الرسالة.

مما يستنتج أن التشفير للبيانات والمعلومات المدرجة ضمن الوسائط الالكترونية عمل قانوني، وأن المشرع ضمن الحق في الخصوصية التي تضمن سرية المعلومات.

المطلب الثاني: الحلول القانونية والقضائية في مواجهة الجرائم الالكترونية

بعد استعراض أهمية الحلول التقنية في مواجهة الجرائم الالكترونية وعواقبها فانه يتبقى شق أخر لا يقل بدوره أهمية للحد من مخاطر الجرائم المعلوماتية في ظل الحلول القانونية والقضائية التي يمكن توظيفها في مواجهة نفس الصنف من الجرائم ضمن استراتيجية حماية ممتدة أمميا وإقليميا أسهمت فيها العديد من الاتفاقيات الأممية والدولية باعتبار أن طبيعة الجرائم الالكترونية تعد عابرة للحدود، وقد يتضرر منها الأفراد كما الهيئات والحكومات .

الفرع الأول: الحلول القانونية في مواجهة الجرائم الالكترونية:

أثبتت الحلول القانونية تأثيرها الواسع بإصدار النصوص والقواعد وإبرام الاتفاقيات الدولية في مواجهة مخاطر المعلوماتية والجرائم المترتبة عنها في ردع الإجرام الالكتروني، والحد من حدة تلك المخاطر التي تهدد أمن الأفراد واستقرار النظم على السواء من خلال توحيد السياسات وتعقب شبكات الإجرام المنتشرة في مختلف الدول، وهذا ما ساعد على تسهيل عمل الهيئات القضائية للقيام بدورها في عملية التصدي لنفس الجرائم. يعد مجال حماية الحقوق المتعلقة مثلا بالاستثمار والملكية الفكرية والحقوق المجاورة

Scanné avec CamScanner

وحقوق أصحاب الحقوق من بين أولى ميادين تدخل المشرع في مجال الأنترنت وقطاع الإعلام، وهذا بشكل قد يستثني قواعد الحماية التقليدية في ظل الحاجة إلى تطهير النصوص القانونية وترشيدها.

أولا: أهمية استراتيجية الحماية الدولية:

تتمحور استراتيجية الحماية القانونية في ترسانة القواعد سواء العامة أو الخاصة التي توالت منذ لحظة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى باقي القواعد التي تناولتها المواثيق من قبيل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذا إنشاء مؤسسات لتفعيل مكافحة الجرائم وهذا على النحو ما جاء في القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي طرحت مشروع إعلان المبادئ في ديسمبر 2003، أقرت أطرافها أهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات والذي ينبغي أن يراعي العدالة والكرامة الإنسانية وقيمها، وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأفراد والأسر وفئات المجتمع لتمكينها من أداء دورها الحاسم في شتى القطاعات، ضرورة احترام الدين تماشيا مع الصكوك الدولية، وينبغي على جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية حسب ما تقرره القوانين لمناهضة استخدام المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة وجميع أشكال الاعتداء على الأفراد[131].

أما إقليميا فقد نصت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان في إطار اتفاقية روما الصادرة في 04 نوفمبر 1950 في المادة العاشرة 10 على الحق في حرية التعبير والذي يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، حريات تتضمن واجبات ومسؤوليات تقتضي إخضاعها لشكليات إجرائية، وقيود محددة قانونا حسب ضرورات المجتمع الديمقراطي لصالح الأمن القومي وحفظ النظام ومنع الجريمة وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار.

[131] جعفر حسن جاسم الطائي، مرجع سابق ، ص354.

Scanné avec CamScanner

من أولى مخاوف الاتحاد الأوروبي سعيه إلى وضع تشريع حمائي بتبني المجلس الأوروبي اتفاقية حول الجرم السبرياني في بودابست بتاريخ 23-11-2001، وقد طرح فيها مبادئ توجيهية لمواجهة الجرم الالكتروني[132].

أ-مضامين اتفاقية بودابيست:

جاءت اتفاقية بودابست بتحديد بعض الأفعال التي تعد من قبيل الجرائم ضد السرية وسلامة وتوافر البيانات وأنظمة الكمبيوتر: النفاد غير قانوني، الاعتراض غير القانوني، التدخل في البيانات، التدخل في النظام، إساءة استخدام الأجهزة، وهذا النوع في الجريمة المعلوماتية يؤدي إلى المساس بالحقوق الخاصة والشخصية[133]، حيث جاء في المادة الثانية 2 من الاتفاقية تحت عنوان "الدخول غير القانوني accès illégal باعتباره مخالفة الإجراءات التشريعية، أو أية إجراءات أخرى المقررة في الحاسوب دون وجه حق، كما ترتكب الجريمة من خلال انتهاك إجراءات الأمن بنية الحصول على بيانات الحاسوب أو بنية أخرى إجرامية، أو أن ترتكب الجريمة في الحاسب الآلي يكون متصلا عن بعد بحاسب آخر.

فالدخول غير المصرح به هو الولوج إلى المعلومات والمعطيات المخزنة داخل نظام الحاسب الآلي دون رضا المسئول عن هذا النظام، أو هو إساءة استخدام الحاسب الآلي ونظامه عن طريق شخص غير مرخص له باستخدامه والدخول إليه للوصول إلى المعطيات.

---

[132]Michèle Cristofari,Hayani Nawel: La dignité en droit de la communication audiovisuelle, La dignite ,pu-aix-Marseille,2003,p253.

[133] اتفاقية بودابست المتعلقة بالجرام المعلوماتي أو "اتفاقية بودابست بشأن الجريمة السيبريانية"، أبرمت في 23-11-2001 من طرف 26 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز النفاذ في 2004، واعتمدت الاتفاقية تقريرها التفسيري من طرف لجنة وزراء مجلس أوروبا في دورته التاسعة بعد المائة. عن: خلايفية هدى: الإطار القانوني والداخلي لحماية الخصوصية على الانترنيت، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مجلة دولية تصدر فصلية عن مركز جيل البحث العلمي، العدد26 يونيو 2019 ،ص46.

Scanné avec CamScanner

وقد عرف أيضا أنه بمثابة عملية ولوج غير شرعي إلى نظام التشغيل في الحاسب من قبل أشخاص لا يملكون صلاحيات الدخول، وذلك بهدف القيام بأعمال غير قانونية مثل التجسس أو السرقة أو التخريب مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة هؤلاء الأشخاص على نقل ومسح، أو إضافة ملفات وبرامج، أو القدرة على التحكم بنظام التشغيل وإصدار الأوامر.

يحرص الأشخاص على سرية محادثاتهم ومراسلاتهم، ويعمل كل شخص بحذر حتى لا يتم البوح بأسراره إلى الغير دون علمه، إلا أن تطور وسائل التصنت والاختراق الحديثة جعلت من السهل استراق السمع والاطلاع على مراسلات وخصوصيات الغير، مما دفع بأغلب التشريعات لتجريم انتهاك سرية المراسلات و المحادثات الخاصة[134].

ب-أبعاد اتفاقية الملاذ الآمن (safe harbor):

قامت لجنة التجارة الفدرالية بإعداد اتفاقية الملاذ الآمن الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تفادي هذا النقص في القواعد المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في القانون الأوروبي، اتفاقية توجب في محتواها على كل شركة راغبة في تلقي بيانات شخصية من إحدى دول الاتحاد الأوروبي أن تلتزم بمستوى حماية ملائمة لتعليمات التوجيهة رقم 95-EC-46، وكذلك التوجيهة المرقمة2002-58 لسنة 2008 حول الخصوصية الالكترونية، والإطار التنظيمي لعمل المجلس الأوروبي حول حماية البيانات الشخصية في مجال العمل والتعاون القضائي.

134 لؤي عبد الله نوح: مدى مشروعية المراقبة الالكترونية في الإثبات الجنائي، وحجية الدليل الإلكتروني المستمد من التفتيش الجنائي وعوامل حجية الصورة والصوت في الإثبات الجنائي، دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1 ،2018، ص143.

Scanné avec CamScanner

يعتبر الملاذ الآمن بمثابة حل للشركات الأمريكية الموجودة في أمريكا باحترام كافة القواعد المتعلقة بحماية البيانات الشخصية التي حددتها لجنة التجارة الفدرالية الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أنه من الضروري الحديث عن ظهور تقنيات حمائية جديدة للبيانات التشريعية خاصة مع التطور التكنولوجي الحديث، أي بمعنى الخضوع للحماية الاستباقية المبكرة للبيانات الشخصية، فتنص الحيثية 46 من التوجيه الصادر في 23 نوفمبر 1995 التي تتضمن بعض المسائل المشتركة من أجل تحقيق حماية مماثلة المفهوم، كما يجب أن ينص صراحة على مشروع القانون الجديد الخاص بالاتحاد الأوروبي على هذا النحو، وسوف يتضمن هذا الشكل الجديد من الحماية شكلا من أشكال المسؤولية في القانون، وتقع المسؤولية على عاتق المسئول عن معالجة البيانات في حالة إخلاله بالتزاماته كعدم اتخاذ الإجراءات الحمائية الاستباقية للبيانات الشخصية، ولابد من الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين رؤى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بشأن المبادئ التي يقوم عليها الملاذ الآمن بخصوص مراحل توفير الحماية الكافية للبيانات الشخصية، ومع ذلك يبدو أن التشريع الأوروبي يقف عاجزا عن مواكبة التطور الذي يشهده العصر الرقمي، وقد كان ذلك سببا لإعادة النظر في مبادئ الملاذ الآمن حيث يحتوي مشروع القانون الأوروبي على 13 توصية تهدف إلى جعل الاتفاقية أكثر فعالية كما أشارت المفوضية الأوروبية إلى ضرورة تحسين الملاذ الآمن لتثبيت حماية أفضل[135].

حلت محل الملاذ الآمن اتفاقية "درع الخصوصية الأوروبية الأمريكية، إذ تجدر الإشارة إلى أن الجهود الدولية في مجال حوكمة الانترنيت باتت تتطلب التعامل مع كافة المتغيرات، وبالأخص حالة الانفتاح من قبل الدولة لإشراك كافة الفرقاء، وأصحاب المصلحة في صيانة السياسات المثلى للتعامل مع الانترنيت،

---

135 محمد أحمد المعداوي: حماية الخصوصية المعلوماتية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة، ع 33، ج4،ص 1980.

Scanné avec CamScanner

كما أن التهديدات العابرة للحدود فرضت على الدولة أن تنفتح مرة أخرى على الخارج لتعزيز التعاون لمواجهة تهديدات أمن الخصوصية والفضاء الالكتروني بشكل عام، وتمثل عملية البدء في تطبيق اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية من قبل الاتحاد الأوروبي بداية حقيقية بقصد احترام كافة قواعد حماية البيانات الشخصية ليس فقط في دول الاتحاد، بل كذلك عبر نشرها كثقافة واتجاه عالمي لحماية المستخدمين خارج الاتحاد الأوروبي، ويستمر عدد البلدان التي تحصلت على اعتراف رسمي من الاتحاد ب"كفاية" معاييرها في التزايد[136].

نصوص تدعمت لاحقا بإصدار قوانين أوروبية في نهاية 2011 لمحاربة الاتجار بالأشخاص سواء أطفال، نساء أو أيادي عاملة باستعمال الأنترنت، وألحت على مراجعة المواد الإعلامية وتتبع أماكن أصحابها في الصفحات المفتوحة أو النوادي المغلقة، والتضييق على بعض التطبيقات والبرامج التي تتعقب مواقع المستخدم وأمكنة تواجده بغرض طرح عروض اشهارية و الاعتداء على الحق في الخصوصية باختراق البيانات الشخصية من خلال التطبيقات التي تبتز فيها الشركات متعامليها بتقديم خدمات مقابل إعطاء بيانات عن وضع المستخدمين المالي، حالتهم الصحية، سنهم ، بياناتهم الخاصة.

و في إطار السعي الحمائي ضد التجاوزات من مخاطر الأنترنت اتجهت لجنة الحريات المدنية والعدالة ببرلمان الاتحاد الأوروبي إلى حظر استخدام المراهقين لمواقع التواصل الاجتماعي[137]، وباقي خدمات

---

[136] عادل عبد الصادق: البيانات الشخصية الصراع في القرن الواحد والعشرين، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، د.ط ،2018، ص52.

[137] إن مواقع التواصل الاجتماعي هي منظومة شبكات الكترونية التي تسمح للمستخدم فيها بإنشاء حساب خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات، وهذا بالتعرف إليهم ومشاركتهم خصوصياتهم، وتصنف هذه المواقع ضمن الجيل الثاني من الويب، وسميت اجتماعية لأنها أتت من مفهوم "بناء المجتمعات". وتعرف أيضا أنها مواقع الكترونية تتيح للأفراد خلق صفحة خاصة بهم، يقدمون فيها لمحة عن شخصيتهم أمام جمهور عريض أو محدد وفقا لنظام معين يوضح قائمة لمجموعة من المستخدمين الذين يشاركونهم

Scanné avec CamScanner

الجيل الجديد للأنترنيت الذي أتاح إمكانيات جديدة في الاتصال عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوكFace-book، فايبر، توتير twitter، جوجل، سنابشات، أنستغرام، التيك توك، وغيرها، ومع انتشار استخدام هذه المواقع ظهر نوع جديد من الجماعات الإنسانية اصطلح عليها .بالمجتمع الافتراضي[138]. ينظر حاليا إلى أنه من غير القانوني لتلك الشركات التعامل مع البيانات من أي شخص لم يبلغ السن القانوني، وكان هناك اتجاه إلى رفع السن من 13 إلى 16 سنة، والسن الأول أي 13 كان موحدا في أمريكا والاتحاد الأوروبي، تحت طائل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وأن معالجة بيانات الشخص الذي يقل عمره عن 16 سنة لا يكون قانونيا، إلا بعد أخد موافقة أولياء الأمور، مما يستوجب على الشركات أن لا تقبل فتح أي حساب أو تحميل تطبيق لشخص دون سن 16 سنة، إلا بعد الحصول على الإذن من الوالدين، نفس الشركات الكبرى شنت حملة واسعة للتنديد بالإجراء، لأن رقم أعمالها كان مهدد بالتراجع.

في نفس السياق الحمائي دعى الاتحاد الأوربي مواطنيه إلى إغلاق حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك إذا ما أرادوا الاحتفاظ بمعلوماتهم الخاصة بعيدا عن رقابة وتجسس خدمات الشركات الأمريكية، وقد قضت محكمة العدل الأوروبية بإلغاء اتفاقية الملاذ الأمن safe harbour المشار إليها أعلاه، والتي كانت تسمح للشركات الأمريكية كميكروسفت وفاسبوك بنقل بيانات المواطنين الأوروبيين إلى

الاتصال، مع إمكانية الاطلاع على صفحاتهم الخاصة أيضا. عن: غالية غضبان، أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية لدى الطلبة الجزائريين في ظل العولمة الإعلامية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال ،تخصص وسائل الإعلام والمجتمع سنة 2018، ص71.

138 يطلق على مجتمع يتفاعل في بنية الكترونية ويشترك أعضاءه في الكثير من الروابط والاهتمامات، ويسعى إلى تعويض الهوية الحقيقية للفرد بنسج هويات غير متعلقة بالحيز المكاني وتقلل من الشعور بالانتماء إليه فهو "المجتمع المفتوح بدون حدود". عن: محمد شمدين: كتاب الهوية الافتراضية في المجتمعات العربية http://harmoun.org

Scanné avec CamScanner

أمريكا التي سبق لها وأن تعهدت بحماية تلك البيانات، لكن الوضع تغير واتضحت الحقيقة بكشف ادوارد سنودن في 2013 عن وثائق تثبت تجسس الاستخبارات الأمريكية على بيانات المواطنين .

بذلك فان انشغال الكشف عن التصرفات غير القانونية في ظل مكافحة الجرائم الالكترونية المرتبطة بالأنترنت يتحقق بتسهيل التعاون، ووضع قواعد لمتابعة مرتكبي الجرائم وتوصيف دقيق للجرائم وتوفير وسائل التحقيق فيها بإنشاء أجهزة متخصصة وتمكينها من التحري وإصدار التسخيرات بإلزام مقدمي الخدمات من تخزين المعطيات وفرض التعاون في حدود القانون مع السلطات الأمنية[139].

ج- عندما تكون التكنولوجيا في خدمة الأمن:

إن الروابط بين الشركات المعلوماتية والحكومات تحت طائلة حماية الأمن القومي الداخلي تظهر في سعي هذه الأخيرة في البحث عن مدن آمنة مستقبلية، والمدن الذكية تعني أنها متصلة بالتكنولوجيا، أصبحت الدول الكبرى تميل أكثر إلى السيطرة على تحركات أفراد المجتمع، لهذا نجد في شوارعها الكثير من الكاميرات عن طريق الاستعانة بالشركات الكبرى بنشر أنظمة المراقبة والتعقب الالكتروني، حتى في حالة مراقبة وضع السائقين لأحزمة الأمان في سياراتهم.

استخدام التقنية قد يضر بالحريات لأنها مصممة للسيطرة على الأفراد، عندها قد يثور تساءل ماذا لو طالبت السلطات العمومية من الشركات المعلوماتية اطلاعها على بيانات الأفراد من المواطنين أو الأجانب المتواجدين فوق أراضيها؟ بتتبع أهمية المسألة يتبين أن الصين أصدرت في 2017 قانونا يلزم الجميع بما فيها شركات الهواتف والمعلوماتية بالتعاون مع السلطات العامة والأجهزة الاستخباراتية، مما

139

Jacques Berleur et Yves Poullet,p 473.

Scanné avec CamScanner

يؤكد قدرة تأثير السلطات الحكومية على نشاط المؤسسات التكنولوجية والمساس باستقلاليتها، ويتضح الطرح أكثر في تعرض المدير العام لشركة علي بابا الصيني ج. با للمضايقات، وحديث عن اعتقاله لحد اليوم لما يزيد عن شهرين بعد قيامه بانتقاد قرارات الحكمة الصينية، نفس تلك الضغوط والالزامات قد تكون قائمة بشكل أقل حدة في النظم الديمقراطية ومنها الولايات المتحدة في مواجهة الشركات الكبرى كآبل وفايس–بوك، تويتر، هذه الأخيرة قامت بوقف ثم إلغاء حساب رئيس الجمهورية على منصتها بسبب دعوته للعنف في أحداث الكونغرس أثناء المصادقة على نتائج الانتخابات الرئاسية، وحصول انتقادات من الجانبين وتصميم الشركة على موقفها رغم هبوط أسهمها نتيجة قرارها في حدود ال7٪ بخسائر قدرت بحوالي 3 مليار دولار، فالضغوط السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية قائمة، لكنها تبقى متباينة بسبب إمكانية اللجوء إلى القضاء عند طلب الحصول على بيانات الأفراد أو رفض تسليمها تحت داعي الحق في الخصوصية وسرية البيانات.

ثانيا: الحماية من مخاطر المعلوماتية في الاتفاقية العربية:

يتبين من قراءة نصوص الاتفاقية العربية المصادق عليها بمرسوم 2014 لمكافحة الجرائم الالكترونية التي أبرمت في القاهرة، بأن الهدف الأساسي من ورائها حماية مصالح الدول قبل تمكين الأفراد من حقوقهم من ذلك ما جاء في المادة الأولى بالنص على تعزيز التعاون وتدعيمه بين الدول العربية في مجال مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدرء أخطار هذه الجرائم حفاظا على أمن الدول العربية ومصالحها وسلامة مجتمعاتها وأفرادها، وعلى حماية سيادة الدول من الجرائم الالكترونية المرتكبة بحسب المادة الرابعة4 بالتزام كل دولة طرف على نحو يتفق مع مبدأي المساواة في السيادة الإقليمية للدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

Scanné avec CamScanner

كما تبنت المادة الخامسة 5 من الاتفاقية النص على أن تلتزم كل دولة طرف بتجريم الأفعال المبينة وفقا لتشريعاتها وأنظمتها القانونية، بينما ورد في المادة 12 النص على تجريم الإباحية والتشديد في الفقرة الثانية العقوبة على الجرائم المتعلقة بإباحية الأطفال والقصر، وهذا عند حيازة مواد محضورة أو مواد مخلة بالحياء للأطفال والقصر على تقنية المعلومات أو وسيط تخزين تلك المعلومات، لتتضمن الاتفاقية في نص المادة 14 جريمة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة بواسطة تقنية المعلومات. وأشارت بنود الاتفاقية في المواد 23 وما يليها إلى التحفظ العاجل على البيانات المخزنة في تقنية المعلومات وتبني الإجراءات الضرورية لتمكين السلطات المختصة من إصدار الأمر أو الحصول على الحفظ العاجل للمعلومات المخزنة، بما في ذلك معلومات تتبع المستخدمين والتي خزنت على تقنية معلومات، وخصوصا إذا كان هناك اعتقاد أن تلك المعلومات عرضة للفقدان أو التعديل. وتلتزم كل دولة طرف في الاتفاقية بتبني ما يلزم من الإجراءات لإلزام الشخص المسئول عن حفظ تقنية المعلومات للإبقاء على سرية الإجراءات طوال الفترة القانونية المنصوص عليها في القانون الداخلي. إضافة إلى تحديد مزودي الخدمة ومسار بث الاتصالات والجمع الفوري لمعلومات تتبع المستخدمين أو تسجيلها عن طريق الاستعانة بمزود الخدمة ضمن اختصاصه الفني، كما تلتزم كل دولة طرف بحسب مواد الفصل الثالث باتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام مزود الخدمة بالاحتفاظ بسرية أية معلومة عند تنفيذ الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 28 من المرسوم المذكور أعلاه .

المخاوف من التبعات ظهرت في وجود إرادة تنظيم وتوجيه الاستعمال المغرض ولمقاصد الاضرار مثلا أثناء الأزمات الاجتماعية والتي مرت بها بعض النظم العربية دفعت بها بشكل متسارع وغير مدروس إلى

Scanné avec CamScanner

قطع الشبكة كتدبير احترازي[140]، تبعا لذلك فرضت القواعد القانونية الوطنية حماية ذات طابع جزائي في مواجهة تجاوزات معلوماتية بحق الخصوصية الذي كفلته المواثيق الدولية.

الفرع الثاني: الحلول القضائية في مواجهة مخاطر الجرائم الالكترونية:

شهدت التطبيقات القضائية في النظام الأوروبي تكريسا عمليا في تطبيق قواعد الحماية لصالح الأفراد والهيئات والدول، ويتضح ذلك جليا من خلال أحكام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان في حضر التصوير باستعمال الأنترنت، ومواجهة جرائم الاستغلال الجنسي عن طريق استخدام نفس التقنية، وتطبيقات أخرى تكرس مبادئ حماية جديدة وتمثل تحديا لتنامي الجرائم المعلوماتية بفرض جزاءات ردعية موازية لحدة المخاطر القائمة. هذه التطبيقات أوجدت حماية عملية من المخاطر الالكترونية بفرض الحماية القضائية أوروبيا جراء استعمال الوسائل المعلوماتية، وإتاحة الفرصة لتمكين القضاء الأوروبي على مستوى الدول أو ما بين الدول للقيام بدوره كاملا في تكريس الحماية، وهذا بإمكانية رفع دعوى قضائية ومتابعة المخالفين، ومن بين صور التدخل القضائي الأوروبي نجد تلك الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على نحو السعي للحد من استعمال الأنترنت للتحكم في سلوكيات الأفراد داخل المجتمع[141]، وهذا بتجريم وحضر بعض السلوكيات المنافية للقواعد والأخلاق مثل حضر التصوير في وضع مخل، الحماية في مواجهة الاستغلال الجنسي عن طريق الأنترنت، حيازة والابتزاز المالي باستغلال الصور الخليعة.

---

[140] اتفاقية القاهرة حول الجرائم الالكترونية المصادق عليها بمرسوم رئاسي 2014.

[141] Paccoud. Pierre: l'enfant et la jeunesse à l'ère de l'informatique, conférence donnée le 20-11-2013.

Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: الجزاءات العقابية المقررة في حق الجرائم الالكترونية:

يعد الجزاء العقابي أسلوبا ردعيا في التصدي لمخاطر الجرائم المعلوماتية بمختلف صورها، وقد نصت في هذا الصدد المادة 303 من قانون العقوبات بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات كل من يعتدي على الحق في الخصوصية بأي وسيلة كانت بالتقاط أو تسجيل بغير رضا المعني باستعمال وسائط الكترونية[142]. كما نصت المادة 394 من ق.ع بأنه يعاقب بالحبس من 3 أشهر إلى سنة كل من يدخل أو يبقي عن طريق الغش في كل جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك، وتضاعف العقوبة إن ترتب عن ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة.

جاء إقرار القواعد في المجال العقابي لمواجهة الأفعال التي تمس بالحقوق وتحرم من الحق في الحرية باستعمال التقنية بقصد حماية حقوق الأفراد والمجتمع وضمان معاقبة الجاني، كما أنه في ظل مواكبة التطور أقر المشرع في إطار السياسة العقابية تدابير تساير الجانب التقني المستجد بإدراج العمل بالسوار الالكتروني في بعض الجرائم بإصدار مرسوم يمكن مدير مصالح السجون والإدماج بعد رخصة من قاضي تنفيذ العقوبات إجراء تعديلات على مواقيت بقاء المحكوم عليهم تحت رقابة الكترونية بالنظر إلى تطور شخصيتهم والوضعية المادية والعائلية والاجتماعية، وان كان الإجراء مبرر بممارسة نشاط مهني أو تربص أو البحث عن عمل[143].

---

[142] صبرينة بن سعيد، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة، 2015، ص09.

[143] Décret n° 2020-187 du 3 mars 2020 relatif aux aménagements de peine et aux modalités d'exécution de la peine de détention à domicile sous surveillance électronique, JORF n°0054, www.legifrance.gouv.fr

Scanné avec CamScanner

استحداث الجانب التقني يندرج ضمن إضفاء تدابير بدائل العقوبة السالبة للحرية الحبس والسجن في قطاع العدالة، بموجبها يتم إخضاع الجاني لمجموعة من الالتزامات والغرض منها هو التأهيل وإعادة الإدماج المعلوماتي، وبالتالي تحقيق الغرض من العقاب الذي تقتضيه مصلحة المجتمع والوضع تحت نظام المراقبة الالكترونية بالسوار الالكتروني في الدعوى العمومية وتنفيذ العقوبات، وتعزيزا لمبدأ قرينة البراءة حيث نصت المادة 125 مكرر 1 ق.ا.ج على أنه "يمكن لقاضي التحقيق أن يأمر بأخذ ترتيبات من أجل المراقبة الالكترونية، غير أنه لم تصدر أي نصوص تطبيقية لتبيان شروط وإجراءات العمل به[144]، ولقد صدر أول حكم من طرف قاضي التحقيق للمحكمة الابتدائية لولاية تيبازة بدل الحبس المؤقت بوضع بدائل الكترونية على شخص متهم بالضرب والجرح بالسلاح الأبيض بمقتضى قواعد قانون 18-01 المتضمنة الآليات الجديدة في التعامل مع بعض المدانين جزائيا بتفعيل تكنولوجيا السوار الالكتروني[145].

---

[144] نصت المادة 132-26-1 من قانون العقوبات الفرنسي على أنه في حالة صدور حكم إدانة متضمن عقوبة أقل أو تساوي سنتين أو أقل أو تساوي سنة في حالة العود، يمكن أن تقرر المحكمة المصدرة للحكم بطلب من المحكوم عليه أو محاميه أو من المحكمة من تلقاء نفسها بعد موافقة المحكوم عليه أن تنفذ العقوبة السالبة للحرية كليا أو جزئيا بالوضع تحت المراقبة الالكترونية إذا تمكن المدان من تقديم واثبات المتطلبات القانونية، والمتعلقة أساسا بممارسة نشاط مهني دائم أو مؤقت أو تكوين مهني أو تربص بهدف الالتحاق بمنصب عمل أو إثبات المساهمة الفعالة في مساعدة عائلته أو متابعة معالجة طبية أو حالة بذله لمجهودات في إعادة التأهيل.

[145] قانون 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأول 1439 الموافق ل 30 يناير 2018 المتمم ب قانون رقم 05-04 المتضمن قانون السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي المحبوسين .

Scanné avec CamScanner

الخاتمة

Scanné avec CamScanner

تمثل الإدارة الالكترونية في الوقت الحالي بما لا يدع مجالا للشك أهمية بالغة في حياة الفرد ومسار الهيئات ومستقبل الدول في شتى القطاعات الحيوية، لكن مشروع الفكرة لا يتحقق إلا بواسطة إعداد محكم وتحضير جيد بإمكانات ومقومات تفضي إلى إدراك بأن هنالك وظائف تكاملية تحتاج إلى تنسيق وانسجام للوصول بمشروع الإدارة الالكترونية إلى منتهاه ويتحقق معه مفهوم الحكومة الالكترونية، إذ حتى تتحقق الأولى لا بد من وجود قناعات حقيقية لتجسيد الفكرة وتعميمها سياسيا، إداريا، واقتصاديا. كما أن مشروع الإدارة الالكترونية قد لا يتجسد على أرض الواقع لاستحكام وجود ظاهرة الأنترنت بمساوئها وبسبب دور السلطات العمومية التحكمي الواسع وعدم الانفتاح على سوق بقيت لفترة طويلة منغلقة لضعف الإقبال الاستثماري تنافسيا في سوق معلوماتي منتعش.

يظهر واقع الإدارة الالكترونية بالتالي إلى ضرورة مراجعة سياسة الرقمنة على مستوى الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة سواء بسواء، وبالتالي يتوجب أن لا يقتصر الطابع الالكتروني والرقمي على خدمات بعينها المحدودة في مجالها ومضمونها وبأن تتعدى إلى مستوى أرقى بتوسيع التواصل في إيصال الانشغالات والتمكين من الاطلاع على مصادر المعلومات لتعم الفائدة الجميع. لهذا انتهينا في دراسة موضوع مقومات الإدارة الالكترونية ومتطلباتها إلى استخلاص جملة نتائج تظهر في الآتي:

أولا: في الجانب الفردي والموطناتي الذي يخص المرتفق والمتعامل، والمستهلك والزبون فمن الضروري وضع ضوابط فردية تحكم عملية تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية على أرض الواقع بالمنظور القريب والمتوسط زمنيا، لأن صلة المتواصل بالمعلوماتية تجعل منه قارئا أو زبونا الكترونيا أو مستهلكا بخلاف ما جرت عليه السياسات المطبقة قطاعيا وبشكل أفقي محدود جاء، فالمشرع الجزائري حاول تحديد قواعد الإدارة الالكترونية من خلال تذبذب في المواقف والمصالح دون إدراك لحركة التطور التنظيمي والتقني المتصاعدة في النظم القانونية المعاصرة، لأنه من الأوجب عدم إهمال تحولات الواقع ومتطلبات العصر

Scanné avec CamScanner

واحتياجات الفرد والجمهور في الحصول على خدمة ذات نوعية وبأقل تكلفة ممكنة في ظل منافسة متاحة للجميع.

ثانيا: في الجانب التشريعي البحث عن تشريع الكتروني بمقومات تطور موضوع التقنين وحركيته من خلال تفعيل إدارة الكترونية عصرية للعمليات الإدارية والتجارية بعيدا عن الجمود أو تحسبا لعدم تكيف القواعد التقليدية القائمة مع متطلبات حركية السوق بمفهومه الواسع بدعم الرقابة وتحديد المسؤوليات القانونية وتكريس احترافية التعاملات التسويقية والخدماتية، وبعيدا عن الإغفال التشريعي وفوضى المنافسة والممارسة، وتنظيم الإشهار والإعلان الالكتروني ضمن حدود ممارسة الحقوق والالتزام بالواجبات القانونية والأخلاقية، والتصدي للاحتكارية بكافة أوجهها وسلبياتها على الفرد والمجتمع.

ثالثا: أما على الصعيد المؤسساتي يستهدف إرساء الجانب التنظيمي لكل مناحي القطاعات الحيوية في الدولة سواء تلك الإدارية، أو المهنية بضرورة إصلاح آليات الدولة وهيئاتها الإدارية، وفق المعطيات الرقمية الجديدة[146]، وتقويم مرافقها بما يتلائم والنوازل المستجدة منها خصوصية ظاهرة التخلي عن الطابع المادي واعتماد طرق التواصل الالكتروني بإصدار نصوص خاصة مفعلة مثل التوقيع والتصديق الالكتروني، الإثبات الالكتروني، رقابة شرعية تصرفات التواصل الافتراضي، نزع الطابع المادي عن الصفقات العمومية، دون إغفال ضرورة ربط الأطراف المعنية بالعملية التجارية والتسويقية الإلكترونية ونقصد بها الدولة، المؤسسات الكبرى، الأشخاص المعنوية والطبيعية بحتميات تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وحاجة تلك الأطراف إلى الامتثال في تعاملاتها لخصوصية آليات سلطة تنظيم التعاملات بشتى أصنافها والتي لا محالة تساعد السلطة العامة في قيامها بمهام دقيقة ومتخصصة بصلاحيات

[146] Jean-Jacques.Lavenue: Cyberloi, mise en place d'une administration électronique et benchmarking, Université de Lille 3,date de consultation le 31 mai 2019.

Scanné avec CamScanner

تنظيمية ذات أصل تنفيذي وأخرى ذات طبيعة ردعية، كل هذا يسهل ظروف ممارسة عملية الأتمتة والحوسبة المتصلة بالتقنية المتطورة تساعد على وضع ضوابط استخراج السجل التجاري الالكتروني وتكاليف وحقوق إنشاء المواقع والمنصات التجارية الرقمية والحصول على الاسم التجاري بها، وكيفية الحفاظ والدفاع عن حقوق مزودي الخدمات، والمستفيدين منها سواء زبائن أو مستهلكين .

رابعا: إن من مهام الهيئات سواء العامة أو الخاصة التي تنشط في شتى القطاعات الحيوية في الدولة التناغم في أدوارها ضمن قواعد وأهداف مدروسة تكمن ضمن رؤية موحدة عند أداء الوظائف الخدماتية والإدارية والتجارية في إطار الفضاء الشبكي الالكتروني المفتوح على المتعاملين بشتى مواقعهم المهنية والوظيفية، تحقيقا لحماية كافية للمستهلك والزبون وتأمين من صور التجاوزات التي قد تقع جراء الممارسات غير القانونية.

خامسا: دعم مبادرات المنافسة للرقي بالخدمة الشبكية في إطارها القانوني بين المتعاملين والسعي إلى احترام قواعدها، وتجنب الممارسات الاحتكارية التي يكون لها تبعات عكسية على المواطن في شتى القطاعات .

سادسا: تدخل الهيئات العمومية بوضع قواعد تنظيم وتسيير تحرص على تطبيق القواعد في مفهوميها القانوني والأخلاقي، بل وحتى من المنطلق التحديد الذاتي جد ضروري وحاسم للحد من فوضى التعاملات الشبكية عبر الوسائط والمنصات الالكترونية وطرح قواعد تشريعية وتنظيمية أكثر احكاما للتصدي للممارسات المستجدة والتي تحتاج إلى تدخل حمائي من خلال دعم قواعد مرنة غايتها تحقيق المصلحة العامة بقصد الحفاظ على النظام العام الاقتصادي بسبب اتساع الأدوار التسويقية والتجارية وتمدد نطاق الحدود لكون أن الإنترنت قد رسم حدود مغايرة، إذ أنه يعد الحد الجديد في طابعه التكنولوجي والاقتصادي والإشهاري، فلا بد من وضع ضوابط لتلك الحدود.

Scanné avec CamScanner

أما عن التوصيات التي يمكن طرحها في نفس الموضوع فإنها تتلخص في التالي:

- البحث عن تنسيق بين كافة القطاعات تشرف عليها هيئة سيادية تتمتع بسلطة قرار حتى تكون الانطلاقة واحدة وبحركية متقاربة دون تفاوت كبير، بطرح مشروع الإدارة الالكترونية بمشاركة جميع الفاعلين، وأن لا تطرح الفكرة من جهة مركزية أو محلية أو قطاع دون غيره، بل من جهة سيادية، وقد يكون تتحقق الجدوى بالانطلاق من فكرة العمل على تحقيق الحكومة الالكترونية ليسهل تعميم الإدارة الالكترونية ابتداء واقتداء، وهذا في إطار بناء استراتيجية طويلة المدى يتم انجازها على مراحل.

-البحث عن المسار الصحيح لإضفاء الطابع الالكتروني على خدمات الإدارة التي تنفتح على إسهامات القطاع الخاص في تطوير خدمة ذات جودة ونوعية بأقل التكاليف تعتمد أساسا المكننة، الحوسبة، الأتمتة.

-ضرورة وضع استراتيجية متراوحة المدة لتجسيد فكرة الإدارة الالكترونية حتى تعم كافة مناحي الحياة بما يعود بالفائدة على المواطن المرتفق والزبون والناخب.

-الرقي بمفهوم المواطناتية في شتى القطاعات وهذا في إطار تعميم فكرة المواطن الالكتروني .

Scanné avec CamScanner

الملحق

Scanné avec CamScanner

المصطلحات التقنية:

-**http**:hyper text transfer protocol:

-يقصد برمز البرتوكول النص الفائق أو برتوكول نقل النص التشعبي، يعد الطريقة الرئيسية والأكثر انتشارا لنقل البيانات في الشبكة العنكبوتية العالمية، الهدف الرئيسي من بنائه إيجاد الطريقة الأفضل لنشر واستقبال صفحات .html

-**Html**: Hyper text markup language:

-يقصد بلغة ترميز النص الفائق، وهي لغة تستخدم في إنشاء وتصميم صفحات ومواقع الويب، وهي من أقدم الرموز وأوسعها استخداما، وتعطي متصفح الأنترنت وصفا لكيفية عرضه لمحتوياتها ، ووظيفة لغة هذا الترميز هي وصف بنية صفحات الويب هيكليا.

-Internet:

-**الأنترنت**: شبكة معلوماتية عالمية تتكون من مجموعة شبكات دولية، محلية وخاصة موصولة فيما بينها عن طريق بروتكول اتصال IP ، تعمل معا بهدف تقديم واجهة موحدة لمستعمليها.

-IP:

برتوكول الأنترنتIP بالإنجليزية Internet Protocole، برتوكول الاتصال الأساسي في حزمة بروتوكولات الأنترنت، ويشكل الأساس الذي تعتمد عليه عملية توجيه Routing الرزم ضمن الشبكة ويسمح ذلك بالاتصال بين الشبكات المختلفة. يعرف البروتوكول فضاء من العناوين يتم استعمالها من طرفيات الحاسوب Computer Terminalالمستخدم لإدخال البيانات وعرضها منه، ومن الموجهات أو الموجه Router الذي يتحكم في حركة المعطيات في الشبكة ، حيث يحتوي كل منها على بطاقة شبكة

Scanné avec CamScanner

Network Interface Card: NICواحدة على الأقل تتحصل هذه البطاقة على عناوين من فضاء بروتوكول الأنترنت ، وعملية امتلاك عنوان من فضاء العناوين تسمى استضافة العنوان Hosting.

-Lan :(local area network):

-الشبكة المحلية Lan،إن من سمات الإدارة الالكترونية إمكانية تدفق البيانات بوفرة عبر الشبكة.

-Modem:

-الموديم عبارة عن جهاز الكتروني داخل أو خارج الحاسوب لإرسال البيانات عبر الهاتف أو الكابل.

-NOS: network operating Systems:

-نظام تشغيل الشبكات يكون مسؤول عن إدارة الحاسوب الآلي وملحقاته، و عن إدارة موارد الشبكة من بيانات ومعلومات وأوامر من خلال ربط مجموعة من المستخدمين على الشبكة.

يتيح هذا النظام توفير تواصل أكثر من نظام تشغيل بالحاسوب الخادم، كما يتيح نفس النظام الفرصة لواحد أو أكثر من أنظمة الإدخال والإخراج سواء لوحة المفاتيح، الفأرة، الماسح الضوئي، الطابعة والراسمات في تغيير التطبيقات المختلفة التي يجري تنفيذها من خلال الشبكة.

-Web server:

-يقصد بخادم أو ملقم الويب أو الشبكة هو البرنامج الذي يسمح بالتجول على شبكة الأنترنت باستخدام متصفح الويب عن طريق توفير الصفحات بصيغة لغة رقم النص الفائق html، وغيرها من الصيغ المستخدمة.

-system imput:

-**مدخلات النظام:** عبارة عن بيانات متعلقة بالموظفين والوظائف وبيانات إدارية.

-system output:

Scanné avec CamScanner

-**مخرجات النظام:** تعني الحصول على المعلومات بعد إجراء العمليات التحويلية عليها.

-system opération:

-**عمليات النظام:** تتمثل العمليات في النشاطات التشغيلية التي تتم على المدخلات من تحليل وحساب وإحصاء لتحويلها إلى معطيات واضحة وسهلة.

-**الاتصالات الالكترونية:** يقصد بالاتصالات الالكترونية كل إرسال أو تراسل أو إرسال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو بيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الأسلاك أو الألياف البصرية أو الكهرومغناطسية.

-**الأمن السبرياني** كل الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن والآليات الأمنية والمبادئ التوجيهية وطرق تسيير المخاطر والأعمال والتكوين والممارسات الجيدة والضمانات والتكنولوجيات والتي يمكن استخدامها في حماية الاتصالات الالكترونية ضد أي حدث من شأنه المساس بتوفير وسلامة وسرية البيانات المخزنة أو المعالجة أو المرسلة.

-**المتعامل:** يعد متعاملا كل شخص طبيعي أو معنوي يستغل شبكة الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور و/أو يقدم للجمهور خدمات الاتصالات الالكترونية.

-**المتعامل التاريخي:** اتصالات الجزائر، متعامل صاحب رخصة إقامة واستغلال شبكة اتصالات الكترونية ثابتة مفتوحة للجمهور.

-**المتعامل القوي:** كل متعامل شبكة اتصالات الكترونية مفتوحة للجمهور يمارس نفوذا معتبرا في السوق الوطنية للاتصالات الالكترونية أو في السوق المعنية للاتصالات الالكترونية.

-**المستعمل النهائي:** كل مشترك يستعمل خدمات الاتصالات الالكترونية و/ أو شبكات الاتصالات الالكترونية المفتوحة للجمهور لأغراضه الخاصة.

Scanné avec CamScanner

-**المشترك:** كل شخص طبيعي أو معنوي طرف في عقد مع متعامل للاتصالات الالكترونية أو مورد خدمات للاتصالات الالكترونية من أجل تقديم تلك الخدمات.

-**ارتفاق لا سلكي كهربائي:** ارتفاق يتمثل في تحديد علو الحواجز في المناطق المعينة في مناطق الإرسال والاستقبال، وهذا تفاديا لاضطراب الموجات اللاسلكية الكهربائية التي ترسلها أو تستقبلها هذه المراكز.

-**التوقيع الالكتروني:** يتمثل التوقيع الالكتروني في بيانات في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق.

-Certification électronique:

-**التصديق الالكتروني:** تقتضي الموثوقية في وسيلة التصديق عند عدم إمكان إثبات العكس بعد وضع التوقيع الالكتروني، وكانت هوية الموقع أكيدة وسلامة العقد مضمونة.

-**المعطيات ذات الطابع الشخصي:** يتعلق الأمر بكل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالرجوع إلى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية المتعلقة بالصفات الوراثية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية.

-**معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:** يقصد بالمعالجة كل عملية أو مجموعة عمليات منجزة بطرق أو بوسائل آلية أو بدونها على معطيات ذات طابع شخصي مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم الحفظ أو الملائمة أو التغيير أو الاستخراج أو الاطلاع أو الاستعمال أو الإيصال عن طريق الإرسال أو النشر أو أي شكل أخر من أشكال الإتاحة أو التقريب أو الربط البيني، وكذا الإغلاق أو التشفير أو المسح أو الإتلاف.

Scanné avec CamScanner

-**المسؤول عن المعالجة:** كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص أو أي كيان أخرأو يقوم بمفرده أو بالاشتراك مع الغير بتحديد الغايات من معالجة المعطيات ووسائلها.

يشار أن المقصود **بالغير** كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص أو أي كيان أخرغير الشخص المعني المسؤول عن المعالجة أو المعالج من الباطن والأشخاص المؤهلون لمعالجة المعطيات الخاضعون للسلطة المباشرة للمسؤول عن المعالجة أو المعالج من الباطن.

-**المعالج من الباطن:** كل شخص طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص يعالج معطيات ذات طابع شخصي لحساب المسؤول عن المعالجة.

Scanné avec CamScanner

المراجع

Scanné avec CamScanner

أولا: الكتب العامة:

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية

-أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ب ت، القاهرة .

- أوليفيه دوهاميل، ايف موني: المعجم الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. الأولى 1996.

-إيمان عبد المحسن زكي: الحكومة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة 2009.

-الطائي جعفر حسن جاسم: جرائم تكنولوجيا المعلومات، رؤية جديدة للجريمة الحديثة، دار البداية ، الطبعة الأولى 2007 .

-بيومي عبد الفتاح حجازي: الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، طبعة 2004.

-هشام بشير: إبراهيم عبد ربه، التحكيم الالكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة 2012.

-عادل غزال: التسيير الالكتروني للوثائق، دار الألمعية للنشر والتوزيع، طبيعة الأولى 2012 .

- تيري دي مونبريال وجان كلين: موسوعة الاستراتيجيا، ترجمة علي محمود مقلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط الأولى 2011.

-حمزة ضاحي الحمادة: الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية 2016.

-داود عبد الرزاق الباز: الإدارة الالكترونية ، الإسكندرية منشأة المعارف 2007 .

- عبد العال الديربي، محمد صادق إسماعيل: الجرائم الالكترونية، دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى 2012،المركز القومي للإصدارات القانونية.

Scanné avec CamScanner

-فداء حامد: الإدارة الالكترونية، الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع،2015.

- مزهر شعبان العاني ،شوقي ناجي جواد: الإدارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2014.

- محمود أحمد عبابنة، جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية، دار الثقافة الأردن 2009.

- مصطفى يوسف كافي: الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة، دار مؤسسة أرسلان، دمشق 2010 .

-محمود إبراهيم غازي: الحماية الجنائية للخصوصية والتجارة الالكترونية، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى 2014.

-محمود شريفي: موسوعة الكمبيوتر حرف E ، ط 2 ، مكتبة الأكاديمية للنشر 1995 .

-مبروك حسين: تحرير النصوص القانونية ، الطبعة الثانية ،دار هومة.

- نجم عبود نجم: الإدارة والمعرفة الالكترونية، الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 2009 .

- نبراس محمد جاسم الأحبابي: أثر الإدارة الالكترونية في إدارة المرافق العامة، دار الجامعة الجديدة 2018 .

- جميل صليبا: المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية.

- محمد شمدين: كتاب الهوية الافتراضية في المجتمعات العربية، عن موقع: http://harmoun.org

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

- بارق منتظر عبد الوهاب لامي: جريمة انتهاك الخصوصية عبر الوسائل الإلكترونية في التشريع الالكتروني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط 2017.

Scanné avec CamScanner

- بن سعيد صبرينة، حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة في عهد تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة، 2015.

-بوقرط أحمد: اتفاقية التحكيم في منازعات عقود التجارة الالكترونية، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون مدني معمق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2019.

- غالية غضبان: أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية لدى الطلبة الجزائريين في ظل العولمة الإعلامية، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الإعلام والاتصال ،تخصص وسائل الإعلام والمجتمع سنة 2018.

ثانيا: المقالات:

- المعداوي أحمد محمد: حماية الخصوصية المعلوماتية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة مقارنة، ع 33، ج4،ص 1980.

- عبد الصادق عادل: البيانات الشخصية الصراع في القرن الواحد والعشرين، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، د.ط ،2018.

- فطوم بن قبي: مخاطر وتأثيرات الإعلام الجديد الاجتماعية، مجلة معارف، ع 22، يونيو 2017.

- كيريني برنار: الوضع الراهن للمبدأ العام للتجرد الإداري ، مجلة القانون العام وعلم السياسة ، ع 02 ، 2006.

- جلطي. غ، أ.عزي: دور الإعلام في الوقاية من الجريمة، الحكومة الالكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الرشيد، مجلة الحكمة، دار كنوز الحكمة، ع 13، سنة 2012 .

- خلايفية هدى: الإطار القانوني والداخلي لحماية الخصوصية على الانترنيت، ،سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مجلة دولية تصدر فصلية عن مركز جيل البحث العلمي، العدد26 يونيو 2019 .

Scanné avec CamScanner

-شريفي الشريف: مدى احترام الحق في الخصوصية في الحسابات الالكترونية على الانترنيت ،مجلة القانون و المجتمع، ع 07،جامعة أدرار، جوان 2016.

-شاهد. ا، ا.عرابة، ع.دفرور: تقييم تجربة الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، ع3، 2016.

- فرطاس فتيحة: عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 16 ،2016.

-ماشاء الله الزوي: المواجهة الجنائية للبريد الالكتروني الدعائي المزعج والمضلل، المؤتمر الدولي الرابع عشر، الجرائم الإلكترونية، مركز الجيل للبحث العلمي لبنان24 مارس 2017.

- مشري راضية: الحماية الجنائية لبرامج الحاسوب في ظل قانون حق المؤلف، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، ع 2،2010 .

- مسعودة طلحة: الهوية الرقمية مأزق الاستخدام والخصوصية ،مداخلة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي الظاهرة الإعلامية والاتصالات في ظل البيئة الرقمية، المحور الثالث ،جامعة محمد خير بسكرة، ص2018.

- مشاعل الصباح: الجريمة الالكترونية تشكل تهديدا في ظل انتشار فيروس كورونا، معهد قطر لبحوث الحوسبة التابع لجامعة حمد بن خليفة https://www.dise.events في 09-06-2020.

Scanné avec CamScanner

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

-Carre-Demalberg.R : Contribution à la théorie générale de l'état, s.d.

-Calmes.Sylvia : Du principe de protection de la confiance légitime en droit Allemand, communautaire et Français,N.B de thèses, Dalloz 2001.

- Duffau.JM : Pouvoir réglementaire autonome et pouvoir réglementaire dérivé 1999.

- Marion Alain :Du mauvais fonctionnement de la juridiction administrative et de quelques moyens d'y-remédier, Pouvoirs.puf,1988,n46.

-Michele.Cristofari, HayaniNawll: La dignité en droit de la communication audiovisuelle,La dignité ,puaixMarseille,2003.

-Pauliat.Hélene :Le rôle des juridictions administratives françaises, Colloque Justice et administration, Limoges 2003.

-Paccoud. Pierre: l'enfant et la jeunesse à l'ère de l'informatique, conférence donnée le 20-11-2013.

-Jacques Berleur et Yves Poullet: Reguler internet,11/2002 .

-Jacques Berleur et Yves Poullet :Reguler internet, Tome 397,475 ISSN 0014-1941 Article disponible en ligne à l'adresse ,https://www.cairn.info/revue-etudes-,Distribution électronique Cairn.info.

-Lavenue.Jean-Jacques: Cyberloi, mise en place d'une administration électronique et benchmarking, Université de Lille 3,date de consultation le 31 mai 2019.

- Rivero.Jean,Waline Jean: Droit Administratif,21 édition Dalloz 2006.

-Reberto di cosmo:E.duquons l'e-citoyen!,http.www.dicosmo.org,le 05 décembre 2018.

11/2002

- JORF du 12 octobre 2013-675 DC, 9 octobre 2013 page 16838, texte n°7, cons. 26.

Scanné avec CamScanner

-JORF du 16 juin 2013-320/321 QPC, 14 juin 2013 page 10025, texte n°32, cons. 5 et 9 .

-Décret n° 2020-187 du 3 mars 2020 relatif aux aménagements de peine et aux modalités d'exécution de la peine de détention à domicile sous surveillance électronique, JORF n°0054, www.legifrance.gouv.fr

-La cour européenne des droits de l'homme, conseil de l'Europe, fiche thématique protection des mineurs. presse, Mars 2018 .

رابعا: النصوص القانونية:

-التعديل المرقم 20-251 ، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 ج.ر.ع 54 .

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 16-01، المؤرخ في 06-03-2016، ج،ر، ع 14.

-الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر وفرنسا ج. ر. ع رقم 13 لسنة 2018.

- قانون 18-07، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي وحمايتها، المؤرخ في 10 جوان 2018، ج.ر رقم 34.

-قانون 18-05 الصادر في 10 مايو 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج ر ع 28.

- قانون 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الأول 1439 الموافق ل 30 يناير 2018 المتمم بقانون رقم 05-04 المتضمن قانون السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي المحبوسين.

-قانون 15-04 الصادر في 01-02-2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.

-قانون 2014-1، الذي فوض للحكومة تبسيط وتأمين حياة المؤسسات.

- قانون الحالة المدنية المعدل المؤرخ في 09 أوت 2014،ج.ر.رقم 49.

- قانون 11-14 المؤرخ في 02 أغسطس 2011 ، ج.ر. ع: 44.

Scanné avec CamScanner

-قانون 2008-776، المتعلق بعصرنة الاقتصاد .

- قانون العقود الإدارية الفرنسي المعدل 2011-1000 في 25 أغسطس 2011.

- القانون 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الصادر في 6 فبراير 2005.

-القانون 05-10 بتاريخ 20 يونيو 2005، ج. ر، رقم 44 ،المعدل والمتمم للقانون المدني.

-الأمر رقم 2014-697 المرتبط بتطوير الفوترة الإلكترونية.

-الأمر 2005-1516 ، المعدل والمرتبط بالمبادلات الإلكترونية بين المنتفعين والسلطات الإدارية، والسلطات الإدارية فيما بينها.

-المرسوم الرئاسي 15-247، المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق المؤرخ في 20سبتمبر 2015، ج ر رقم 50.

- المرسوم رئاسي 2014-252 الصادر في 8 سبتمبر 2014 المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010، ج.ر57.

-المرسوم الرئاسي 10-236، المؤرخ في 20سبتمبر 2015، ج. ر، رقم 50،ص46.

-المرسوم التنفيذي الصادر في 30 مايو 2007 ج.ر.ع:37.

-قرار يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري ،ج.ر.ع01 المؤرخ في 14 يناير 2012.

-المرسوم التنفيذي 20-63، الصادر في 15 مارس 2020، ج.ر.ر18، ص05 و18.

خامسا: الأحكام القضائية:

-قرار مجلس الدولة بتاريخ 31 يناير 2018 رفض إلغاء قرار 11 ديسمبر 2017.

-حكم محكمة النقض الفرنسية ، الغرفة المدنية 7 مايو 2008 .

Scanné avec CamScanner

-سادسا: التقارير:

-تقرير الأمم المتحدة في المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي والتجارب الدولية، القاهرة بتاريخ 5 و6 يونيو 2011.

- أحمد بن حميدان: الميكنة والتحول إلى الإدارة الالكترونية في المجال القضائي في دبي، تقرير عن الندوة الوطنية حول إصلاح العدالة ، يومي 28 و29 مارس 2005، وزارة العدل.

سابعا: المواقع الالكترونية:

-ارم نيوز، تاريخ النشر 31ماي 2020 19، تاريخ الاطلاع يوم 01جوان 2020، desk@eremnews.com

-موقع النهار أولاين تاريخ 03 مايو 2018 ، تاريخ الاطلاع 27 نوفمبر 2019 .

-موقع الجزائر 24 تاريخ 03 مايو 2018 النهار أولاين، تاريخ الاطلاع 27 نوفمبر 2019، .

-إحصائيات موقع الجزيرة ، تم الاطلاع بتاريخ 10 -2015-10، www.aljazeera.net

-موقع وزارة التجارة الجزائرية ، الاطلاع بتاريخ 04 ديسمبر 2018 .

ربورتاج اعلامي قامت به الشبكة الألمانية الناطقة باللغة العربية dw.com, deutsche welle.

-موقع أصوات مغاربية، تاريخ الاطلاع 08-12-2019.

-جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، 08 مايو 2019 .

-جريدة الخبر 19 أبريل 2020 ، عن وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 21 أبريل 2020.

-https://w.w.w.almaany.com

-www.algerie-eco.com

-https://ar.m.wikipedia.org

-https://urispeaker.com/ar/our-services/digital-identity

Scanné avec CamScanner

الفهرس

Scanné avec CamScanner

المحتوى	الصفحة
المقدمة:	03
الباب الأول: مفهوم الإدارة الحديثة ومقوماتها:	06
الفصل الأول: مفهوم الإدارة الحديثة ومبادئها:	08
المبحث الأول: تأصيل فكرة الإدارة من الناحية الدستورية:	09
المطلب الأول: مفهوم الإدارة العامة:	10
الفرع الأول: اختلاف مواضيع التشريع عن مواضيع الإدارة	12
أولا: وظائف الإدارة العامة:	13
أ-وظيفة التخطيط:	14
ب-وظيفة التنظيم:	14
ثانيا:وسائل النشاط الإداري العامة:	14
الفرع الثاني: طبيعة الإدارة العامة:	15
أولا: أهمية الإدارة العامة:	16
ثانيا: مستويات الإدارة العامة:	16
ثالثا: أهداف الإدارة العامة:	17
المطلب الثاني: علاقات الإدارة العامة وقيودها:	20
الفرع الأول: القانون الإداري والعلوم الإدارية:	20
أولا: علاقة الإدارة بالمواطن:	21

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

Scanné avec CamScanner

ثانيا: علاقة الإدارة بالقانون:	21
أ-مسألة الشرعية:	22
ب-مسألة الانضباط بالقانون:	22
الفرع الثاني: قيود الإدارة العامة:	22
المبحث الثاني: مبادئ الإدارة العامة:	23
المطلب الأول: مبادئ الإدارة العامة المرتبطة بالمصلحة العامة:	23
الفرع الأول: مبدأ التجرد الإداري:	23
الفرع الثاني: مبدأ تقسيم العمل والتخصص:	24
الفرع الثالث: مبدأ ارتباط السلطة بالمسؤولية:	24
أولا: مبدأ مركزية السلطة وإمكانية تفويضها:	25
ثانيا: مبدأ الانضباط واحترام النظام:	25
ثالثا:مبدأ تدرج السلطة لضرورة تأمين وحدة إصدار الأوامر:	25
المطلب الثاني: المبادئ المرتبطة بحقوق الأفراد:	26
الفرع الأول: مبدأ الشرعية:	27
الفرع الثاني: حق الطعن:	27
الفرع الثالث: الثقة المشروعة	28
الفصل الثاني: مفهوم الإدارة الالكترونية ومقوماتها الأساسية:	29
المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية ونشأتها في النظام القانوني:	30

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: المقصود بالإدارة الالكترونية وضروراتها:	31
الفرع الأول: تمييز الإدارة العامة عن الإدارة الالكترونية:	32
الفرع الثاني: اختلاف مفهوم الإدارة الالكترونية عن باقي المفاهيم:	34
الفرع الثالث: الفرق بين الحكومة التقليدية والحكومة الالكترونية:	37
المطلب الثاني: نشأة فكرة الإدارة الالكترونية:	38
الفرع الأول: نشأة الإدارة الالكترونية في النظم الغربية:	38
أولا: نشأة الإدارة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية:	38
ثانيا: نشأة الإدارة الالكترونية في انكلترا:	39
ثالثا: نشأة الإدارة الالكترونية في هولندا :	40
الفرع الثاني: انتشار الإدارة الالكترونية عربيا:	42
أولا: الإدارة الالكترونية في دول الخليج العربي:	42
ثانيا: الإدارة الالكترونية في مصر:	43
ثالثا: ضرورة الإدارة الالكترونية في الجزائر:	43
أ-مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر:	44
ب- ظاهرة الأنترنت في الجزائر:	46
ج-قراءة في جدول النموذج الاستبياني:	50
د-مؤشرات تحديد مناخ الأعمال في الإدارة الجزائرية:	51
1- مستوى إدارة التعليم :	51

Scanné avec CamScanner

2- مسألة شفافية الإدارة العمومية:	52
3-علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن دافع الضريبة:	53
الفرع الثالث: مراحل الإدارة الالكترونية وخصائصها:	53
أولا: مراحل الإدارة الالكترونية:	53
ثانيا: خصائص الإدارة الالكترونية:	56
المبحث الثاني: مقومات الإدارة الالكترونية وأسس تكريسها:	57
المطلب الأول: مقومات الإدارة الالكترونية:	58
الفرع الأول: شروط الإدارة الالكترونية وبنيتها الشبكية:	58
أولا : شروط الإدارة الالكترونية التقنية:	59
أ- ايجابيات الأنترنت وسلبياته:	60
أ-1- ايجابيات الانترنت	60
أ-2-شفافية الحياة العامة:	61
ب-سلبيات الانترنيت:	62
ثانيا: البنية الشبكية للإدارة الالكترونية:	63
الحاسوب الآلي:	65
أ-1- شبكات الحاسوب الآلي:	66
أ-2-جهاز الخدمة الرئيسي:	67
ب- محطات العمل:	67

Scanné avec CamScanner

ب-1-نظام تشغيل الشبكات:	67
ب-2-التدفق الإداري للبيانات:	68
ب-3- قواعد البيانات والمعلومات:	68
ج- حوسبة العمل في الإدارة الالكترونية:	69
ج-1-حوسبة الأماكن:	69
ج-2-حوسبة الأشخاص عملا بفكرة مكاتب بلا حدود:	70
الفرع الثاني: الموظف في الإدارة الالكترونية:	71
أولا: مكانة الموظف داخل الادارة الالكترونية:	71
أ-شروط تعيين الموظف:	71
ب-نظام الدوام الإداري :	72
ثانيا: استدعاء الموظف الكترونيا:	73
أ-الموظف العام والقرار الإداري:	73
ب-العقد الإداري في الإدارة الالكترونية:	74
الفرع الثالث: أوتوماتكية النظام الالكتروني أو نظام الأتمتة:	74
المطلب الثاني: أسس تكريس الإدارة الالكترونية وأهدافها:	75
الفرع الأول: أسس تكريس الإدارة الالكترونية:	75
أولا: الحكم الراشد:	76
ثانيا: المسائلة والشفافية:	76

Scanné avec CamScanner

ثالثا: الضوابط التقنية والذاتية:	76
أ- الضوابط التقنية:	77
-هيئةالايتاف: Internet Engineering Task Force (IETF) :	77
-الهيئة الشبكية العنكبوتية التوافقية Le World Wide Web Consortium (W3C):	78
-هيئة الايكان: l'Internet Corporation for AssignedNames and Numbers (ICANN):	79
ب-الضوابط الذاتية :	80
الفرع الثاني: أهداف الإدارة الالكترونية:	83
الباب الثاني:تطبيقات الإدارة الالكترونية في ظل تزايد مخاطر المعلوماتية:	87
الفصل الأول: تطبيقات الإدارة الالكترونية:	90
المبحث الأول: واقع الإدارة الالكتروني تنظيميا وتعليميا:	92
المطلب الأول: علاقة الإدارة الالكترونية بالمجال التنظيمي:	92
الفرع الأول: إقرار قاعدة الهوية الالكترونية:	93
الفرع الثاني: ضرورة إدراج الطابع الالكتروني في الحياة الإدارية:	94
أولا: رقمنة سجلات الحالة المدنية:	94
ثانيا: رقمنة بطاقة التعريف الوطنية:	95

Scanné avec CamScanner

ثالثا: رقمنة وثيقة جواز السفر:	95
المطلب الثاني: علاقة الإدارة الالكترونية بالنظام التعليمي:	96
الفرع الأول: الحق في إدارة تعليمية الكترونية:	96
أولا: ضرورة التعليم الالكتروني:	97
ثانيا: أهمية وسائل التواصل المعلوماتية:	98
الفرع الثاني: تجارب التعليم الالكتروني لدى الدول الحديثة:	99
أولا: إدارة التعليم الالكتروني في النظم الغربية :	99
ثانيا: التعليم الالكتروني في شرق أسيا:	100
أ-التعليم الالكتروني في اليابان:	100
ب-التعليم الالكتروني في سنغافورة:	101
ج-التعليم الالكتروني في كوريا الجنوبية:	101
المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الالكترونية انتخابيا وتسويقيا	103
المطلب الأول: علاقة الإدارة الالكترونية بالنظام الانتخابي:	104
المطلب الثاني: إدارة النشاط التسويقي الكترونيا:	107
الفصل الثاني: مخاطر المعلوماتية وطرق التصدي لها:	109
المبحث الأول: مخاطر المعلوماتية:	111
المطلب الأول: مفهوم الجريمة الالكترونية وخصائصها:	112
الفرع الأول: تعريف الجريمة الالكترونية:	112

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني: خصائص الجرائم الالكترونية:	114
المطلب الثاني: صور الجرائم الالكترونية وأنماط مجرمي المعلوماتية:	115
الفرع الأول: صور الجرائم الالكترونية:	115
أولا: الاعتداء على الهوية الرقمية:	116
ثانيا: قرصنة ملفات البريد الالكتروني عبر الانترنت:	118
ثالثا: جريمة الاعتداء على الحق في الخصوصية:	120
أ- قواعد حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وحمايتها:	122
ب-جزاءات المساس بالمعطيات الشخصية:	124
الفرع الثاني: أنماط مجرمي المعلوماتية:	127
المبحث الثاني: الحلول المقررة لمواجهة مخاطر المعلوماتية	129
المطلب الأول: الحلول التقنية في مواجهة الجرائم الالكترونية:	129
الفرع الأول: مفهوم الحماية بالتشفير وأنواعه:	130
أولا: مفهوم الحماية بالتشفير:	130
ثانيا: أنواع التشفير :	130
أ-التشفير المتماثل :	130
ب-التشفير غير المتماثل:	131
المطلب الثاني: الحلول القانونية والقضائية في مواجهة الجرائم الالكترونية:	131
الفرع الأول: الحلول القانونية في مواجهة الجرائم الالكترونية:	131

Scanné avec CamScanner

أولا: أهمية إستراتيجية الحماية الدولية :	132
أ-مضامين اتفاقية بودابيست:	133
ب-أبعاد اتفاقية الملاذ الآمن (safeharbor):	134
ج-عندما تكون التكنولوجيا في خدمة الأمن:	138
ثانيا: الحماية من مخاطر المعلوماتية في الاتفاقية العربية:	139
الفرع الثاني: الحلول القضائية في مواجهة مخاطر الجرائم الالكترونية:	141
الفرع الثالث: الجزاءات العقابية المقررة في حق الجرائم الالكترونية:	142
الخاتمة:	144
الملحق:	149
مصطلحات تقنية:	149
المراجع:	155
الفهرس:	165

Scanné avec CamScanner